التنمية
الاقتصادية
بقلم سيرباالدوين

إهداءات ٢٠٠٦

د. محمود حامد

جراح بالمستشفى العلمي العسري

التنمية الاقتصادية

بقلم

ميير بالدوين

ترجمة

سراقت اسكندر

مراجعة

جودت زكي أحمد

مقدمة

يتعرض هذا الكتاب لمسائل الاجزاء بالتنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة والمحافظة عليها في الدول الغنية ويحاول ان يفسر الفوارق التي تعد الاقتصاد بقوة منعة طويلة الاجل من وجهة نظرية التنمية وتاريخها وسياستها . واستجابة للاهمية العملية لمسائل التنمية يعنى كثير من الاقتصاديين دوما النظرية الاقتصادية والتاريخ الاقتصادي في شؤون التنمية . ونظرا لان اغلبية هذه الدراسات قد ساقت في اتجاهات مختلفة وتتبع هذا سلسلة دراسية منتظمة فان الانسان قد لا يرى لاول وهلة ان هناك وحدة في موضوع التنمية الاقتصادية بل مجرد مجموعة متنوعة من الافكار المتراوحة بين الملاحظات الثابتة ونحن نرجو ان يصحح هذا الكتاب مثل ذلك الاثر لان هدفنا هو تجميع وربط كم الموضوع أ. هذه الدراسات الدراسية الهامة في شكل دراسة شاملة تحلل في شمولها فكرة من منطق عملية التنمية الاقتصادية .

والاتمام هذا العمل يجب علينا اولا ان نعرف ماهية ما نرمي اليه ويجب ان تكون لدينا النظرية لتحليل امثلة تتم بالذكاء والدقة لتحليل في جزء كبير من بحثنا ان ننتبي، افكارا تحليلية نكتشف من داخله الروابط المتداخلة التي تربط الاجزاء المتغيرة في عملية التنمية.

وبعد ان عرضنا في هذا الموضوع جميع الاقتصاديين الكلاسيكيين والاتباع ماركس والكلاسيكيين المحدثين والباع كينز والجزء الاول من هذا الكتاب يستعرض فهم المظاهر لهذه النظم المتخيلة ويستوجه اهتماما خاصا لاراء « آدم سميث » و « داڤيد ريكاردو » و « كارل ماركس » و « الفرد مارشال » وبمثل المدرسة الحديثة التي خلفت في اعقاب مدرسة « كينز » الذين يحتضنون نظرية النمو الاقتصادي وبعد عرضنا الاراء الرئيسية لهؤلاء الكتاب سنقوم بمقارنتها وربطها في نظام واحد .

والجزء الثاني من هذا الكتاب يفحص الدور التاريخي لبريطانيا كمركز للاقتصاد العالمي في القرن التاسع عشر وبمركز اهتمامه في دراسة بعض مظاهر التوسع الاقتصادي لتنمية الاقتصادية للاقتصاد العالمي في القرن الماضي وهذا الفحص الذي نأمل ان نكون بحثا منظما ومركزا منه دراسة تاريخية متصلة سيؤدي غرض لربط المظاهر الكمية كما يؤدي غرض ربط مظاهر التنمية الاقتصادية المختلفة بالظاهر العامة .

وهذه الدراسة التاريخية تعودنا الى المسائل الحالية الجديرة وقد ادت معدلات التنمية المختلفة في الماضي الى صعوبات التنمية الحالية البشرية التي واجهت الدول المتقدمة وفي طرق التعويضات تقع الدول الفقيرة والدول الغنية وتحصر المشكلة البشرية بالنسبة للدول الفقيرة في الصراع بالنسبة ، اي زيادة معدل الاجر في المثل القومي الحقيقي اما بالنسبة للدول الغنية فالهدف هو الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية حتى يتحقق على مدى الزمن التوظف بايجاد العمل المتمثل دون حدوث تضخم او انكماش مرتفع والجزء الثالث والرابع يحتوي على التوالي هذه الاشكال وما تتضمنه من سياسات .

وعلى هذا فهذا البحث يهتم بالمشكلات التالية الآتية :

١ ـ ماهي العوامل الاساسية التي تحدد التنمية الاقتصادية ؟

٢ ـ ما هو اثر تلك العوامل المحددة للتنمية في الماضي ؟

٣ ـ ماهي المشاكل المرتبطة بالهدف الاول وهو التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة ؟

٤ ـ ما هي المشاكل المرتبطة بالهدف الاحتفاظ بمعدل مناسب للتنمية في الدول الفقيرة ؟

والرغم من تركيز اهتمامنا في اطار تحليلي عام فاننا نعتقد ان الانظمة الاخرى يمكن ان تساهم في فهم عملية التنمية وعلى ذلك فقد حاولنا ان نوجه بعض الاهتمام الى مساهمة الموضوعات الاخرى وعلى الاخص التاريخ الذي يفسر لنا اسباب الاحداث الماضية وعلم النفس وعلم الاجتماع اللذي يفسر لنا فهم التكوينات الاجتماعية والدوافع والرغبات في الثقافات المختلفة وعلم السياسة الذي يعرف بين الحكم والدوافع ويكشف عن علاقات الدول ببعض وسائل الاشراف .

ونود ان هذا الكتاب في مجموعه لاستخدامه في مناهج دراسة التنمية الاقتصادية وهو موجه لطلاب علم الاقتصاد ويمكن الاستفادة من بعض اجزاء هذا الكتاب في دراسة مناهج علم الاقتصاد الدولي والتاريخ الاقتصادي والنظم الاقتصادية المقارنة .

دراسة التنمية الاقتصادية

• فلما توجد مشاكل اكثر اهمية وأكثر اثارة للانتباه واكثر أهمية او اكثر عرضة للاهمال من المعدلات التي تسير بها التنمية الاقتصادية في الحياة المعاصرة في دول مختلفة هذه هي الملاحظة التي أجاها الرئيس كلير

بمعدل واحد أو أقل بالاضافة خلال فترة تقرب من ستين سنة الى رجال الاقتصاد وجعلوا اهتمامهم الى مشاكل اقتصادية مختلفة عن فترة العشرين سنة التي بدأت سنة ١٩٢٠ عندما حلت موجة الكساد الكبرى وفي فترة العشرين سنة من سنة ١٩٤٥ الماضية الاقتصاد العربي .. أما الآن فقد أصبح موضوع التنمية يحتل مكان الصدارة في التفكير الاقتصادي وأصبحت مسائل التنمية بالغة الأهمية في الدول النامية والدول الغنية على السواء ..

وخلال العشرين سنة من سنة ١٩٢٠ وجه التحليل الاقتصادي لدراسة كيز رسالته داخل شغلي لدول الغنية تتصاعد بتبديد الموارد الاقتصادية نتيجة للبطالة الدورية وتنجم عن الخطر العميقة الجذور للركود الطويل الأمد . وهذان الشكلان التقليديان اندمجا في موضوع البحث في النمو الاقتصادي الذي أصبح موضوعا رئيسيا في التحليل الاقتصادي المعاصر التي اعتبرت نظرية كيز ودراسة احوال الدول الآن من حيث ارجه التنمية الراسمالية المتقدمة يحاول رجال الاقتصاد أن يتعرفوا على الأحوال الضرورية اللازمة للاحتفاظ بالنمو المطرد وتجنب المشاكل الرئيسية الناجمة عن زيادة الانتاج عن الطاقة أو بنفسه .. وإذا كانت البطالة هي الأكثر مشكلة بالنسبة للدول المتقدمة فان الاسراع بالتنمية في الدول الفقيرة يشكل أمرا عاجلا وملحا ومشروعا يهم الناس الفقر الشديد الذي يعاني منه الغالبية العظمى من سكان العالم خطر منطقة اقتصادية عالمية وتتحدد المعالم الاساسية والاقتصادية والسياسية للدفاع بالحاح متزايد عن قضية العلاقة بالتنمية في الدول الفقيرة ..

ماذا يقصد بالتنمية الاقتصادية ؟

ليس هناك تعريف منفرد للتنمية الاقتصادية يمكن اعتباره مرضيا لدارسا فهناك اتجاه لاستعمال المصطلحات (التنمية الاقتصادية - النمو الاقتصادي - التغير الطويل الامد) كل منها بمكان الآخر وعلى الرغم من أنه يمكن التمييز بينها الا انها تعتبر مترادفات في جوهرها ولكن يمكننا أن نتناول هاتا بغرض الاصطلاح (التنمية الاقتصادية) وراده أو يمكننا أن نجيب مختصرا بأن التنمية الاقتصادية هي عملية وراد براسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن.

فاذا كان معدل التنمية اكثر من معدل زيادة السكان فان الدخل الفردي الحقيقي يزداد في حده العالة ويتجه بكلية ، حقيقة التنمية ذلك الاتفاعل الذي يحتمل في فترة طويلة في الكيان الاقتصادي للدولة ويشمل على احوالات في الانتاج والكميات وتفاصيل هيكله

العملية لمختلف في ظروف ثابتة من الزمان والمكان لكن هناك بعض الظاهر الاساسية المشتركة فيما بينها والنتيجة النهائية لهذه العملية هي زيادة الانتاج القومي للنظام الاقتصادي وهي في حد ذاتها تعتبر معيار طويل الامد .

وعندما نركز انتباهنا ل زيادة الانتاج القومي فاننا نظر خلفه نحيلة الى الزيادة النهائية لعملية التنمية الاقتصادية واذا تحصلنا العملية بفصل ذلك فاننا نلاحظ ان هناك تغيرات ان متعاقبة طابع خاص تصاحب الزيادة في الانتاج ويمكن تقسيم التغيرات الهامة الى مجموعتين اولهما يتناول عرض عوامل الانتاج والثاني يتناول كيان الطلب على المنتجات .

وتشمل التغيرات في عرض عوامل الانتاج (١) اكتشاف موارد طبيعية (٢) تجميع راس المال (٣) زيادة عدد السكان (٤) ادخال طرق فنية جديدة وتحسنه للانتاج اما تقدم المعارف (٦) التعديلات الاخرى في التنظيم والاستخدام .

وتشمل التغيرات المبينة في كيان الطلب على المنتجات التحسينات في (١) عدد السكان (٢) حجم التجمع والسن (٣) مستوى توزيع الدخل (٤) الاذواق (٥) التشريعات الاخرى في التنظيم والمؤسسات ويمكن ان نشير النتيجة الاقتصادية في حدود التحسينات الممكنة في عرض عوامل الانتاج ومطالب الانتاج عندما هذا الكل الجميع من الاداء العامة والاداء الكمية للتنمية الاقتصادية فهي لا تعتبر في النتيجة النهائية لعملية التنمية الاولى زيادة الدخل القومي الحقيقي فحسب بل تتناول ايضا التغيرات الفعلية الكامنة التي تحدد هذه العملية وكذلك يجب ان نوجه عناية خاصة للمستلزمات «مباية» و «الدخل القومي الحقيقي» و «الانتاج الطويل» .

وعند دراسة عملية التنمية الاقتصادية يجب الاهتمام بتحديد العلاقات السببية بين الوجه القدم لانه على اساس هذه العلاقات يمكننا ان نحدد النتائج المنتظر حدوثها من التغيرات المحتملة . ولكن لتحقيق هذا الغرض كيفية تحديد التغيرات المبينة المختلفة لضبط سير الدخل القومي الحقيقي ينبغي علينا ان نتجاوز الظاهر السطحية وبعد اول ان نهتم العملية التي بواسطتها تتم زيادة الدخل القومي الحقيقي فعليا .

ويشير «الدخل القومي الحقيقي» الى مجموع انتاج الدولة من السلع الجاهزة والخدمات معبرا عنها لا على اساس نقدي بل على اساس حقيقي اي ان القياس الابتدائي للدخل القومي يجب ان يصحح بواسطة الاسعار المختلفة المقترحة للسلع الاستهلاكية والصناع

الانتاجية وقد يشير اصطلاح « الدخل القومي » الى الدخل القومي الاجمالي أو الى الدخل القومي الصافي وبعد تقدير التنمية الاقتصادية تضاف الى مقياس كلي للسلع الجاهزة والخدمات التي يتم الانتاجها ولكن هل جانب ذلك يجب ان ندخل في حسابنا استهلاك الآلات وغيرها من السلع الانتاجية اثناء عملية الانتاج . وبما ان الانتاج القومي الصافي لا يدخل في حسابه السلع الانتاجية التي حل محل مثيلها الذي سبق الانتاج القومي بكون مقياسا افضل في هذه الحالة . وعندما نقول ان الدولة تمر في طور التنمية عند زيادة دخلها الحقيقي ، في فترة طويلة يجب ان نذكر ان « الدخل القومي الحقيقي » يستعمل كتعبير مختصر لاصطلاح « صافي الانتاج القومي معبرا عنه من وجهة نظر الاسعار » .

ومن وجهة نظر التنمية الاقتصادية فان الزيادة في صافي الانتاج القومي يجب ان تكون مستمرة اذ يعتبر النمو الفعلي لاجل ذا اهمية نسبية بينما ذكر الاهمية في الاتجاه الصاعد الكلي لصافي الدخل القومي وعلى ذلك فان دراسات تنمية المعاشة بالنامية تعتبر عن فترة لعدة سنوات اطها عشر لاسنوات عديدة وربما ان دوره العمل الكبرى هي مدة حي سبع سنوات الى ثلاث عشرة سنة ليمكننا ان نعتبر حركة التنمية المستمرة تشمل خمسة وعشرين سنة على الاقل .

ويعتقد كثير من الناس ان بعض الدول النامية هي لها معدل كبير من مجرد الزيادة في مجموع الانتاج لهم يتعدون الها تدل ايضا على ارتفاع في مستوى المعيشة وهذا الرأي يقتضي تعريف التنمية الاقتصادية على اساس فعلية تم بواسطتها زيادة دخل الفرد الحقيقي في الدولة لفترة طويلة من الزمن : ويعتقد كثيرون الى استعمال زيادة دخل الفرد الحقيقي كاساس لتنمية اقتصادية وذلك لربط التنمية بمستوى الفقر على الفور . واذا كان اساس الحكم هو مجرد الزيادة في الدخل القومي لبعض دول نشأ حالة يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي بينما لا يرتفع مستوى المعيشة وقد يحدث هذا عندما يفوق زيادة السكان الزيادة في الانتاج القومي ، مما ينتج عنه تدني في دخل الفرد الحقيقي او فإذا تساوت الزيادة في الدخل القومي مع زيادة عدد السكان فان دخل الفرد الحقيقي يبقى ثابتا ..

وفي هناك من داع للجدال عند اذا كان يجب تركيز معيار التنمية في زيادة دخل القومي الحقيقي او لزيادة دخل الفرد الحقيقي مما انه من الممكن معرفة دخل الفرد الرياضي بقسمة الدخل القومي على عدد السكان وبالرغم من ذلك فهناك بعض الاسباب التي تحمل الى الاهتمام بالدخل القومي .

اولا : ان ازدياد الدخل القومي الحقيقي شرط اساسي لزيادة دخل

الفرد الحقيقي . لهذا فانه يجب ان نعترف ان عدد السكان يزداد بسرعة كبيرة في الدول الفقيرة وذلك لانه كانت هناك اسباب عديدة لرفع الدخل القومي، حتى توضح دخل الفرد وزيادة على ذلك فان دخل الفرد المرتفع حاليا كان من اكبر المشاكل بالنسبة للدول التي تواجه الدول النامية مثل انجلترا والولايات المتحدة وبدلا من ذلك نلاحظه في هذه الدول على المحافظة على القدر الحقيقي للدخل القومي فيتزايد اذا تضخم او الانكماش الزمن وبذلك يمكن اعتبار زيادة الدخل القومي على انه القياس الوحيد للتنمية في الدول النامية والفقيرة على السواء .

للمبادئ اعتقدنا زيادة دخل الفرد كمقياس للتنمية عند مناقشتنا في موقف عدم ملائم فقد نقول ان الدولة لم تحرز تقدما اقتصاديا اذا زاد دخلها القومي الحقيقي و زاد عدد السكان بنفس النسبة .

ثالثا اذ كان دخل الفرد هو مقياس التنمية عند تزايد مشكلة عدد السكان من الاطار ان عدد السكان في تلك الحالة يكون قد قسم كما ان مجال البحث يصبح ضيقا بدرجة دقيقة وكما تعلم الاقتصادي (كوزنتس) ان اختيار دخل الفرد او اي مقياس فردي معدل قياسي معدل النمو الاقتصادي يصل في النهاية خطر اغفال مقدار النسبة ، وعلى ذلك ليمكننا ان نحلل مسائل التنمية بدرجة اكبر اذا وجهنا انتباهنا الى كل من الدخل القومي كمعدل وعدد السكان كمقدم للنسبة .

ومن المتفق عليه تقريبا ان الدخل القومي الحقيقي والدخل الفردي الحقيقي كلاهما يالغ الاهمية كرفاهية اقتصادية وعلى اساس الافتراض الواضح ان ازدياد السلع والخدمات افضل من نقصها يمكننا اعتبار زيادة الدخل القومي الحقيقي كشرط اساسي لزيادة الرفاهية الاقتصادية ولكن هذا في حد ذاته ليس شرطا كافيا لانه مع ارتفاع دخل الفرد الحقيقي فمن الممكن ان يزداد الاغنياء غنى او الفقراء فقرا وفي الواقع قد يصاحب زيادة دخل الفرد اي نوع من التوزيع لا يمكن ان يقال بصفة قاطعة ان الرفاهية الاقتصادية قد ازدادت حتى مع زيادة الدخل القومي الحقيقي والدخل الفردي الحقيقي ، لهم بتم توزيع الدخل الناتج بطريقة جيدة ويجب ان يكون مرضيين ان لا اعتبر زيادة مجموع الانتاج او زيادة انتاج الفرد مرادفة لزيادة الثروة لان تكوين الانتاج امر هام لان زيادة مجموع الانتاج قد تكون مصحوبة بنقص في الوان السلعية او قد يكون الانتاج مكونا من كميات كبيرة من الغذاء الخام او قد يكون الكثير من الانتاج عبارة عن سلع انتاجية في حين يكون هناك نقص في السلع الاستهلاكية وتتوقف مساهمة مجموع الانتاج في اشباع رغبات الافراد وتوفير الاستمتاع له على نوع الانتاج وتوزيعه كما تتوقف ايضا على طبيعة

الكمية الضخمة ويمكن أن تتم هذه العملية على أساس اختراعي لرأس المال يتوج في ضوء اتساع رقعات المستهلكين وزيادات مستوى النظام الاقتصادي مع عدم التحرر نوع السلعة وسرعة جريانها . ومن وجهة نظر الرأسمالي يجب أن يدخل في حسابنا نوع الانتاج ركيزة الانتاج ضد تكون زيادة الانتاج على حساب تضحيات أكبر من الناحية الاجتماعية فقد يكون هناك تدهور في الظروف الفنية بالاضافة الى السلعة وفي العلاقات بين المنتجين بالانتاج وفي الناحية الصحية وسائل الراحة والأمان ومن الممكن جدا أنه حتى في حالة توفير التنمية الاقتصادية لهذه الكل الضرورات الضرورية فقد يؤدي بالمجتمع الرأسمالي لهذه الكمية الضرورية لها تؤدي الى المجتمع بالرفاهية الاجتماعية وبما أن عملية التنمية لها أثر فعال على النظم الاجتماعية والعادات والعقائد فمن المحتمل أن تؤدي الى ايجاد أسباب قوية للتذمر وقد تكاثر بعض المظاهر الاضطرابية اذا تحولت العلاقات التحضيرية الى علاقات غير تحضيرية وبالاختصار الى يمكننا أن نصل أن تحليل التنمية الاقتصادية بمزيد من الزيادة في الدخل القومي الحقيقي والمحتويات الخاصة التي تصاحب هذه الزيادة المادية ، وبعد قياس مقدار التنمية بواسطة الزيادة في الدخل القومي الحقيقي يمكننا أن نجاوب هذا القدر بالتغيرات في عدد السكان وبحسب الدخل الفردي الحقيقي وبالرغم من أن زيادة الانتاج بالنسبة للفرد مهمل هام في حد ذاته فلا يمكننا أن نسوي بينه وبين الزيادة في الرفاهية الاقتصادية أو الرفاهية الاجتماعية دون أن نحسب حساب اعتبارات أخرى كثيرة ولكن تعيين الحد الأقصى لمعدل التنمية يجب أن نعتبر اعتبارا من حيث القيمة فيما يختص بتوزيع الدخل وتكون الانتاج والاستهلاك والتكاليف الحقيقية والتغيرات الهامة الأخرى التي تصاحب الزيادة العامة في الدخل الحقيقي .

وفي مجال تقسيم الدول الى « فقيرة » أو « غنية » يمكننا مقارنة مقدار التنمية بمعدل السكان ونستخدم الدخل الحقيقي الفرد وفي ترتيب دول العالم بحسب الدخل الحقيقي الفرد نضع الدول الفقيرة في آخر القائمة وفي حالة الدول يكون مدى التنمية محدودا بالنسبة لمعدل السكان بحيث خلل الدخل الحقيقي منخفضا بينما تقع الدول الغنية في أعلا القائمة وفيها تكون التنمية مركزة بالنسبة لزيادة السكان ويكون الدخل الحقيقي للفرد مرتفعا .

وتسمى الدول الفقيرة هذه « الدول » المتخلفة في التنمية ؟ ولكن هذه التسمية تضم تشكيلات مختلفة اساسية وليس من السهل التمييز بين الدول الغنية « و الدول الفقيرة » ولا يشعر بالتكافؤ « تنمية » و « الفقيرة » الا وصف الدور الذي يقوم به النظام الاقتصادي للدولة والفجوة الكبرى بين الدخل الفردي بين الدول الفقيرة والدول الغنية يمكن ملاحظتها من الجدول (٢) المبني على تقديرات الدخل القومي بسبعين دولة .

جدول ٩٩ ـ توزيع الدخل العالمي سنة ١٩٤١

	النسبة المئوية لسكان العالم	النسبة المئوية لمجموع الدخل العالمي	دخل الفرد بالدولار
الدول عالية الدخل	٩٧	١٨	٦٩٥
الدول متوسطة الدخل	٤٨	١٥	٢٩٠
الدول منخفضة الدخل	١٥	٦٧	٥١

وتشمل الدول ذوات الدخل العالي الولايات المتحدة وكندا ودول غرب اوربه واستراليا ونيوزيلندا والدول ذوات الدخل المتوسط هي الارجنتين واوروجواي وجنوب افريقيا وبعض دول شرق اوربا وبالاخص روسيا ـ والمجموعة الدول ذوات الدخل المنخفض معظم دول آسيا وافريقيا والشرق الاوسط وجنوب شرقي اوربا ودول البحر الكاريبي وامريكا الجنوبية وامريكا الوسطى ومن الملاحظ الزهيدة ان الثلثي السكان العالم يقدمون على نسبة في الدول التي تمكن الحصول على تقديرات دقيقة الفرق بلغ دخل الفرد منهم اقل من ٥٠ دولارا ومن ذلك نستنتج ان الغالبية العظمى من سكان العالم في كفاح مستمر ضد الفقر .

ويبين الجدول ٩ بعد الفروق بين اقطار العالم المختلفة من حيث عدد السكان والدخل .

جدول ٩٠ توزيع السكان والدخل العالمي في سنة ١٩٤٩

	النسبة المئوية لسكان العالم	النسبة المئوية للدخل العالمي القومي	الدخل السنوي للفرد بالدولار
الولايات المتحدة	٦ر٩	٤٠ر٠	٦٤٦
غرب اوربا	١	٢٦ر٥	٢٦١
الاتحاد السوفيتي	٨ر٨	١١ر١	١٣٣
شرق اوربا	٦ر٤	٦	٩٤
اوربا اللاتينية	٩ر٦	٤ر٩	٦٦
افريقيا	٨ر٨	٩	٤١
آسيا	٥٢ر١	٨ر٠	

من هذا الجدول يتضح انه لا يوجد بين تسعة من سكان العالم الدخل السنوي للفرد اقل من ١٠٠ دولار ويمكننا أن نستنتج من هذا ان الفقر الذي نعيش فيه الان يمكن أن يستمر الى المستقبل البعيد ما لم تحدث زيادة

الطوفه الاعظم في دخل الفرد في كثير من الدول الغنية خلال الفرد الماضي لابد وانها كانت اقل معدلا كثيرا منها في الدول الفنية وان التسوق الدولية في دخل الفرد اصبحت الآن كبيرة وانها من المحتمل اكبر نسبيا مما كانت عليه منذ قرن .

واخيرا يتضح ان نقصر ان معدل زيادة الدخل القومي في البلدان الغنية اصبح الآن من ٢٫٥ الى ٣٫٥ كل مئة سنوات بينما يقل عادة عن ١٫٥ في الدول الفقيرة كل مئة سنوات وان كثير من الدول الغنية تعد ان معدل الزيادة في الدخل القومي يتضاءل من مضموله لزيادة السكانية في حد السكان مما يجعل معدل الزيادة في دخل الفرد اقل منه بكثير في الدول الفنية .

لماذا تفوق الفنية الاقتصادية ؟

لقد وضع آدم سميث بحق اساس مناقشة عرض المسائل التي سيطرت من بعده على التفكير الاقتصادي عند ما اختار عنوان كتابه « بحث في طبيعة واسباب ثروة الامم » فمن الواضح ان اخذ رجال الاقتصاد يحاولون في اساس تم وتطور الدول بمعدلات مختلفة ولم يجد الفرد الفنية في بريطانيا والولايات المتحدة خلال القرن الماضي عشر كثيرا من الاسئلة عن طبيعة واسباب الرأسمالية العامة . ومن نفس الوقت كان هناك فرق محدود في مستويات كبيرة من العالم حيث ظلت في حالة ركود اقتصادي نسبي . وقد برز هي الوقت الحاضر اسئلة عن اسباب بطء سير معدل التنمية في كثير من الدول كما واجهت الدول الرأسمالية اكثر مشكلة تحدي سرعة التنمية في روسيا .

ولقد اصبحت دراسة التنمية الاقتصادية ذات اهمية خاصة كما اصبحت دراسة غير الامر عليه بدرجة اكثر من دراسة امر الامس وليس هذا بسبب ان كثيرا من الدول يسود فيها الفقر فحسب بل لان نفس هذه الدول تعاني زيادة مضطردة في حجم السكان وانها تتطور بقدر يكاد يتساوى مع زيادة عدد السكان مما لا يترك الا مجالا ضئيلا لارتفاع دخل الفرد وكلما سلمنا كان الفرق بين مستوى المعيشة بين الدول الغنية والدول الفنية اصبحت اكثر من اي وقت مضى وان نفس سكان العالم يحصلون على اقل من نصف الدخل العالمي لاول مرة في اطول الفترة التي يمكن ان يدرجه عالمة باذ مستوى دخلها منخفض جدا وتتمثل المشكلات الآن من ايجل الاهمية الذي اصبحت طبيعته سياسية كبرى في الدول المتقدمة وفي نفوس الآن بالاستقلال السياسي والتفوق بالسيادة كما انها عشر وسيلة لتحقيق ما تصبو من آلام ومن نفس رضاء عديدة واصبحت وسيلة رهي ان العالمية في الدول الفقيرة تؤدي الى التنمية التي تؤدي الى زيادة الدخل القومي فعليا وقد تحدث حكومات هذه الدول رجال الاقتصاد لتعين اذا امكنها ان تصل الى بلوغ مستوى المعيشة بطريق مباشر ومن طريق الامم المتحدة . وقد امتد الاهتمام بالتنمية خارج حدود الدول الفقيرة الى الدول الغنية فلقد اصبح من المتفق المعترف به في سياسة بريطانيا والولايات

المتحدة الأمريكية أن الاختراع بالنسبة للدول المتقدمة هو في صالح الدول المتقدمة وقد اصبح تشجيع التنمية في الدول المتقدمة مظهراً بارزاً من مظاهر السياسة الخارجية لهذه الدول والولايات المتحدة وذلك للحد من انتشار الشيوعية ولزيادة تبادل التجارة بين الدول المتقدمة والدول الصناعية الشمالي الغني وبذل الجهد على الشعور بالطمأنينة في منطقة الدول يذهب الشمال الديمقراطي الصناعي لتنفيذ الطموحة كما أن رجال الاقتصاد ورجال الأعمال في الدول الغنية يشعرون بضرورة الاحتفاظ بمعدل مرتفع التنمية في بلادهم حتى يستطيع تجنب الكساد والركود لفترة طويلة الأمد ولم يكن معدل التنمية مرتفعا لبان الدول الغنية قد تعاني من زيادة الانتاج عن الحد المطلوب وتواجه مشكلة البطالة لمدة طويل ـ كما أن دراسة التنمية مهمة لأنها من ملائمة عامة بالفصل الأكبر للظواهر الاقتصادية التي يالبحث فيها يكتنفها الغموض على المشاكل القصيرة الأمد .

كيف يمكن ادراك مفهوم التنمية الاقتصادية ؟

يقال عادة أن مستوى الانتاج القومي يتحدد في أوقات معين بواسطة عرض الموارد والطرق الفنية المتاحة لاستخدامها لتعليم الاحتياجات والاطار الاقتصادي للمؤسسات والتنظيمات وتعليم الاشراق والتقاليد المحلية للسكان وهناك عوامل أخرى غير هذه المحددات تكمن وراءها وتستحق الاهتمام ويجب أن نهتم أيضا العلاقات السببية بين هذه المحددات وبين الدخل القومي المتغير لا من فترة معينة فقط بل في فترة طويلة الأمد .

ومن الواضح أن التعبير الكامل التنمية يتطلب دراسة العوامل غير الاقتصادية والنظام الاقتصادي ليس نطلبا الباحث الذي الاقتصاد الاصيل بطريقه ، الغرى الطبيعية ، لذ يجب قدميها في اطار اجتماعي الفلاني فنوع التكنولوجيا ونظام القانون وخبرات التعليم والصحة ودور الاسرة ودور المنشآت الأجنبية وغير ذلك في التنمية الاقتصادية .

وكل ما من الفضل طريقة عملا بها لكي نهتم مظاهر رطيبة وكسباب ومشاكل التنمية الاقتصادية وهذا نظرنا لى التنمية كعملية ليكننا نعتمدها على أنها تمثل متطور وعمل أنها احتمال قوي رتيبة معينة تؤدي الى نتائج معينة وحسبنا يبدو باظهر عام للتحليل نقسم بداخله دراستنا للعلاقات المتبادلة بحيث وبذلك يمكننا أن نقدد أهمية احتمالات معينة وهدفنا الأساسي أن نتعرف الى ماهيت سطح الاحتمالات التي نميل من عملية التنمية أخرا ـ فهوما ويجب أن نحاول أن نفهم عمل القوى الفكري المحددة للتنمية فيمكن أن نقتنع ببرد عملة التنمية يجب أن نتعمق وراء المحددات ونحاول أن نتبع شروط موضوع التنمية وهدفها نتيجة دراسة السير التاريخي للتنمية في دوله ما يجب كما نكتفي بما حدث بل يجب أن نتعرف سبب ماحدث وغير ذلك بما يمكن دراستنا عن أن نضع نصب أعيننا المبادئ الأساسية التي تحكم عملية التنمية المتسعة

بدون الاستناد الى نظرية عامة لابحاثنا ان نحصل من الحقائق التي نجمعها من التنمية في دولة ما شيئا مفيدا .

وسنركز اهتمامنا في الجزء الاول في عدد من النظريات الاقتصادية العامة ذات الصلة بتقديم التنمية الاقتصادية وفي الجزء الثاني سنبحث في بعض مظاهر التنمية التاريخية وفي الجزء الاخير سنتفحص مشاكل التنمية التي تواجه الدول النامية وفي الجزء الرابع سندرس مشاكل التنمية في الدول الغنية .

الجزء الأول

نظريات التنمية الاقتصادية

فى هـذا الجزء سنفحص وتقيم الآراء الخاصة بالتنمية الاقتصادية لخمس مجموعات كبرى من أصحاب النظريات الاقتصادية وهم :

١ ـ علماء الاقتصاد الكلاسيكيون ٢ ـ اتباع كارل ماركس
٣ ـ أصحاب نظرية أحياء الدراسات الكلاسيكية ٤ ـ اتباع شامبيتر
٥ ـ علماء الاقتصاد الذين اعقبوا مدرسة كينيز - والهدف النهائى لهذا الجزء هو أن نجمع بطريقة منظمة موحدة النتائج النظرية الكبرى لطبيعة وأسباب التنمية الاقتصادية -

الباب الاول

التحليل الكلاسيكى

يتناول علماء الاقتصاد الكلاسيكيون دراسة علم الاقتصاد بنظرة جريئة واسعة فهم يبحثون فى بادىء الامر الى اكتشاف أسباب النمو الطويل الامد للدخل القومى والعملية التى يتم بها هذا النمو فهم يفحصون الدخل القومى الى ثلاثة أقسام تنقسط وهى الأجور والايجار والارباح لانهم يعتقدون أن العلاقات بين هـذه الاجزاء هى التى تؤثر بدرجة فعالة فى التنمية ويعتبرون أن أى تقسيم أزيد وأدق غـير ضرورى لادراك عملية التنمية بطريقة مناسبة وعلى أساس مماثل فهم يفحصون الانتاج القومى الى سلع زراعية وسلع صناعية وهم لا يدرسون المسائل المتعلقة بالسياسة الاقتصادية التى تؤثر فى التنمية فحسب بل يصدرون حكمهم على هذه السياسة من وجهة كونها تعوق أو تساعد على التنمية - وأحسن طريقة لفهم التحليل الكلاسيكى للتنمية هى دراسة آراء آدم سميث و. اليد ريكاردو .

١ ـ آدم سميث :

ان كتاب آدم سميث « بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الامم » يعد من أحسن المؤلفات المعروفة فى علم الاقتصاد ويقترن اسم آدم سميث بسياسة « حرية العمل والتصرف » كما ان له آراء كبيرا فى النظريات الاقتصادية والفكرة السائدة فى كتابه هى التنديد بالاعمال الحكومية أو الاحتـكار الخاصة التى تعوق المنافسة الحرة فى النظام الاقتصادى وقـد تأثر فى رأيه هذا بالعقيدة السائدة فى القرن الثامن عشر وهى عقيـدة القانون الطبيعى وقد نقل سميث هذه العقيدة الى علم الاقتصاد فهـو يقول ان « الطبيعة » ترتب الامور بحيث أن النظام الشرعى العادل الذى تضعه هو أحسن الوسائل لتطوير التنمية الاقتصادية فبالنسبة لسميث فان النظام

الشرعي العادل الذي منحه الطبيعة يتمتع في له حصانة من كل انسان من ممارسة صناعته الخاصة بعيدا عن كل مساعدة من أعضاء المجتمع الآخرين ولكن هي الحدود التي فرضتها الضرورة لجميع أعضاء المجتمع الآخرين نفس الحصانة وهي بدورها بالتوازن مع الاستثمارات الخاصة والقيود من العالم الاقتصادي تتعارض مع نظام الحرية الطبيعية وتؤخر سير الاقتصاد القومي ، وبسبب مثبت العمل في زيادة القوى الانتاجية للعمل الى حيث ، تقسيم العمل ، وتؤدي التخصص وتقسيم العمل الى ١ ـ زيادة المهارة بين العمال ، ٢ ـ اختصار الوقت اللازم لانتاج السلع ٣ ـ اختراع آلات ومعدات افضل ـ فهو يرى ان الحد الاخير لزيادة المقدرة الانتاجية هي بين حدوده الذي يتحدى مقارنة بالمقدرات الخاصة وهي بين حدوده التي يكونون جهودهم لزيد من البحث المجرد وهذا العمل يأتي نتيجة لتقسيم العمل الرأسي . ويقول سميث ان الصناعة الانسانية تؤدي الى تبادل السلع وذلك الى تخصيص العمل ومتى ان يتم تقسيم العمل يجب ان يسبقه تجميع رأس المال ومتى ذلك بالادخار شرط اساسي للتنمية الاقتصادية وحجم السوق في رأيه دليل عام ان تحديد تقسيم العمل غير بقول انه بالرغم من ان تقسيم العمل يمكن ان يزيد المقدرة الانتاجية للعمل فان هذا التحسين قد لا يكون مربحا ما لم توجد سوق كبيرة للطلب وعلى ذلك فالتوسع في التجارة الدولية فاتل مربح وحيد في هذا المقام ودليل على ذلك بأن الشعب اذا كانوا صيد اسوالا واسعة امام السلع الاوربية مما أدى الى تقسيم أوسع في العمل ، تحسين من المقدرة الانتاجية والمواهب العملية وزيادة الانتاج وهذا كرتب على ذلك من ازدياد دخل العام الحقيقي وزيادة لرفاه السكان وحسب رأي سميث انه نادرا ما يمكن التنبؤ مقدما لا تمت ان تصبح شاملة لعدة وجود امكانيات السوق المتاحة وخاصة لتجميع رأس المال الى يحدث تقسيم في العمل ، يرفع المستوى الانتاجي والزيادة الناتجة من العمل القومي مع احتمال زيادة السكان لا تزيد من ، انتاج حجم السوق محدود بل ان زيادة الادخار أيضا وزيادة التخصص في العمل واتساع حجم السوق ترتفع المقدرة والدوافع على ارتفاع تجهيزات جيدة وهذه التحسينات تؤدي الى تخصص أكبر وال ارتفاع الانتاجية ، وحسب هذه الرأي على عملية التنمية يشرف سميث بأهمية الاقتصاديات الخارجية وفكرة الاقتصاديات الخارجية تشير الى الوفر الذي له يتبنى الخط فالياتي ، كتكاليف المؤسسات الفردية الى أسفل بسبب التقدم التاريخي للصناعات المجاورة حتى ذلك ان زيادة حجم صناعة من الصناعات قد يجلب عونة صناعة أكثر كفاءة وبذلك قد تخفيض كل المؤسسات الخاصة بهذه الصناعة .

وهل الرغم من ان سميث يؤكد الطبيعة الشاملة للتنمية فانه يعتقد ان هناك حدودا لامكانيات التوسع واقتصر هذا الرأي بتطلب دراسة نظريته الخاصة بتوزيع الدخل نفسه أولا بدراسة نظريته الخاصة بتحديد الأجور ـ يقول سميث ان الأجور تتوقف على قدرة الصناعة التنمية لكل من العمال والمستهلك يزداد الاموال ، بما ان أصحاب العمل يكونون في

حيث تصل غلة الأجور نسبيا إلى الانخفاض بحيث مستوى الكفاف بالنسبة للعمال وعائلاتهم ومن رأيه أن معدلات الأجور في الكفاف ستنخفض إلى مستوى الكفاف بينما لو اعتبرت التجمع المربح لرأس المال ترتفع فوق هذا المستوى والحل الذي يصل إليه الأرتفاع يتوقف على عدد تجميع رأس المال ومعدل الزيادة في عدد السكان .

ماذا يحدث للربح الذي هو غاية رأس المال أثناء عملية التنمية ؟

يقول سميث حول ريكاردو أن زيادة مجموع رأس المال التي تؤدي إلى رفع الأجور تميل إلى خفض الأرباح . ويعتقد سميث المبالغة بأن معدل الأرباح ومعدل الأجور في قطر مستقر هي بالمقدار على أنها تسير بالطريقة الآتية أثناء استمرار التنمية أن لا يرتفع معدل الأجور نسبيا لأن مجموع رأس المال يكون غلة بالنسبة لفرص العوائد وزيادة على ذلك يكون معدل الأجور مرتفعا لأن معدل تجميع رأس المال يكون في الزيادة وأن ما يجمع رأس المال أكثر وأكثر فإن معدل الأرباح يهبط وطالما تمكن الاحتفاظ بمعدل تجميع رأس المال يميل معدل الأجور إلى أن يظل مرتفعا وأخيرا مع نمو السكان وانخفاض الزيادة لرأس المال يصل الاقتصاد ركوده إلى مرحلة استقبال الثروات التي تسمح بها طبيعة التربة والقاع والموقع وعندما يقترب الاقتصاد من هذه الدرجة فإن معدل تجميع رأس المال يأخذ في الانهيار بتخصيص الأجور ويصل إلى حالة ثابتة تتوقف فيها عملية تجميع رأس المال وأيضا إذا كان حيازة الأرض وهي حالة الثبات يقول سميث أن إجراءات الإصلاح الزراعي أعلى من مثيلاتها عندما كان يسير النظام الاقتصادي في مراحله الأولى وهو يعتقد أنه لا حد لمناسب الأرض أن يستفيد منه زيادة الانتاج العيني كما يعتقد أيضا أن رأس المال يسير بواسطة اليد الخفية يتبع سير الأمور الطبيعي حتى في وصوله إلى المرحلة الأولى ثم فيها الصالحة فالتجارة

٢ ـ إطار التحليل الاقتصادي لنظام الاقتصادي ريكاردو

يعتبر ريكاردو أول عالم اقتصادي كون من المنحى التفكيكي عالما اقتصاديا غير متناقض للتحليل الاقتصادي والتباسه الكثير من أدعى سميث عمل على تنقية نظريته التنبيه الكلاسيكية من الشوائب لم توضح فيها ويعتبر ريكاردو الزراعة لعبء قطاع في النظام الاقتصادي ونقيضة التركيز في نظريته الاقتصادي هي مسألة تزويد السكان المزايدين بالطعام ولم يعتد ريكاردو وغيره من الكتاب الكلاسيكيين لأهمية الدور الذي يلعبه التقدم الفني في زيادة الغلة الانتاجية في الزراعة وذلك يعكس تقليل الصعوبات المتعلقة بمعضلة السكان المزايدين .

ويقسم ريكاردو المجتمع الاقتصادي إلى ثلاث مجموعات كبرى ـ الموارد والعمال وأصحاب الأراضي ويلعب الموارد الدور الرئيسي في التقدم الاقتصادي على اعتبار الانتاج يستأجرون الأراضي من المالك ويدفعون العمال بالأجور وغيرها من الموارد الانتاج ويحصلون أيضا الأجور في تكاليف طعام وملابس وغيرها من السلع التي يستهلكها العمال الذي مقدرة الانتاج ويؤدي الموارد وظيفتين متداخلين أولا . بمداومة البحث عن مواطن توظيف رؤوس أموالهم الأكثر ربحية يحصلون معدلات الربح متساوية بعد نزوح

الزراعة والصناعة لخطته وهذا العمل يعمل لتخصيص موارد الاقتصاد بكفاءة والتوزيع وظيفة ثانية هي أن الرأس يلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية .

والعمال الذين يعيشون أكثر الجماعات عددا يعتمدون في توظيفهم على مصروفات الرأس لأن العامل لا يملك المعدات الضرورية اللازمة للانتاج ومعظم الأجور لسنة من السنين هو مجموع الاستهلاكات التي يقومها العاملون الى العمال لاعانتهم في تلك السنة وينفق العمال مقدمهم بواسطة مشروعاتهم فيحاولون وسائل الوفاء التي يمكنهم أن يشتروها بأجورهم وعندما أجر حقيقي معين معدده العادات القومية والعادات الفردية وعندما هذا الأجر يحافظ العمال على أنفسهم دون زيادة أو نقص وفوق هذا الحد يزداد عدد العمال بسرعة وأقل من عدد المعد يناقص عددهم .

وبالمثل الفراغ أو الأراضي الأقل خصوبة يطبق قانون تناقص الغلة بالأرض الخصبة يقوم التنافس بين الموارد للحصول على الأرض الخصبة وهذا يؤدي الى انتقال جزء من غلة الأرض الى صاحب الملك وهذا العائد هو ما يسمونه بالايجار ويدفع لصاحب الملك مقابل استعماله القوى الأصلية للتربة التي لا تفنى .

ويميز ريكاردو هو وأتباعه الكلاسيكيين بين اجمال الدخل وصافي الدخل فهم يعرفون اجمال الدخل على انه سعر السوق للسلع الجاهزة التي انتجت في فترة معينة من الزمن والفرق بين هذا السعر وبين قيمة السلع الأولية التي تلزم لانتاج السلع التي تمت بالاضافة الى الاستهلاك يسمى « صافي دخل » المجتمع وهذا الدخل الاقتصادي مهم جدا لأنه يستخدم في زيادة نسبة الانتاج وتقدما لان العمل بالاشتراك مع الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال الثابتة يسمح دائما بزيادة على مايلزم لاعالة اليد العاملة عندما الضيق سكانه ولكن ما لم يستخدم صافي الدخل في تجميع رؤوس الأموال لا يمكن للتنمية أن تقوم . ولذلك فان طبقة الملاك هامة الأهمية لأن الضيق وملاك الأراضي لا يقومون بالاستثمار فكثيرون هم الذين يحرمون الاعداد للتنافسية التي ترفع مستوى الانتاج عن طريق الاقتصاد وزيادة مخصصات الأجور .

ويجب أن نتعرف على بعض الافتراضات والوسائل التحليلية التي استخدمها ريكاردو لعمل دراسة وتقييم ما يعتقد ريكاردو أنه مبادئ توزيع الدخل التي تعبر عملية التنمية .

٢ ـ وسائل تحليلية وافتراضات ريكاردو :

استخدم ريكاردو في محاولته للنظام الاقتصادي نظرية القيمة المبنية على العمل وهذه النظرية تقول أن سعر المبادلة بين السلع المنتجة في ظروف الحرية داخل طول الزمن تتوقف على كميات العمل التي تستخدم في انتاجها . وهذه النظرية على ما نبهنا من قبل في الحقيقة بافتراضة هو قد عدلته بنظرية جديدة بواسطتها يمكنه مقارنة معادلات المبادلة بين السلع

المختلفة وعلاقات المبادلة بين السلع نربط بعضها من طريق مقارنة كل سلعة بمقياس عام للقيمة لا وهو الذهب وهو يستخدم الأسعار النقدية باعتباره أن المعدن هو معيار القيمة وهو يؤكد مدرسة التفضيات في أسعار السلع التي تنتج من التجريد من الظروف الخاصة لانتاج تلك السلع فإذا زادت كمية النقد المتداول وهي انتاج السلع على ما هو عليه فإن الأسعار النقدية لهذه السلع تزداد ومع ذلك تبقى الظروف الخاصة لانتاج تلك السلع بدون تغير وهو يفترض أنه مهما قل ما يتطلبه انتاج السلع من العمل بدون تغير فإن الأسعار النقدية لتلك السلع تظل ثابتة كما أنه يفترض أن الأسعار السلع تتناسب أي الزيادة والنقص مع الزيادة أو النقص في العمل الذي يتطلبه انتاج وحدة من هذه السلع .

والانتقاد الهام الثاني لريكاردو هو أنه لا يوجد تعليق لأي عامل من عوامل الانتاج أيضا يفترض وجود معدلات كاملة في كل نوع من أنواع الانتاج أي أنه في أية حالة من حالات الانتاج فإنه توجد نسبة واحدة متفق بين العمل وأي الآلة فإذا تغيرت نسبتي استخدامها مثلا في انتاج سلعة صناعية معينة فإن ارتفاع معدل الأجر بالنسبة لسعر السلع الانتاجية الثابتة فإن صاحب رأس المال لا يستطيع أن يقلل من الكاليف الانتاج باحلال رأس المال محل العمل وبذلك فهناك طريقة وحيدة للانتاج هي الكيفية ، وهذا هو العمل بالنسبة للزراعة أيضا ومع ذلك فالزراعة بطبعها الجوانب لا تخضع لمبادئ ثابتة مع التوسع في الانتاج على الأخرى أنها تخضع لمبادئ متناقص وذلك لأن كل من مجموع كمية الأرض وكميات الأراضي المختلفة الخصوبة محدودة . وحسب نظام ريكاردو فإنه إذا تضاعف مجموع مقدار عمل ورأس المال الثابت المستخدم في الزراعة فإن الحاصل أن تضاعف كمية الأرض بنفس الخصوبة التي الأرض المستعملة من قبل ، لعمل الزراعيين في حالة الزيادة في زيادة الانتاج الزراعي إما أن يزرعوا أراضي أقل جودة من المستعملة قبلا أو يزرعوا الأرض المستعملة من قبل بصورة أكثر تركيزا وفي كلتا الحالتين تتناقص الغلة .

٤ ـ نصيب صاحب الأرض من الدخل والمعدل المتناقص الزراعية :

لقد وضع ريكاردو نظرية عامة لاتجاه الأسعار والأجور والأرباح أثناء عملية التنمية .

فالأسعار هي ما يدفع لصاحب الأرض مقابل ما تحققت الريع بين أصحاب وحوض الأموال الناتج من استخدام وحدات متتالية من العمل ورأس المال في زراعة أراضي مختلفة الخصوبة .

فلنتصور أن مقدارا معينا من العمل ورأس المال مستخدما في زراعة فدان من الأرض ذات خصوبة معينة لعمل خلة قدرها ، التفاضل بين الناتج بهذا الخير للمقدار من العمل ورأس المال المستخدم في أرض أقل جودة وأعطى غلة قدرها ٤٠ مليما من القمح فإن كانت حالتي الفدانان من الأرض هما المستخدمتين فقط فإن المنافسة التامة بين أصحاب رؤوس

الاجور وانصاف الاجلاء تؤدي الى ارتفاع ايجار مساو لعشرة مكاييل من القمح من اصل وحدة من العمل ورأس المال تستخدم في زراعة الارض الجيدة لانه اذا لم يطلب اصحاب تلك الارض ايجارا غير المذكور فهي يستخدمون الاراضي الاقل جودة حيث يكون كل ما يدفعونه ما يعادل الى عشرة مكاييل كما هو واضح ولكن يمكنهم مطالبة الارض الجيدة بايجار اعلى مع ذلك فلا يمكن أن يزيد ٣ يجار على عشرة مكاييل ويرجع ذلك الى الاعتراض الى استخدام الارض الثانية حتى ضروريا لتوريد المجتمع ما يحتاجه من طعام وفي هذه الحالة لا مدفع ايجار للارض الاقل جودة ويكون استغلالها مجانا واذا ما طلب صاحب الارض الجيدة ايجارا يزيد على عشرة مكاييل وفي صاحب رأس المال بتركه هو الارض الاقل خصوبة وعلى ذلك فيكون هناك ايجار للارض الاقل خصوبة يساوي كمية فاضلة التي يمكن الحصول عليها من كل من مطلق الارض ٢٠ مكيالا مقابل استخدام وحدة من العمل ورأس المال . واذا ما زاد رأس المال وعدد السكان وكان لا بد من استغلال الزراعة الى قطعة أرض من الدرجة الثانية تعطي جودة من قطعة الارض السابقة ذلك الايجار يزداد بالنسبة للقطعة الارض التي من الدرجة الاولى ويصبح ايجار بالنسبة لقطعة الارض التي من الدرجة الثانية اذا ما اعطت فارض التي من الدرجة الثالثة تساوي مكيالا من القمح مقابل استخدام وحدة من اصل رأس المال على ايجار قطعة الارض الاولى يرتفع الى عشر مكيالا ويصبح ايجار لقطعة الارض الدرجة مقدارة عشرة مكاييل . ومن ذلك يستنتج ان قانون تناقص الغلة يصدق في الزراعة كما الامر ليس كذلك بالنسبة للصناعة فمع تقدم المجتمع وزيادة انتاج كل السلع وان تدهور سلع زراعية ترتفع بالنسبة لاسعار المنتجات الصناعية . وان وصفت تعاليم من المدرج الزراعية يتطلب مقدارا اكبر من العمل بينما انتاج الوحدات الاضافية من السلع الصناعية يتطلب نفقة عمل متزايد الى .

ويشير ريكاردو الى ان الحساب الارتفاعية في الزراعة تسبب تعرق مؤقتا ارتفاع الايجار مؤديا بالنقد أو بالسلع وهو يقرر بين نوعين من التحسينات تحسينات توفر في مساحة الارض اللازمة للزراعة وتحسينات توفر في اللون العاملة اللازمة لزراعة وهو يعتبر أهمية الاختراعات التي توفر في استخدام الارض بالنسبة لعملية الخصبة ومع ذلك فهو يعتبر كل تحسين التحسينات على مر الزمن لا يبرر بالسرعة الكافية ليزاون الايجار العالمي الناتج عن ازدياد عدد السكان ويتصبح رأس المال وهذا يحدث النظام الذي رفضه مان اسماء السيد الزراعية تميل الى الارتفاع على مر الزمن .

د ـ اتجاه ايجار الارض وأجور العمل والارباح نحو المستوى : حالة الثبات والتوقف)

في دراسته للدخل الذي يحصل عليه المالك وأصحاب رؤوس الاموال اعتبر ريكاردو بالنسبة التي يحصل عليه كل من العمل والمالك والتوزيع الانتاج باستخدام وحدة من اصل رأس المال وعلى ذلك عندما يشير الى

الاجور المرتفعة والارباح الهامشية قائم بنفسه ان الاجور ترتفع بالنسبة للارباح ولا يعني ان الاجور المطلقة ترتفع وان الارباح المطلقة تهبط . وتخلف الاجور اخيرا فعلا بعد تحديد تقسيم الدخل بين العمل وراس المال وتتوقف الارباح على الاجور الباقية أو المتخلصة لا على اي شيء اخر .

كيف تحدد الاجور ؟ ان التفسير الطبيعي للعمل يساوي الصفر النقدي التحريري ليبقى العمال من الجوع على الاجر الحقيقي لمستوى الكفاف بينما يحافظون على كيانهم . ويدل هذا على ان معدل الاجور — مع زيادة السكان — ضروريا فانه يجب أن يرتفع لان أحد العناصر الرئيسية التي يستهلكها العمال الا وهي السلع الزراعية يصبح لنقائص الغلة وعلى ذلك معدل الارباح على راس الاموال يميل الى الهبوط مع ازدياد عدد السكان وسيبح راس المال . فمعدل ترتيب قوى السكان يشجع المزارعين في الخارج في استهلاك جميع تعليم تصديرهم سوداء منه ثم يستخصون محصولاتهم في استخدام عمال اضافيين للترتيب من الارباح وعلى ذلك فتصبح راس المال هو القوة الاساسية في النظام الاقتصادي وتدفع الى الحركة سلسلة من الاسباب . وادا ارتفعت ان معدل الاجور كان في الاصل عند اقل من المستوى الطبيعي لان اعانة المدينات الى مخصصات الاجور المرجوة يتسبب استمرار العمل تدفع لمعدل الاجور عن مستواه الطبيعي الا ان معدل الاجور عادة ما مجرد حجم مخصصات الاجور ملموسة على عدد العمال . وينتج عملية اعمال تعليم الاضافي على انخفاضات الزراعية رغم السلع المشروعة — وعدا الانفاق برأسمالة المباع قد يتسبب انتاج بعض السلع وقلل انتاج البعض الاخر وذلك عن طريق تغير الاسعار . وبما ان العمال يحصلون على اربعة من الاجر الطبيعي فيزيدون في العدد وفي ميزانيات الاسعار يحل الطعام الاوفر لاطعام الاعداد المتزايد محل الكماليات نتيجة التي كانوا يستعملون فيها ليحدث تحول في الانتاج ناحية السلع الزراعية التي تزيد عليها الطلب ويتحول مؤقتا الانتاج فعلا في سوق اعمق بينما معدل الاجور في الاستقامي فلا حسب ان مخصصات الاجور لم تزد بزيادة جميع راس المال .

اني وجهة النظر الاقتصادية العامة فان عملية تجميع راس المال وازدياد السكان يؤدي الى زيادة مجموع الاجور وقد تؤدي أو لا تؤدي الى زيادة الارباح راس المال فان كمية راس المال الثابت والمتغير تزداد ولكن معدل الارباح يهبط وسرعة هبوط معدل الربح بالنسبة لزيادة راس المال من خلق تحقيقا اذا كان مجموع الارباح ينخفض نسبة مجموع الاجور الى مجموع الايدي — ترتفع اذا ارتفعت نسبة الاجور الى الربح لكل وحدة من العمل وراس المال .

ولكن من الضروري ان نؤخذ بعالج تجميع راس المال الى ما ذكرناه بالضبط لتجميع راس المال يتم باستمرار طالما ان معدل الربح يزيد على الحدود الادنى كما ان عدد السكان يزداد متكاثرا ان العمال يحصلون على اجر حقيقي أزيد من الحد الادنى للمتاع ويستمر ويكاثرون أية من السكان عدة لتجميع راس المال ان يحدث بسرعة اربع من سير السكان عدة طويلة وفي هذه الحالة يظل الاجور فوق مستواها الطبيعي ومن الممكن جدا ان يحدث جدا في الاقاليم المستوطنة حديثا حيث يكون ايجار الارض منخفضا نسبيا

لتوفر الأرض الخصبة ويكون عائد العمل وراس المال مرتفعا نسبيا .

ويرى ريكاردو انه في النظام الاقتصادية التاسعة يعتبر معدل الأجور الحقيقي حول مستوى الكفاف الحدي فتميل رأس المال يؤدي الى زيادة معدل الأجور النقدي والحقيقي ولكن ارتفاع معدل الاجر الحقيقي يكون مؤقتا فقط لان السعر المرتفع من عدد السكان الناتج من هذه الزيادة يرفع بالاجر الحقيقي الى الحد الادنى الاضافي ومع ذلك فالاجر النقدي يستمر في الزيادة ويمكن الحصول على انخفاضات النسبية الاضافية بزراعة الأرض الاقل خصوبة أو بزراد نمو الانتاجية ، ورغما أن الطعام هو العنصر الاساسي في ميزانية العمال لان زيادة تكاليف مستوى الكفاف لمعمال تؤدي الى زيادة معدل الاجر النقدي ويؤدي جذا الاجر الى هبوط معدل الربح في أزراعة والصناعة ولكن نفقة معدل الربح يقلل من سعار تجميع رأس مال ويؤدي جذا بدوره الى هبوط معدل تراكم العمل المتوفر وأخيرا اذا هبط معدل الربح الى المستوى الذي لا يشجع توفيرها مناسبا لمناقب ومخاطر تجميع رأس المال الاضافي فان النظام الاقتصادي يصبح في حالة توقف ايجابية لا تحدث زيادة في رأس المال أو عدد السكان وترتفع الإيجارات ويصل معدل الاجر الحقيقي الى حده الادنى ويقترب معدل الربح من درجة الصفر .

٦ ـ مقولات السياسة الاقتصادية :

لقد ناقش ريكاردو في نظريته التاسعية الاقتصادية بأراد أصبح على نظريته الخاصة في تحديد ، فهو يهدف من هذه النظرية الى الحصول على أعظم قدر لاكبر عدد من الناس ويرى ان سياسة بعض الحكومات تضر ببلدا الهدف مثل سياسة الرسوم الجمركية فهو يرى مع اعتراض معظم التجارة الحرة في تكاليف الانتاج ـ ان الدول المشتركة في التجارة يمكنها ان تزيد من دخلها الحقيقي بتخصيص كل منها في انتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة في تكاليف الانتاج . ويرى ريكاردو أن حرية التجارة لكن الدول من جني فوائد التخصص وتقسيم العمل على أساس دولي فالشيء المعقول يمكن أن يزيد باستخدام الموارد الطبيعية بدرجة أكبر من الكفاية والمقدور كما أن استخدام رؤوس الأموال والموارد يصبح بزيادة نصيب رأس المال في داخل كل دولة عن طريق زيادة الدخل كما يتبع بتشجيع الاختراعات ويرى ريكاردو أن حرية استيراد الحبوب على يرجحانها تخفف الضغط عن الارباح بجعل اسعار السلع الزراعية تنخفض وبذلك تنخفض الاجور . والاستثناء الوحيد لنظرية حرية التجارة الذي يقرره ريكاردو وعلماء الاقتصاد الكلاسيكيون هو مرض حواجز جمركية لحماية الصناعات الناشئة التي تلائم ظروف الدولة التي تقوم فيها هذه الصناعات في أن يكون ذلك لفترة محدودة وعلى أن تقتصر الحماية الجمركية على الحالات التي يكون فيها ضمان على أن الصناعات التي ترعاها الحماية الجمركية يمكنها بعد مدة أن تستغني عن هذه الحماية .

ومن مظاهر التحليل الكلاسيكي للتجارة الدولية أن علماء الاقتصاد الكلاسيكيين يتحرسون من العمل وراس المال فعندما تتحرك من الوجهة

الدولة لا يهم بطبيعته ان العمل ورأس المال يجدا التجارة دولياً سهلة داخلياً وبخاصة ريكاردو ان التجربة قد اثبتت ان عدم حصول رأس المال وعدم ميل الاموال الى مغادرة موطنها واحد يوضحان خطورة رأس المال وحده. المشاعر تغلب ميلهم لاصحاب الاعمال ان يقنعوا بمعدل ربح قليل في وطنهم بدلاً من ان يستثمروا اموالهم بمعدل ربح اكبر في الدول الاجنبية. وينظر ريكاردو الاقتصاد الكلاسيكيون نظرة مختلفة للدول المتخلفة فهي لا تعتبر كدول تقوم بتبادل البضائع مع الدول التي تتمتع بها بل يعتبرونها كمؤسسات وليدة او صناعية تصبح على مشارف مجتمع اقتصادي متقدم والدول التي يحققون بالتجارة بينها لا تعتبر تجارة خارجية بل تعتبر كالتبادل بين المدن والريف بحجم صادرات التجارة الداخلية واعمال رأس المال والعمل الى المستعمرات يعتبره بالطبع من العمل العادية التي يمكنها ان تم بين وبداء معدل الربح بالمدينة بالمواد الغذائية والصادرات الرخيصة. كما ان المهاجرين الى المستعمرات يستعيدون الامم يتنقلون من مكان تكون فيه القدرة الانتاجية قليلة الى مكان تزيد فيه القدرة الانتاجية ولكن بدون الحصول على افضل المزايا يجب ان تكون حركة انتقال رأس المال وافضل الى المستعمرات خاضعة للنظام العقوبي.

يرتبط بمذهب الاقتصاديين القائل بضرورة ادخال رأس المال الى الصناعة على ميزان المدفوعات واهم نقطة في بحثهم هي انهم يعتقدون ان سعار الذهب يؤدي الى نظام تلقائي للتوازن.

ويؤيد ريكاردو دعاة قانون الفقراء في انجلترا الى مضمون القول ان الناطقين عمل كان ناقصاً في الوقت الذي أكد فيه كارنه ان يجب على انه مضمون الطعام الى كل من يطلبه حماية مزيدة للطلب الى ما لا نهاية على الحقوق المقررة في حين ان الحد من زيادة السكان لا يأتي الا بترك معدل العمل بين العمال الفقراء واصحاب العمل حراً من كل قيد مؤدي ذلك الى تخفيف كمية العمل عن العمل بما يحسن والطلب الحقيقي على العمل. ويقول ريكاردو أسمه الاقتراحات الحكومية بزيادة عدد السكان عن الحد اللازم بما يؤدي الى هبوط معدل الاجور عن المعدل الطبيعي.

ويرى ريكاردو اخضاعاً مناسباً لنظام الضرائب هو ما يحول ان يكتشف على من يقع العبء الاكبر نصف الضرائب وهو لن هذا المجال يعرف بين العمل الناتج وهو الشيء وهو يعتبر كل السلعي او بضائع عليهم بطريق مباشر او غير مباشر في انتاج الثراء. فالمستهلك هو مستهلك وهو يدفع الى حد كبير او اقل من استهلاك عمال الشيء عن منتج اذا كان عليه الجزء يعود من كمالياته لا ساعده على تخفيض قدرات انتاج العمال المستهلكين او لا تساعد في انتاجا عمال منتجين.

ويرى ريكاردو ان جميع الضرائب تنتهي في النهاية هذا هي الدخل العام مدفولة او من رأس المال اذا لم يكن هناك زيادة في الانتاج او بقيس في ٣٠٠ نهاية من الانتاجي عند رفع قيمة الضريبة على النظام الضريبي في عند الحالة يعرق سوء رأس المال عند فرض ضريبة جديدة على المنتجات الزراعية الاساسية يزيد من هذه النتيجة بما يساوي قيمة الضريبة

ويزداد معدل الاجور النامية مما يؤدي الى نقص معدل الارباح ويقلل من سرعة تجميع رأس المال وفضلا عن ذلك فقد هاجم بالمل معارضة من جانب الاقتصاديين الكلاسيكيين من الضرائب على الكماليات وعلى الجداول الزراعي على حالة ضرائب الاعانات يقع العبء على اصحاب الارباح الذين لم يكونوا يعتبرون من المستهلكين التي تحملها المزارعون على الكماليات على الضريبة لا تؤدي الى زيادة الاجور وبالتالي الى نقص معدل الارباح — لان الكماليات لا تدخل في حساب مهولية العمال الاقتصادية وهي حالة يشجع ان تدخل الحكومة يجب ان يكون الاقل حدة ممكن حتى تسود القوانين الاقتصادية كما ان الرسوم العقوبة العالية تؤدي الى زيادة أسعار المواد الغذائية وامالة الفقراء تشجع على زيادة عدد السكان وتضيق جزء من الانتاج القومي لاستعماله في الانفراق من الطبقة بثقل من القوى الكارثة تعلق التنمية الاقتصادية وكان الاقتصاديون الكلاسيكيون يعتقدون امتقادا جازما انه بالرغم التدخل الحكومي يعوق تشجيع وتنشيط التنمية الاقتصادية والاقلال من الفقر .

٧ — تقييم التحليل الاقتصادي الكلاسيكي :

ان الاقتصاد الكلاسيكي عبارة عن تصوير دار لنظرية التنمية العامة المحركة وهو في الاصل تحليل للتنمية التي بواسطتها يمكن استبعاد جزء من الفائض الاقتصادي للمجتمع من تجميع رأس المال كالمظهر الاساسي لنظرية التنمية عند الكتاب الكلاسيكيين هو تكوين رأس المال وتعليقهم هذا يدور كثيرا من المظاهر الهامة لعملية تجميع رأس المال — هذا ويرجع تفاؤلهم فيما يتعلق بالاحتمالات المرتبة لاستمرار تجميع رأس المال وزيادة دخل الفرد الى انهم اعتبروا تناقص الغلة التاريخي وفيما يختص الماضي بعدد السكان . ولكن التاريخ اثبت فيما بعد ان الكتاب الكلاسيكيين كانوا يقللون من اهمية التقدم الفني الذي يمكن ان يواجه تناقص الغلة وانه ألغت سرعة التقدم الفني تجميعهم فيما يختص بانخفاض معدل الربح وزيادة ايجارات الاراضي كما ان نظرية دخل العامة بالسكان ليست ملائمة لتفسير التغيرات التي طرأت على عدد السكان في العالم الغربي وعلى هذا فاستنتاجاتهم الخاصة بتوقف التنمية الاقتصادية تعتمد على افتراضين غير صحيحين ومضللين فواقع وضعوها فيما يختص بسير النظام الاقتصادي في العالم الغربي .

وعلى أنهم قد توقعوا الكساد نتيجة عن زيادة الصادرات عن الحد المقبول وفي الثلاثينات الفائتة في منتصف سير التجارة وبمقارنة بين الاوضاع العالمية ان منتصف الاخصائيين بتوظيف العامل ليست بالسهولة التي صورها الكلاسيكيون كما ان رسمهم لعملية ضبط ميزان المدفوعات وتصحيح وضعه بحيث يعتمد على اساس وجود طرق وطاقات فيها التوظيف كاملا ، ونظرهم لعملية اعتبارات أصبحت النظرية الكلاسيكية عن اساس بيئة يعتمد فيها اشبه نقديا . حيث تسود القاعدة الحرة ويوجد فيها منظمات رأسمالية وقروض طائلة للتنمية وتتناسب تحليلهم وتوصيات سياستهم الاقتصادية الى تعديلات بالقدر الذي لا تتوفر فيه على هذه الظروف .

الباب الثاني

التحليلات الاقتصادية الماركسية

قليل من المفكرين في التاريخ من كان له تأثير مباشر أو أثر اختلفوا من كارل ماركس فهو صاحب الفلسفة التاريخية التي تبنتها معظم الأحزاب الشيوعية وأيام الاشتراكية ويؤيد اتباع ماركس نظام تفكيره باصرار يقرب من الصدق الديني وهذا الباب يفحص التحليل الماركسي لعملية التنمية الاقتصادية وعلى هذا سيختصر بالتحدث هنا على ذلك الجزء من تفكير ماركس المتعلق بهذا الموضوع ومالم نؤكد من أن علم الاقتصاد يكون الجزء الأكبر من تفكيره فإن ماركس يعتبر أكثر من عالم اجتماعي ويدخل في تحليله علم الاقتصاد وعلم الاجتماع والنظرية السياسية والتاريخ والفلسفة .

١ ـ التفسير المادي للتاريخ :

إن الإطار العام للتحليل الماركسي عبارة عن تفسير مادي خاص لنمو التاريخ في محاولة لتوضيح أسس وصيغ تطور جميع الحياة الاجتماعية وهو يرفض التفسير التاريخي الذي يشير إلى ما وراء الطبيعة أو القوانين النفسية للطبيعة البشرية ليبرر ما وراء الطبيعة نوع من التصرف الذي لا مبرر له إذا ما كانت القوانين النفسية هي بقول أليس الواقعي الاقتصادي هو الذي يحدد الوجود الاجتماعي بل على العكس من ذلك فإن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم ! . والتاريخ بالنسبة لكارل ماركس ليس مجموعة من الأحداث وليدة الصدفة بل تتبع قوانين معينة تؤدي إلى قيام أشكال من التنظيم الاجتماعي ذاتية التغير وذاتية التجدد .

وفي رأيه أن طريقة الإنتاج هي محتاج الصفوف الاجتماعي وتنشر عليه الفكرة إلى نظام اجتماعي معين للإنتاج في مجتمع يتميز بالعناصر الآتية

١ ـ تقسيم العمل في مشروع التخصص والتعاون ومهارات العمال وحالة العمل في سياق النظام الاجتماعي فيما يتعلق بفرصات الحرية والعبودية

٢ ـ الآلية التكنولوجية ومعرفة استخدام الموارد الطبيعية والمواد المصنعة

٣ ـ الوسائل الفنية والعمليات الفنية والحالة العلمية بوجه عام .

وحسب نظام ماركس فان طريقة الانتاج في المجتمع المادية تحدد الطبيعة العامة للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية للحياة . وتتمثل طريقة الانتاج وجود مجموعة من علاقات الانتاج تتسم من الوجهة القانونية علاقات للملكية وتحدد علاقات الانتاج عملية التكوين الطبقي للمجتمع وبتحديد طبقية « جماعة » مجموعة من الافراد يعتبرون مركزا متشابها من حيث درجة تطابق العلاقات الانتاجية للعمليات التي يقوم بها العمال ومن حيث درجة الحرية المتاحة التي يتمتع بها هؤلاء الافراد وفي رأي ماركس ان النظام الطبقي لكل مجتمع لعب النظام الاقتصادي يتكون من طبقة سائدة موجهة وطبقة خادمة مطلوبة .

وتؤدي طريقة الانتاج والعلاقات الانتاجية الى تكوين هيكل من الافكار والنظم يستند اليها ولا يعتبر ماركس على أن الافكار والانظمة تكيف ايجابيا مع طريقة الانتاج فبعض الانظمة الفكرية قد تبقى مستقلة منها استقلالا تاما وهو يتساءل بل مثل هذه القوى الفكرية غير الاقتصادية لاتحدث الا تأثيرا ضئيلا في التطور التاريخي .

وبحدث التطور في المجتمع نتيجة للتغيرات في العناصر المكونة لطريقة الانتاج والتغيرات في هذه العناصر هي القوى المختلفة في النظام الاقتصادي المادي والاشكال المختلفة لمجتمع قد تزيد في سرعة تطور هذه العوامل الاقتصادية او تؤخره ولكن هناك شيء ما في القوى الانتاجية يحدث في جميع الاحوال الاقتصادية هي العوامل الاولى في نظام اجتماعي معين تكون قوى الانتاج المادية متصلة مع علاقات الانتاج والاراء والنظم القائمة على هذه العلاقات . وفي هذه الفترة تكون علاقات الانتاج القائمة عبارة عن صور لتطور القوى الانتاجية والتي اجتمعت في علاقات الانتاج والباعث الخلاق القائم عليها لا يمكنها ان تلحق بتطور القوى المادية للانتاج وعند مرحلة معينة تتصادم القوى الانتاجية مع علاقات الانتاج هنا تأتي الثورة الاجتماعية لان علاقات الملك القائمة تعمل كاغلال بالنسبة لقوى الانتاج .

فالصراع الطبقي هو طريقة العمل التي يتم بها التغيير فاذا ما تصبحت علاقات الانتاج واتسعت بينها لتستمر قوة الانتاج في التطور فان التطرف الفاصلة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المكونة تصبح اكثر عمقا وطبوعا فالطبقة المضطهدة التي تهدف للحصول على السلطة من طريق تعديل علاقات الملك القائمة تحاول ان تفرض نفسها وتحصل على اشتراك سياسي وبما ان هذه الطبقة تربط بالقوى الانتاجية الجديدة القوة التي تجاهها يكون مضمونا وتنشأ مجموعة جديدة من علاقات الملك تتلاءم مع التوسع في قوى الانتاج الجديدة ومع حصول تغيير في علاقات الانتاج فان البناء الشامل للافكار والنظم

الحالية على معدة البلاشفة بتغير سريعة بالرغم عليها أوكرانية ، وحسب رأي ماركس ينتج التاريخ دورة أوربية تتكون من تطور تقدمي ، ثم مقاومة قصيرة في الأنظمة القائمة ثم استحلال ثم ثورة وبحسب كارل ماركس بين أربعة أنظمة اجتماعية في التاريخ (١) الشيوعية البدائية (٢) حالة البربرية القديمة (٣) الاقطاع (٤) الرأسمالية .

ولو أن معظم الراشدين الغربيين يتفقون على أن الحتمية التاريخية لكارل ماركس فلسفة أيمانية خالية للتاريخ فالقليلون منهم هم الذين يوافقون على أن نظرية ماركس هي المفتاح لحل أسرار التطور الاجتماعي فهم لا يوافقون على رأيه القائل بأن كل نظام اقتصادي اجتماعي يسير بنفس الدورة التي تتكون من مولد النظام ثم تطوره الاقتصادي ثم الاستحلال ثم الوحدة ، لهذا فهم لا يوافقون على اقتراحه أن الصراع الطبقي هو الوسيلة الرئيسية التي تؤدي الى حدوث التغيرات الاجتماعية والثقافية عن طريق التغيرات الاقتصادية وبالاختصار فإن نظرة ماركس لكل النظريات المستندة الى عامل واحد تتسم بطابع البساطة والغموض .

١ ـ نظرية القيمة الفائضة :

يعتبر كارل ماركس رجلا لوذيا لوس جهوده لقلب النظام الاجتماعي القائم على اساس ما هي الأساس لإيراد اهتمامه بطبيعة وأسباب فشل النظام الرأسمالي .

ونظرية ماركس الخاصة بالقيمة الفائضة هي الاطار الذي عليه يبني تحليله لكيفية الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي فهي رأيه أن النظام الكلي الى طبقتين حول النظام الرأسمالي طبقة الرأسماليين امتلاك كل وسائل الانتاج والطبقة الاخرى هي الطبقة العاملة التي تبيع قوة العمل التي تمتلكها لصاحب قوة العمل وسائل الانتاج القائمة لها القيمة على أساس كل من السلع يريد على القدر الذي تدعو الحاجة اليه للاحتفاظ بمورد العمل ومجموع العدات بدون مساس وبعبارة أخرى فإن النظام الاقتصادي عندما على انتاج فائض يزيد على قيمة احتياجات العمال وقيمة ابراء الغير والقيمة ٥ الأزمة للانتاج وهذا ما يسميه ماركس بقيمة الفائض وهذا الفائض يجني ثماره الطبقة الرأسمالية في شكل أرباح وفوائد وايجارات .

كيف ينشأ الفائض وكيف تتمكن المسئولين من الحصول عليه ؟ إن قوة العمل في رأي ماركس التي يقدرها العمال في السوق وبستهلاكها في عملية الانتاج لها خاصية فريدة لانتاج ما يزيد عن

ليحتها وان استعمالها لقيمة قوة العمل هي مغايرة من قيمة وسائل المعيشة الفردية لاصحاب العمال على قيد الحياة ـ وهناك السؤال : لماذا تميل الاجور الفعلية عادة لقيمة قوة العمل ؟ ان حل ماركس لهذه المسألة تعتبر فكرة العيش المتبادل الاجتماعي وحسب نظريته داي مصنوع لرغيف الخبز يحدده حجم رأس المال المتغير وحصة العنصر المتغير ، التكنولوجيا ، وفي حالة عجزة عن الفنون الصناعية لا يكون من الممكن ادخال العمل محل معدات رأس المال وقوة ذلك هي اي وقت معين يزيد العروض من العمل عن حجم الوظائف الذي يمثل فقرة استخدام رأس المال المتغير ، يضطره وقد ذلك لقوم العاملة بين العيش الصناعي الاحتياطي وج ، القوة العاملة المستخدمة مما يؤدي الى ضغوط الاجور الى مستوى الكفاف ـ ومن جهة نظر ماركس يستحيل ان تنشأ القيمة الفائضة من الزاد العام ومعدات رأس المال المستخدمة في الانتاج بدلا من قوة العمل .

وقيمة مجموع الانتاج في النظام الاشتراكي ، اي قيمة من مجموع ثلاثة عناصر وهي رأس المال الثابت ، وهو قيمة المواد الخام والآلات التي استهلكت في الانتاج ، ثم رأس المال المتغير وهو قيمة العين المستعمل في تلك الفترة ثم القيمة الفائضة ـ وهدف اصحاب المؤسس الاجوال هو زيادة حجم القيمة الفائضة التي يحصلون عليها وهذا الهدف يمكن تحقيقه مع استخدام أية سيارة من الدخل بواسطة زيادة معدل الاستغلال ، وحساب ذلك طرق الوصول الى ذلك اما زيادة ساعات العمل اليومي غالبا لتخفيض الاجور الضرورية الى اقل من مستوى الكفاف وهذه الطريقة لا يمكن استخدامها الا لفترة مؤقتة لان العمال يجب ان يحصلوا على اجور تعادل مستوى الكفاف على الاقل لكي يتمكن الاستغناء بالضرورة من العمل ـ ثانيا يمكن زيادة الناتج الاشتراكي الذي يحصل عليه اصحاب رأس المال وذلك برفع مستوى الكثرة الانتاجية للعمال من طريق احداث تغيير في حالة الفنون الصناعية وبالعمدة لنقطة التقدم الفني نجد ان ريكاردو كما سبق عن ريكاردو وماركس بينما يظل ريكاردو من نتيجة التقدم الفني على اعتبار انه لا يصبح الوصول في آخر الامر الى حالة الوقف الاشتراكي فان ماركس يوليه اهمية كبرى لانه يرى ان استمرار التقدم في الفنون الصناعية يؤدي بالرأسمالية الى مصيرها المحتوم لان كل صاحب رأس مال يحاول ان يتفوق على منافسيه في الصناعة بادخال الآلات الحديثة المحسنة لكي يحتفظ بمكانه التي وعلى ذلك تطلب زيادة ما يدفعه على العمال والمواد الخام ومعدات رأس المال وذلك بزيادة لجميع رأس المال واضافة الاستثمار الرأسمالية .

٢ ـ التنمية الاقتصادية في ظل الرأسمالية :

يقول ماركس في بيان قوى من الطريق الذى يحقد ايام الرأسمالية « ان يحد العامل الذى يكد من اجل نفسه هو الذى يجب ان يحسب من امكانه على صاحب رأس المال الذى يستغل كثيرا من العمال وتزوع الطبقة حلا يتم من طريق القوانين القائمة في الانتاج الرأسمالي حيث ان كل واحدة من الرأسماليين يتمتع على كثيرين من طبقته حاتما بسبب تركيز رأس المال ففي تنمير الوقت الذى تجرد به طبقة قليلة من الرأسماليين كثيرين من رملائهم من املاكهم ينشأ نوع من التعاون يزداد باستمرار في الطبقة العاملة التي يتوم بها العمال ويزداد استخدام العلوم الصناعية وزراعة الارض بطريقة نقابية وتحويل وسائل العمل الى وسائل يمكن استعمالها وبحث التعاون في وسائل الانتاج عن طريق استخدامها كوسائل انتاج كعمل الاشتراكي المشترك كما يزداد اشتراك الشعوب في التجارة الدولية ومع التناقص المستمر في عدد الملاك الرأسماليين الذين يحتكرون ويحتكرون كل المزايا الناجمة عن التحول في عملية الانتاج يزداد البؤس والقلم والعبودية والاستغلال فتعميق ولكن الى جانب ذلك تتشير الثورة بين طبقة العمال التي يزداد باستمرار عددها وانضباطها وتنظيمها وذلك بواسطة نفس الطريقة التي تتم بها عملية الانتاج الرأسمالية ، ويصبح احتكار رأس المال اغلالا تقيد طريقة الانتاج التي نشأت وازدهرت في ظل النظام الرأسمالي وتركيز وسائل الانتاج في يد الرأسماليين والتشار الروح الاشتراكية بين العمال بحلال كل نقطة بحصار نهائي مع الملاك الرأسماليين الذى يجمعهم فينتزع الملاك وتحل نهاية نظام التملك الرأسمالي » .

ويتضمن التحليل الاقتصادي الطويل الامد للاله مبادىء رهن ازدياد ثراء العمال وتركيز رأس المال وانخفاض معدل الربح وبدا ان هذه المبادىء متداخلة يمكن تواصيفها معيبا . فتوكز التحليل الاقتصادي الرأسمالي هو طبقة الرأسماليين الذين يحرمون العمال من وسائل الانتاج فمرا وربما من الرأسماليين يمتلكون وسائل الانتاج مثل ما يمكن ان يساهم به العامل هو وقت عمله وتكون الرأسماليون كل جهودهم لزيادة تعدل الطبقة الفائضة التي يحصلون عليها ويحصلون تقدرين لا على رفع مستوى معيشتهم فحسب بل يريدون من قدراتهم وتفوقهم في المجتمع وزيادة الطبقة الفائضة بتجميع رأس مال اكثر وزيادة حجم القوة العاملة والمباح الفارية لتجميع رأس المال تنتج من القيمة الفائضة نفسها اما العمل الافضل المطلوب فيحصل عليه من زيادة عدد الملاك طالما كانت الاجور العادية كافية لاعالة طبقة العمال وتوالدها بتقدم .

وفي رأي ماركس أن الظروف الأكثر ملاءمة للعمال هي تحسين رأس المال في حالة معينة من أني الصناعي من عملية الإنتاج استخدام رأس المال قد يزداد الطلب على العمال لسرعة أكثر من الزيادة الطبيعية في عدد السكان مما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة العمال ولكن حتى في هذه الحالة فإن الزيادة المتابعة في الأجور قد تكون لوقت ما تصل تواقف لارتفاع الأجور لأن ارتفاع معدل الأجور يسرعه زيادة تقريبية بتضعيف معدل الأرباح وارتفاع معدل الأجور يشجع على فتراج البشر ويقلل يزيد العرض من العمل يسرعة أكبر من هذه النقطة بالذات يعتبر رب نفقاً ماركس من تغيير مالتس ولكن ماركس يستخدم تطور الفن الصناعي ، فتكتور زيها ، أساسا للاحتمالات القبلة في الرأسمالية مبدأ من زيادة تجميع رأس المال بمضاعفة الوسائل الإنتاجية القديمة بلما الرأسماليون في حالة حدوث تقدم في الفن الصناعي إلى استخدام الاختراعات التي تضعه في العمل وأني لزيد القدرة الإنتاجية للكدة عينه من جهة العمل .

وعند ما يقوم كل الرأسماليين في صناعة ما بإدخال اختراع جديد وأن سعر التكلفة في هذه الصناعة ينخفض تبعا لتلك كميات العمل اللازمة لإنتاج السلعة لكن إذا أمكن لرأسمالي واحد أن يدخل المخصصات الجديدة قبل غيره في صناعة ما فإن قدره العمل الإضافي يأتي له بالأرباح زيادة دون تعدك التفاضي في السعر لأن كمية ما ينتجه لا تعدو أن تكون كسرا ضئيلا من مجموع التأليف الدوق ولكن سرعان ما يعمل المنافسون حذوه محاولين اقتسام الأرباح الزائدة ولأن ضغط الأسعار من جانب الذين يدخلون التحسينات بعطرهم إلى ذلك . وعندئذ يمكن تبرير منهم أن يقرروا المنافسة بتراوح من طبقة الرأسماليين إلى طبقة عامة الشعب وبذلك يزداد الاتجاه إلى تركيز رأس المال في أيدي عدد أقل من أقل .

ومن النتائج الهامة الأخرى لتجميع رأس المال من طريق التحديث من رأس المال الثابت على حاجة من طبقة العمال من بين الكثار نارزيادة الدائمة لرأس المال بواسطة استخدام الآلات تتناسب عادة طرديا مع عدد العمال الذين يطردون وبالتالي يتبعهم بسبب الآلات وعقولا، العمال الذين يبقون في حاجة الصناعة نتيجة استخدام الآلات أما يصبحون عاطلين وإما يتجهون نحو فروع أخرى من الصناعة يسهل الدخول فيها فتضرد سوق العمل فيتعرض سعر القوة العاملة في نهايته وعلى ذلك فالنظام الرأسمالي يخلق بتحجر في مستقر غير خلط العمال بسرعة أزيد من سرعة استيعابهم وفي حالة بقاء القانون الصناعية مستقرة فإن الطبقة العاملة قد تتاح لها فرصة الكسب مع زيادة تجميع رأس المال ، لكن الاختراعات التي تقتضي في العمل تحير سرعة كبيرة مما يجعل العيش الصناعي الاحتياطي يتضخم مع

زيادة عدد الكتاب كما ان كبار الرأسماليين يفضلون مؤسسات الصغار صغيرة رصيد الآلات معدل الصناع المهرة والذين يستخدمهم لخط من العمال يتجددون عملا يصبحون مستعدين لحياة مساواة عالية من الجهد قد يرى على وجه واحدة وليس من ذلك على اضافة بين المنتجين للحصول على عمل ممكن اصحاب دروس الامثال من تخفيض الاجور الى مستوى يعوب من المجاعة فلا يتمتعون باطالة ساعات العمل اليومي للمنتجين من الاجور قيمة مضافة اكثر . وقد يقيما البوليس بسبب ايام الناصية يتم الى تشغيل النساء والاطفال لوق صانعهم باجور اقل من اجهود الرجال فيزيد عدد الذين يقاسون من البؤس . وبالرغم من زيادة مجموع القيمة المضافة نتيجة لزيادة الانتاج عن الناصية بين اصحاب رؤوس الاموال تصبح اكثر بسبب انخفاض معدل الربح .

وقد يؤدي تقدم التطور الى نتيجة الى رخص عناصر رأس المال الثابت وحتى على ان الاختراعات قد تقلل من تكاليف رأس المال بدرجة كبيرة الوحدة الانتاجية كما تقلل تكاليف العمل بزيادة مقدرة العمال في صناعة الآلات وفي تشغيلها . وعندما يواجه الرأسماليون بتقلص معدل الربح فانهم يحاولون جهدهم الاستغلال معدل الربح بزيادة معدلات العمل الزمني وزيادة سرعته والمقاس الاجور وبصوره اخرى بزيادة معدل الاستغلال وزيادة على ذلك عندما يقل معدل الربح ويتجه الرأسماليون الافراد الى تجربة جواهير للصعف ان تركز رأس المال في ايديهم بحيث لهم بعض التعويض الوقت وبع ذلك فان هذا يؤدي الى زيادة عامة في التكوين العضوي لرأس المال وان هبوط اربة في معدل الربح هما يسبب قصاة في معدل جميع رأس المال وهذا الاتجاه يصير الركود الاقتصادي بعد اسس النظام الرأسمالي ويعتبر ماركس بين ثلاثة ازمة . متعددة الازمات الاقتصادية وهي هبوط معدل الربح وعدم التناسب بين انواع الانتاج المختلفة ونقص الاستهلاك ويستند نظرية الهبوط الطويل الاجل في معدل الارباح الى الزيادة الطويلة الاجل التكوين العضوي لرأس المال والى ارتفاع اجور العمال . وحتى تصل الى مستوى التوظيف الكامل العمال على اجورهم تكون في مستوى الكفاف ولكن عند تلك النقطة فان ضغط تصبح رأس المال يؤدي الى رفع مستوى الاجور ويقلل من معدل الربح وهذا الهبوط في معدل الربح قلل من تحسن رأس المال بدرجة تؤدي الى حدوث ازمة ومن الممكن ان تؤدي الى انطراف النشاط الاقتصادي نتيجة صعوبات جوهرية من جانب الرأسماليين في محاولة تعويضه هبوط معدل الربح عن طريق معدلات كبيرة لا تستند الى اسس اقتصادية سليمة وتعود الى نتائج وخيمة .

وقد حاول البعض من الاقتصاديين بكون مشكلة الانتاج تكمن في عدم

وتصبح الثروة من السلعة الوسيطة الفلوية مما يعطل وظيفتها كوسيلة للتبادل ويحرم الكثيرين من سداد الديون المستحقة عليهم فيسود الكساد الشديد الأزمة ويهبار النظام الائتماني ويزداد عدد العاطلين وتتعطل الاجور الى حد كبير من الجانبة وينتقي معظم الرأسماليين صربات قاصمة و يؤدس اموالهم مما يعد واحدا تسعى بواسطة افراد الرأسماليين وعلى اى حال فانخفاض الاجور وضياع رأس المال والاموال من المدخرات الشخصية تزيد من معدل الربح بتهيأ فرصة جديدة من الاستثمار والسبب الثاني من اسباب الازمات وهو عدم التناسب بين انواع الانتاج اذ ينتمي الى الانخفاض من جانب الرأسماليين لتدهورهم للاسواق فالانتاج الرأسمالي يحقق جهد والرأسماليون الذين يعملون بدون بحوثهم بالسوق الما خليا حالة السوق وتغيرات تصرف مناقشيهم للوجه الى زيادة الانتاج من اجل الحصول على الربح المطلوب بدون ان يحققوا في اعتبارهم حالة من الازدياد مما يؤدي الى حدوث ازمة عامة .

وفي تفسيره للازمات الناتجة عن نقص الاستهلاك يقول ماركس ان قدرة الاستهلاك عند اصحاب يؤدس الاموال تحدد منها تزعيمهم الى جميع راس المال وجميعهم لزيادة انتاجهم وانتاج مبنية بالنسبة على حدي واسع وهذا امر خواص الانتاج الرأسمالي الذي تفرضه الظروف المرحلة في طرق الانتاج مقيدا وما يتبعه من نقص في قدرة راس المال القائم كما تفرضه المنافسة وضرورة تحسين الانتاج وزيادة مقداره من اجل المحافظة على النفس وخوفا من مقدرة الفشل . وهذا الاتجاه نحو لجميع راس المال في رأي ماركس يزيد من حجم طبقة السلعة ويؤدي الى زيادة نسبية في عدد السكان وهبط بمستوى الاجور . الا ان مستوى الثمانات ومع تعدد القدرة الانتاجية مقيدا نجد انفسها على خلاف مع الاسس العريقة التي يقوم عليها الاستهلاك فالك ان القدرة الاستهلاكية فيمال معدودة بسبب تأخرهم بينما قدرة المنتجات يؤدس الاموال بعد منها خدمتهم و زيادة لجميع راس المال وما ينتج من ذلك من سعر منتجات انتاج الاستهلاكية من اساس انتاج السلع الرأسمالية ... الخ الجاها الى زيادة الانتاج العام عن الحد الضروري وخلق ذلك في شكل ازمات متوالية وركود اقتصادي

٤ ـ الاستعمار والامبريالية :

يعتبر ماركس من ان التوسع الاستعماري الاوربي لعب دورا هاما في اقامة النظام الرأسمالي فالاكتشافات الذهب والفضة بأمريكا واستعباد السكان الاصليين وتشغيلهم في المناجم ثم القضاء عليهم وفرد جزر الهند الشرقية وغيرها وتحويل افريقيا الى مستعمرة لاصطياد العبيد والاتجار بهم كل هذه كانت وسائل كبرى من الوسائل الاولية لنشأة

لتجميع رؤوس الاموال كما ان اتساع الاسواق العالمية التي سمحت النظام الاستعماري حلق طلبا كبيرا على السلع التي لم يكن من المستطاع انتاج كمية منها في المجتمع الاقطاعي القديم . ومن جهة اخرى فان التجارة الخارجية استمرت تلعب دورها في تطور النظام الرأسمالي بواسطة هذه التجارة امكن للدول الرأسمالية الحديثة ان تستفيد من اتساع الاسواق لتصريف محصولاتها ومن المصادر الرخيصة للمواد الخام والمواد الغذائية والحصول على اكبر فائدة من هذه التجارة سارت الدول الرأسمالية الناشئة تؤيدها وشددت قبضتها على المناطق المتخلفة في العالم بتكوين امبراطوريات استعمارية وبعبارة اخرى يقول الماركسيون ان الاستعمار قد أعد لزيادة استغلال الدول الفقيرة لمصالح الامم الرأسمالية المتقدمة .

وازداد اهمية الاسواق الخارجية عندما وصل النظام الرأسمالي الى مرحلة الاحتكار وحدث عندما ما تعني تركيز ورؤوس اموال ضخمة في ايدي عدد قليل من الرأسماليين وهذا يعني ان الطاقة الكبرى للانتاج في ظل النظام الاحتكاري تفوق بكثير الطاقة الشرائية للمجتمع ويقول الماركسيون انه عند هذه النقطة من التطور الرأسمالي ثار نوعي الوقوع الازمة في نفس معدل السريع وزيادة الانتاج الامر الذي يضغط بدرجة الشد على النظام الاقتصادي فتجد الدول الرأسمالية القديمة اكثر واكثر الى اقطاع الخارجي حتى يتاح لها تأجير انتاجها النهائي ويصبح تصدير رأس المال الى المناطق المتأخرة حيث يكون معدل الربح مرتفعا وسيلة كبرى من وسائل محاولة الحد من الاتجاه نحو الركود كما يساعد وجود القطاع الخارجي على تصدير السلع مما يخفف الضغط من زيادة الانتاج في الداخل وفي المناطق المتأخرة لابد من القضاء على المقاومة التي يبديها الاجانب من وجود مناطق مربحة لرؤوس اموالهم كما ان كل دولة رأسمالية تسعى الى ابعاد منافسة الدول الرأسمالية من مناطق نفوذها وبذلك لابد تقف امام الدول الفقيرة المتأخرة عنها وتسير مواقفهم وتفاجئهم وتضع الارادات الصناعية الرخيصة على الخرف الوطنية وتحرم الطائفة العظمى في تلك الدول من وسائل كاسب .

وبالرغم من كل ذلك فان هذا لا يحول دون ظهور التصدعات في النظام الرأسمالي نتيجة اقتسام العالم بواسطة الدول الغنية فان كلا منها تتغلب على الاخرى في محاولة لحل مشاكلها الاقتصادية عند مناطق نفوذها وتتيجة تمثل هذه الظاهرة تفهم الصدوع بين الدول الاستعمارية الكبرى بتقسيم العالم ولكن في نفس الوقت تسود تقلص النظام الرأسمالي اكثر وضوحا وازداد الصراع الطبقي داخل الدول الاستعمارية القديمة وازداد الروح الوطنية في الشعوب

النتيجة ، النتيجة الحتمية في نظر ماركس هي تحطيم النظام الرأسمالي وظهور النظام الاشتراكي .

٥ ـ تقييم التحليل الماركسي :

يقول ماركس ان النظام الرأسمالي بطبيعته نظام شديد التناقض كما بينا في كل مناحي النشاط الاقتصادي وفي نهايته لن يحل قيام مجتمع جديد يرى ماركس ان اشد القوى ثائرة في ثنايا هذا النظام الرأسمالي نفسه ملا يمكن لاي شيء ان يحتويها دون تحطيم النظام الرأسمالي كله . فالاقتصاد الرأسمالي يحمل في طياته بذور انهياره الحتمي وكما ان النظام الرأسمالي يختفي عليه لا محالة بسكاك لابد للنظام الاشتراكي ان يخرج الى حيز الوجود وما على المجتمع الا ان يتبنى هذه العقيدة لكي يظهر الهدف المنشود في حينه .

ولكن الوقت لم يحن وما زال الماركسيون يتطلعون وادا تناولنا بالتحليل نظرية زيادة بؤس الطبقة العاملة سنجد انها غير صحيحة فاجور العمال في الدول الرأسمالية من الواضح انها لم تكن قريبة من مستوى الكفاف بل من المؤكد ان اجورهم الحقيقية استمرت في الزيادة مع التقدم الرأسمالي . ولقد بالغ ماركس في نتائج التقدم الفني العشوائي بالنسبة للبطالة فقد ساق الكثير امثلة بعض الحين المهنة نتيجة لتلك الظاهرة ولكن هذا الكثير لم يكن ملائما بالدرجة التي تؤدي الى خلق معين ليس دائم من البطالة وعلى العكس من ذلك فان التقدم الفني العشوائي قد أدى الى زيادة الطلب على العمل بدلا من تقاصه اذ ان الانتشار الذي صحب التقدم الفني يزيد من حجم وحالة ومجموع الدخل .

ويتابع اتباع ماركس من هذه الناحية فروضه ان ماركس كان يقصد بحث العمال الذين ان الدخل القومي ولم يقصد جميعهم الحق وعلى هذا الرغم فان التعصب الذي فعل بكون كبير تحت النظام الاشتراكي منه تحت النظام الرأسمالي ولكن هذا لا يتفق مع تطبيقات ماركس العامة على النظام الرأسمالي فهو يعتقد ان الاجير الحقيقي فعال في ظل النظام الرأسمالي لا يراعي بل يحرم حول مستوى الكفاف واذا افترض هذا الفرض فان الاثرياء لن يكونوا للزيد طويلة بين نصيب الدخل القومي الذي يحصل عليه العمل ، والاثر نتيجة له نجاحا هو ما تنبأ به بخصوص تركيز رأس المال فقد رأى ان التقدم الفني العشوائي سوف يؤدي الى قيام وحدات منافسة كبيرة ولو انه بالغ في سرعة وبدى هذا الاتجاه كما ان الرساميل التي استخدمها لم تكن ضئيلة

من حيث معالجتها لمشاكل الاحتكار التي منشأها نتيجة لاتساع نطاق المشروعات الكبرى .

اما فشيره للانخفاض الدوري للمعدل الارباح فلا يدل على شيء مطلقا لانه لا يمكنه ان يقال على صدق القول بان الربح ينخفض الا اذا تساوى مع دعواه بان الاجر الحقيقي للعمل يقل تدريجيا من مستوى الكفاف . واذا واد رأس المال المستخدم بالنسبة للفرد فان العمل يصبح اكثر انتاجا كما يزداد انتاج قوى معينة من العمل ، وبغض وجود معدل ثابت للاستغلال ان الانتاج يقسم بين الرأسماليين كربح وبين العمال كاجر بطريقة ثابتة وبذلك فان العمل يحصل على نصيب ثابت من ناتج الانتاج المتزايد او بعبارة اخرى يحصل على اجر حقيقي متزايد وليس بمقدور ماركس في بحثه لهذا الحد انه اذا ثبتت الاجور الحقيقية لفترة لاي معدل الاستغلال يزداد دون ان يكون ذلك ملازما بالعوامل الاخرى ضمن برنامجه اجمال الانتاج وبناء الاجور على ما هي عليه من نصيب الرأسماليين في شكل وارباح وفوائد .

وينظر ماركس الى الازمات الاقتصادية على انها جزء لا يتجزأ من التطور الرأسمالي الذي يقرر الطبيعة الدورية لانتاج الرأسمالي وانها على العوامل المتقلبة وبعتبر تحطمه للازمات الدورية بانها بدورة كبيرة اكثر منه تطبيقا فوريا . وفي حجته القوية على انخفاض معدل الربح العصر الاتي بقول ان جيش العمال الاحتياطي يطاد بتعدد وتوسع الاجور بتشجيع بعض المشروعات الخاصة بتجميع رأس المال المتجمع اسواق جديدة وهذا الارتفاع في الاجور يؤدي بدوره الى خفض معدل الربح وهذا يظل من العروض من مخصصات رأس المال ويظل من سرعة تجميع رأس المال تنخفض معدل الاجور من جديد ويعود جيش العمال الاحتياطي .

ولا يرجع النقص في معدل تجميع رأس المال الى عدم وجود ما يجري بالاستثمار في رأي ماركس بل الى غاية معدل الاستغلال فالانتاج المالي يبقى كما هو ولكن توزيع السلع الاستثمارية هو الذي يتغير وعلى ذلك فان ماركس لا يهتم بالطلب الفعال على السلع الاستثمارية ويبدأ من ذلك غير يهتم بالنقص النسبي في مخصصات الاستثمار وعلى ذلك فيعد انه اتبع نظرية الركود عند الاقتصاديين الكلاسيكيين : وتكون النظرية الخاصة بحدوث الازمات بسبب ان تدخل في تحليلها وان تبين السبب النقص الفعال في الانتاج الكلي ، ويخود ماركس ان زيادة الطلب على العمل نتيجة تجميع رأس المال قد تؤدي الى رفع معدلي الاجور النقدي ولكن ليس من الضروري ان تزيد في الاجور الحقيقية كما ان مستوى الاستثمار قد يرتفع مع بقاء النصيب النسبي من الدخل للعمال

وأصحاب رأس الأموال لأنه وبذلك نجد لا يزيد الربح الناتج عن انخفاض الأجور سببا عند زيادة تجميع رأس المال ويتخلف ماركس تخلفا كبيرا عن الاقتصاديين الكلاسيكيين في نظريته الخاصة بنقص الاستهلاك ، فهو يرفض رأيهم القائل بأنه لا يمكن أن يكون هناك نقص مزمن في الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية ، فهو يعتبر السبب الأساسي لهذا النوع من الأزمات هو النقص في الطلب على الاستهلاك، فنقص الفعال بعد من قدرتهم على الاستهلاك بينما يعد من قدرة الرأسماليين على الاستهلاك وغيرهم في تجميع رؤوس الأموال وطالما كان عدد الرأسماليين الزائدة في تجميع الأموال بصرف النظر عن معدل الربح لن تكون هناك مشكلة على الإطلاق وذلك لأن انتاج السلع الرأسمالية في هذه الحالة يعد النزاع بين الانتاج الكلي والاستهلاك ، فهذه السلع تكون بمثابة نزع من الاستهلاك بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال ، ولم يتنبأ ماركس في ربل الكيفية التي بها سوف يعدل الربح ربحا للمال الاحتفاظ على الاستهلاك .

وجملة القول أن نظام ماركس الاقتصادي سيظل في حياته غير ينسجم مع التناقض الداخلي الذي حاول أن يضفيه بالنظام الرأسمالي ولا نتضح صحة تنبأ [illegible] من النظام الرأسمالي الوسيط والطوفة الأمة عند تجسيدها في ضوء التجارب التطبيقية والاستثمار التطبيقي ، زيادة على ذلك فتصوره الذي للتاريخ مقارنة من الخطأ ، نبسطه حتى يمكن تجنب النتيجة الاقتصادية في ذاته ويلازم من كل ذلك لا يمكن أن ننكر أن ماركس ساهم في دراسة الفكر الاقتصادية بعض الآراء [illegible] ، ويلازم مما في الماركسية من مغالطات فإنها تعتبر سياسية لتحدي [illegible] الدول الفقيرة والفقراء على السواء .

الباب الثاني

التحليل الاقتصادي لمدرسة تحليل الدراسات الكلاسيكية

حوالي سنة ١٩٢٠ بدأ اتجاه جديد في مبادئ الفكر الاقتصادي ليحل محل التقليد الكلاسيكي ، وسبب هذا التحول هو الانتشارات الهامة في الفنون الصناعية والموارد الانتصالية مما أدى الى زيادة معدل التنمية وتغليبات النمو الاقتصادي فالمدرسة الكلاسيكية المجددة ظهرت قبل الحرب العالمية الأولى وهي تأخذ بنظرية الحد الحدي في الاقتصاد الجزئي ، أما الكلاسيكيون والكلاسيكيون من نيلهم وجد هذا واضحا في ذلك الوقت ان التغيرات الحادثة بعدد السكان في الدول الغربية لم ترتبط بالتغير في الدخل الفردي بالطريقة البسيطة التي تبرز فيها مالتوس كما ان التصنيع والى حالي نشط بالرغم أن الحكم الذاتي ، وبعد الحرب في الولايات المتحدة وغير ذلك بالتغيرات مما يعرف بالتغيرات الكبرى الا وهي عدد السكان ، مجموع رأس المال ، الفن الصناعي التي تؤثر أيضا على التغير في الدخل القومي ظهر أنه تحدد بقوى خارجية عن نطاق علم الاقتصاد .

وقد وجهت المدرسة الكلاسيكية المجددة اهتمامها الى المسائل التصورة أيضا ، في دراستهم لتوزيع الدخل أو نظريته القيمة أو نظرية التوازن العام لقد تصوروا مدى الزمن وقد وجه معظمهم اهتمامهم الى العلاقات التي تربط احراء النظام الاقتصادي في لحظة معينة بدلا من أن يجعلوا اهتمامهم أثر الظروف التي تميل بها هذه الأجزاء في مدارات طويلة من الزمن ولكن هؤلاء الاقتصاديون المحدثون انه بواسطة كمية معينة من عوامل الانتاج يمكن انتاج دخل نوعي آخر في ظل الظروف الموجودة الحالية منه في ظل ظروف احتكارية وأنه لا توجد المعاصفة البحتة تؤدي الى تخصيص موارد اقتصادية بدرجة أكبر من الكفاية والقدرة ، وقد كان مثل استثناء واحد فرضياتهم الخصوصية الأخيرة التي درسنا سعر العائدة على اعتبار أنه يرتبط العائد بالمستقبل ، وفي بحثهم لسعر العائدة درسوا تجميع رأس المال وفي هذا المجال قاموا بمساهمة كبرى في دراسة طريقة الفترة الانتشارية .

أ ـ نظرية تجميع رأس المال :

لا يوافق الكلاسيكيون المحدثون على رأي المدرسة الكلاسيكية القديمة القائل بأن الانتاج يتطلب نسبا ثابتة من المال والعمل في حالة معينة من الفن الصناعي ، رغم تسليمهم بامكان احلال رأس المال محل

العمل ويتضمن هذا في النظام الاقتصادي بتمكن من تجميع راس المال بدون حاجة الى زيادة قوة العمل وعلى ذلك فنظرية راس المال يمكن ان تستخدم من نظرية عدد السكان وما ان مجموع راس المال يزداد بالنسبة الى عدد معين من السكان فان الدخل الفردي والدخل القومي يمكن ان يزدادا . . .

وفي رايهم ان سعر الفائدة ومستوى الدخل يحددان معدل الادخار فالاشخاص يفضلون ادخار الدخل الحاضر على الدخل المستقبل وعلى ذلك فلا بد ان يكون سعر الفائدة مرتفعا وضروريا لكي يحسن زيادة معدل الادخار عند مستوى معين من الدخل وعلى اي حال فكلما زاد مستوى دخل الفرد كلما زاد القطع الذي يرغب في ادخاره بسعر فائدة معينة . وبمقدار سعر الفائدة فيما يتعلق الاستثمار اذا ما وصلت حالة التشاؤم والقلق الى حدها الادنى . وباختصار زيادة معدل الاستثمار الى سعر فائدة اقل وذلك لان ما يمثله لرغ معين من راس المال يقل مع زيادة العرض من هذا النوع ولان زيادة معدلات الاستثمار لرفع من الكفاية والمال الاسعار النسبية للسلع الانتاجية .

يقول اتباع هذه المدرسة ان الزيادة الفاجئة في عرض الاستثمار نتيجة التقدم في الفن الصناعي تؤدي ان زيادة الطلب على السلع الاستثمارية فيزداد سعر الفائدة ويزداد معدل الادخار تبعا لذلك وترتفع الاسعار بالنسبة للسلع الاستهلاكية وعندما يقترب الحجم الحقيقي للمدخرات التي تمثل ربحا فيها يهبط سعر الفائدة كما تهبط اسعار السلع الاستهلاكية ومع مرور الزمن تصبح المشروعات ذات الربحية المنخفضة مربحة . وفي النهاية يهبط سعر الفائدة الى الحد الذي عنده لا يرغب المجتمع في الادخار ويتغير تجميع راس المال عند هذه المرحلة ويصل النظام الاقتصادي الى نقطة التوقف ويشير اصحاب هذه المدرسة ان التوظيف الكامل يستمر وان الفروض من وراء المال يظل ثابتا خلال هذه الفترة وعلى ذلك فزيادة معدل الادخار تظل في المستوى العام للاسعار النقدية .

وزيادة الفروض من المال حسب تغيرهم تخرجهم في حالة مجتمع من الفن الصناعي تؤدي الى زيادة الطلب من طريق جانبي معدل الاجور النقدي والسبب في ذلك ان الطلب على مجموع النقود من الفروض في حال ثابتا مع انخفاض مستوى الاجور النقدي وهي لم تلاشيهن معدوين انه من الربح لهم ان يزيدوا في الانتاج باستخدام عدد اكبر من العمال وعلى في حال زيادة استخدام معدات راس المال الكفاية يزيد من الانتاج الحدي لراس المال ويزيد من الطلب على السلع الاستثمارية ويزداد سعر الفائدة ويرتفع معدل الاستثمار الى الحد الذي يستوعب فيه الادخار لسعر الفائدة المتزايد وعند ذلك تتم عملية تجميع راس المال نحو نقطة

النوعية وبهبوط مستوى الاسعار مع زيادة الانتاج ، ولذا حدثت زيادة في العروض من الموارد الطبيعية وكانت النسبة المئوية لزيادة السلع الانتاجية مساوية للنسبة المئوية لزيادة العروض من العمل فقد ترتفع الدخل الفردي وكلما هبطت الموارد الطبيعية نظما ازداد احتمال انخفاض الدخل الفردي مع تزايد عدد السكان .

ويعتبر التقدم الفني عاملا آخر في زيادة الدخل القومي ، فان التحسينات في طرق الانتاج عن طريق خفضها للتكاليف تشجع المنتجين على التوسع في الانتاج ، ومن المظاهر الهامة في هذه النظرية الاعتقاد بان معظم الاختراعات نتيجة لان توفير العمل وقلة تكلفته يراس مال ، وبذلك يمكن ان يقال انها موفرة للعمل اكثر منها موفرة لراس المال ، والراي القائل ان سير التقدم الفني يزيد من الطلب على السلع الانتاجية يوضح لنا السبب في هؤلاء الكتاب يربطون ربطا وثيقا بين تجميع راس المال وعملية التنمية الاقتصادية .

٢ ـ التنمية الاقتصادية كعملية تدريجية :

يعتبر الكلاسيكيون المجددون ان عملية التنمية هي عملية تدريجية مستمرة ، ويؤكدون ان طبيعة هذه العملية شاملة ومتتابعة كما انهم متعاونون تماما بنفس بالمكتسبات التقدم الاقتصادي المستمر ويبدو هذا الاتجاه واضحا في كتابات «الفرد مارشال» اشهر كتاب هذه المدرسة الانجليزي الذي تأثر بنظرية التطور والارتقاء لكل من داروين وسبنسر فسبنسر مثلا شبه النظام الاقتصادي له طبيعة عضوية ، فالتطور العضوي او الاجتماعي ليس سيرا زيدا او نقصا عن حد معين وبطبيعة مارشال على التنمية الاقتصادية القول الثائر « ان الطبيعة ليس من اراديها القفزة وهذا ما يعتقد في التقدم التدريجي البطيء » .

كيف يوفق هؤلاء من نظريتهم الخاصة بالتغير التدريجي وبين الاستحداثات الفنية الكبرى للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر ؟ الجواب على ذلك انهم لا يقللون من اهمية هذه الاختراعات ولكن الى حد ما فان عملية الاختراع واستخدام الطرق الفنية الجديدة تتم تدريجيا والمستمرار والاختصار انه يبدو من اسخف هذه الفوضى يعتبرون التقدم الفني ابدا من قفزة واستمر الفترة التدريجي وما يعتقد فيه كثير اساسي معاصر في القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، فالقرن الثامن عشر كان في الحقيقة الا نتيجة لمجهودات جماعية لكثير من المخترعين السابقين وثورة عملية مستمرة من الاختراع . والقرن العاشر الجديد في حد ذاته مليء من حلقة في سلسلة الاختراعات الاخرى . . .

٣ ـ التنمية كعملية متناسقة :

وهنا الكلاسيكيين الجدد من ربط فكرة التنمية بالتدريجية بفكرة التنمية المتناسقة المتوازنة ، والتي يستفيد منها الجماعات الكبيرى التي تعمل على دخل ثابت ، ويتوقعون أن النظام الاقتصادي يتجه بقوة نحو تعديل التوظيف الكامل تلقائيا ، وهم يعتقدون بأن الأفكار تتطور بطريقة مؤلمة بسبب عوامل مانعة أو الحروب أو ادخال فنون إنتاجية جديدة ، ولكنهم يظنون أن الطاقة الكبرى الأبد متناسقة كما قبل يعتقدون أن التنمية الاقتصادية تسرع بحر رفع الأجور الحقيقية للعمال بوجه عام ، فالمثال الآلات التي توفر الوقت يدخل في كل الأجر الى المخترعين الطلب على العمل في الصناعات التي ظهرت وتأثر في نفس الوقت تقليل مصدر الاختلاف بدرجة ما ، ويرى أن زيادة الطلب عليها وعلى العمل المنتج بها ، وهذا يؤدي الى رفع الأجور ومن جهة أخرى على انخفاض في الثمن النهائي بسبب زيادة الانتاج العام للمجتمع ومن ثم زيادة مجموع الدخل ويزدهر الطلب على العمل وهذا يعتقد الكلاسيك في أنواع العمل الأخرى المختلفة وان الطبقة العاملة تستفيد من هذا التقدم العام .

وبخلاف ريكاردو وكارل ماركس على هؤلاء الاقتصاديين لا يعترفون قيام نزاع بين الطبقات الاجتماعية اثناء عملية التنمية وهم يقولون ان العمال والرأسماليين والمساهمين أغراض عود عليهم جميعا عوائد التنمية وفي تعظيم عملية التنمية المتناسقة اتفاقية عرف الكلاسيكيون المحدثين وعلى رأسهم مارشال بين الاقتصاديات الداخلية والاقتصاديات الخارجية ويعتمدون بالأولى الاقتصاديات التي تنجم عن زيادة معدل الانتاج التي يتوقف على موارد وكفاءة المصنع الفردي ، أما الاقتصاديات الخارجية فتعتمد على التقدم العام للصناعة التي ينتمي اليها المصنع وعلى الصناعات الأخرى التي تعتمد بجانبها وعلى ذلك يتوقف مدخل الطبيعة الداخلية والتكاثف للنظام الاقتصادي ، فعندما تتوسع صناعة ما في صناعة معينة فإنها تجتذب قوة عمالية جيدة التدريب وترتفع مستوى التقدم الفني لهذه الصناعة بسبب قيام نوعي أعمال تكامل المشروعات وهذا التوسع يجري بنمو صناعات أخرى لاستغلال التجهيزات الكبيرة وامداد الصناعة وتسهيل مهمتي النقل والمواصلات وهذه النتائج المختلفة تزيد من اعمال الربح لكل المؤسسات الداخلة في دائرة هذه الصناعة وتشجع على زيادة التنمية التي يكون لها اثار توسعية في القطاعات الأخرى .

والطريقة الكبرى التي تتم بها زيادة الفنية لا يمكن الدراسة ملاحظة اثار التغيرات في حجم مؤسسة فردية او في حجم صناعة معينة لان تقسيم العمل وتخصص الصناعة جزء هام من العملية التي يتم عن طريقها زيادة

الفلة وفي داخل هذا الاطار تتوالب ، بلاة الفلة على تقسيم العمل التقني وعلى استخدام طرق الانتاج الراسمالية ومع ان تقسيم العمل يتوقف على حجم السوق فان حجم السوق من جهة اخرى يتوقف على تقسيم العمل وفي ضوء عملية الدائرة هذه فان تمثل التجارة في صناعة ما يثار بمعدل التوسع في الصناعات الاخرى ، فالتوسع الذي يلحق اطباع بقري بالنسبة في انتاج اكبر اذا زاد حجم سوق منتجات هذا القطاع الاخير ، وكلما اتسع سوق هذه المنتجات كلما اصبحت زيادة تقسيم العمل وسيلة لزيادة الفلة ، وعلى الرغم من ان تقسيم العمل يستوجد به اكبر من التعقيد في ادارة العمل وتوزيع جداول اعمال تعطيات الانتاج فان المزايا الرئيسية تنتج من ادخال الفنون الصناعية الراسمالية بدرجة اكبر ، ومع وجود المعرفة العلمية فان بعض وسائل الانتاج الراسمالية اكثر تخفيض تكاليف انتاج الوحدة لا يمكن ان تكون مربحة ما لم يكن حجم السوق كبيرا .

والتقدم في قطاع من قطاعات النظام الاقتصادي بقري بالنسبة في قطاعات اخرى وتحقيق زيادة الفلة عملية طويلة وغير معنوية تتطلب مهارات وتقاليد جديدة وتوزيعا جغرافيا جديدا للسكان وتجميعا لراس المال لا يمكن ان يتم الا تدريجيا وبعد الحظوة الاولى الى الامام لا يمكن استمرار الحظوة الثانية الا بعد ان يتجمع مقدار معين من المزايا الداخلية . وفي جهة اخرى فان اكتشاف موارد طبيعية جديدة وغو حجم السوق ، وازدياد المعرفة العلمية تؤدي جميعها الى التعجيل بالعوامل الاخرى التي ينتج منها زيادة الفلة فازدياد المعرفة العلمية سبب رئيسي في ان واحد التقدم الصناعي .

ب - التفاؤل فيما يختص بالتنمية :

كان الكلاسيكيون المجددون متفائلين فيما يختص بالامكانيات المستقبلة لاستمرار التنمية ، فبينما كان ريكاردو يتصور ان التنمية في تطورها التاريخي محدودة بسبب قلة الاراضي الخصبة كان الكلاسيكيون المجددون يؤمنون بقدرة الانسان في التغلب على نقص الثروات الطبيعية التي تعرضها البيئة الطبيعية ، فالتقدم في الفنون الصناعية والتحسن في نوع العمل يؤديان الى زيادة الفلة في تطورها التاريخي ، فالزيادة المتناسبة في العمل وراس المال تجعل الانتاج بالنسبة للوحدة من العمل وبالنسبة للوحدة من راس المال يتزايد بدون تغير وعلى ذلك فليس هناك داع لتغير اجر التعادل او تغير الفائدة لراس المال ، واذا كانت زيادة راس المال اسرع من زيادة العمل فان اجر العامل يميل الى الارتفاع بينما يميل سعر الفائدة الى الانخفاض وبذلك فهم ينظرون الى التنمية الاقتصادية على انها سباق بين تجميع راس المال وزيادة عدد السكان .

ويعتقد هؤلاء الكتاب انه حتى مع وجود حالة دائمة من الفرصة الضيقة وعوض معين من العمل فان الكميات زيادة العمل المتاحة بين خيارين. لجميع رأس المال تكون ملائمة للغاية بالطبع اذا يعتقدون الانتاج الحدي لرأس المال كبيرجدا جدا مع زيادة كمية رأس المال على مر الزمن ، بالطبع الطفيف في سعر الفائدة يزيد من الطلب على السلع الرأسمالية وتوالي اذدياد الطلب يؤدي الى استخدام الموارد منها ويصبح اي هبوط آخر في سعر الفائدة وزيادة على ذلك فهؤلاء الاقتصاديون يقترحون ان هناك سببا تعويضيا وداعيا في الرغبة النقية وفي حاجيات المجتمع وهذا يفتح مجالا باستمرار لامكانيات طبيعية جديدة لزيادة العمل بالنسبة لوحدة العمل .

ويرجه هؤلاء الاقتصاديون اهمية خاصة لعامل الادخار على انه احدى العوامل الكبرى ، ويقول مارشال ان الانسان اصبح اغنى اثرة واكثر ميلا للعمل والادخار لكي يعيش حياة مستقبلة لاسرته وهناك من الدلائل ما يشير بمستقبل اكثر اشراقا مستوحاة من الرغبة الملحة في العمل والادخار لزيادة المخزون من الثروة الخاصة وزيادة الفرص لحياة اطول مستوى .

ومع تفاؤل هؤلاء الاقتصاديون فانهم اثاروا حفيظة المالتوسيين بالنسبة للعمل الحدي ، وفي حالة التضخم يقول مارشال اذا اصبحت الزيادة في عدد السكان حتى ولو ربح معدلها العادي لفترة طويلة فان مجموع ثروة البلدان الاخرى المحدودة في حين المجتمع قد تصبح بمجموع الدخول المتعلقة من جميع انواع الثروة الخارجية ، وتسد ابدي هؤلاء الكتاب للغير ايضا بالنسبة للتجارة الدولية القديمة الاخذ ، مع عدم الدول المتعلقة في المنتج واستخدام القوى العاملة المتخصصة تصبح الدول التي صنعها ناقص من المواد الخام صاحبة اليد العليا في العلاقات الدولية مما يعرض الدول الصناعية الحديثة الى خطر اضمحلال مستوى لجوئها الى بضاعة اخرى اختلال نسبة السلع الصادرات الى اسعار الواردات ، تتضمن مزاياها التجارية بالطبع .

٥ ـ النظام الدولي للتبعية الاقتصادية :

ان نظرية التجارة الدولية تسيطر على التفكير في مجال الاقتصاد العالمي في الدول الغنية والفقيرة على السواء ، ويقال الاقتصاديون الكلاسيكيون المجددون عن اسباب التجارة بين الدول وما الذي يحدد كيلي هذه التجارة وما هو طريقة الضبط التي بواسطتها يمكن الاحتفاظ بالتوازن في ميزان المدفوعات بين الدول المشتركة في التجارة وهي اجابتهم على السؤال الاول فانهم ينسبون بنظرية التكاليف المقارنة التي تقول

انه ازاء ذلك، التجارة حرة تماما على كل دولة على حدة في الزمن المتخصص في انتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بميزة من حيث «التكاليف المقارنة» بمعناها الحقيقي فتقوم بتصديرها بينما تستورد السلع التي لا تتمتع فيها تلك الميزة وعلى هذا الأساس فالعمل في انتاج تلك السلع تكون كمية من الأرض الخصبة بالنسبة لعوامل الانتاج الأخرى المتخصص في المنتجات الزراعية بينما العمل الذي تملك مقادير كبيرا من رأس المال بالنسبة لعوامل الانتاج الأخرى تتخصص في الصناعات التي تحتاج الى رأس مال كبير نسبيا ، وهذا التخصص الدولي مع وجود امدادات معينة من عوامل الانتاج يحقق على مستوى من تخصيص الموارد الطبيعية في الاقتصاد العالمي وذلك بمثل الانتاج الذي تتمتع السلع أن يرداد دون الاقلال من الانتاج العالمي لقطع أخرى وهذه التطبيقية لنظرية التجارة الدولية في مساعدة الدول في زيادة الدخل القومي الحقيقي لكن الدولة من طريق منح انواع جديدة من ان يبني عوامله التخصص وتقسيم العمل وارتفاع الدخل الناتج من ذلك يسمح بالتوسع وبالادخار ويزيد من معدل تكوين رأس المال القومي ، وهم يستنتجون ان حرية التجارة هي احسى سياسة يمكن لكل دولة ان تتبعها ومع ذلك فهم يعترفون بالصعاب الحركية الصناعات الناشئة ويمكن تبرير الضريبة لان الضغط الذي يمكن احداثه في صغر الصناعات الخدمية للدولة الناشئة يمكن ان يعتد الى جزء كبير من النظام الصناعي للدولة والغرض من هذه الاستثناءات فالهم يعتقدون ان التجارة الحرة سياسة كالاستثناء من احسى سياسة وان نظريتهم العامة بالتجارة الدولية يركزون اهتمامهم بعناصر النسبية الخصبة باستخدام متقدم معين من عوامل الانتاج خوفية اكثر مقدرة وثقافة او بالظاهر المحلية تشجيع الكفية الداخلية لعوامل الانتاجية حتى يمكن زيادة الدخل القومي من طريق التجارة ولكن النظرية تركز اهتمامها في ذلك النوع من الكفية التعلق بخطوط سير رأس المال والعمل الدوليين وهم يعتقدون كما يعتقد الكلاسيكيون في العمل ورأس المال اكثر حركة مادة داخل الدولة منها بين الدول كما ان الفوارق المنطقة باختلاف الجغرافية والتفاوت فروق انتقال العمل ورأس المال بين الدول

ويقول هابرلر ان التوسع في التجارة الخارجية لدولة ما يتوقف الى حد كبير على تحسين طرق النقل الداخلي وهذا التحسين يعمل مادة على عظم تقدم التجارة الخارجية وفي حالة نمو التجارة الخارجية بين قطبين الصناعة المتقدمة ومستعمراتها فان هذا النمو يسمح النشاط الصناعي المتخلف ويمهد الطريق له ويؤدي الى زيادة الرخاء في الدول القديمة والدول الناشئة على السواء فالدول القديمة تحقيقه من البائع سوق يتع منتجاتها وما ينتج ذلك من تشبيع العمل

والتخصص واستفادة الدول الناشئة من الفوائد التي تحصل عليها من التجارة الخارجية لأنظمة الطرق البرية والسكك الحديدية وانشاء الرأسمال وتحسينها رأى هؤلاء الاقتصاديون ان منظمات رأس المال الدولية لم تدرس تمام معلوماتها كبيرة أو ميزان المدفوعات فهم يعتبرون على أن هناك عوامل مولدة قوية في الطريقة التي تعمل بها ميزان المدفوعات وهم يعتبرون بالتوازن في ميزان المدفوعات ان واردات وصادرات السلع والخدمات تختلف عادة بمقدار لصرفات رأس المال الطويلة الأجل . والكلاسيكيون الجدد يعبرون بين خمس مراحل من الاقراض والاقتراض لمر فيها الدولة أثناء نموها على الأقل مراحل الأولى تكون الدولة مستوردة لرأس المال وتكون مدينة وفي المرحلتين الأخيرتين تصبح الدولة مصدرة لرأس المال وتصبح دائنة .

٦ ـ تقييم التحليل الاقتصادي الكلاسيكي الجديد :

يعترض الكلاسيكيون الجدد في حل المشاكل المتعلقة بتحليل التنمية الاقتصادية في الدول العربية الراسمالة وجود ظروف الاستقرار السياسي والرغبة العربية في التعويض بين الشعوب وعادة الادخار وتوجيه لتدفق معينة بعرض مناسب من العمال المدربين ومهيئة ادارية وقيام الخاصة وبدرجة عالية من قدرة عوامل الانتاج على الحركة داخل الدولة وسيل سريع من الدرجة الأولى ملائمة ويؤكد هؤلاء الكتاب الاجنبيون الكبيرة في هذه الهياكل ومجموع رأس المال والموارد الطبيعية الخصيبة في الخزون الصناعية وهم يأخذون مناصبة فعالة في حين ان الدول الصناعية ومنطقات التنمية الاقتصادية في ذلك الجزء من العالم وفقر سكانهم التوسع في بطيء حدود الحد فهم لا يهتمون بالتطورات في العناصر غير الاقتصادية كالاستقرار السياسي ومواقف السكان ومن الانتقاد الرجعة الى عدم انهم يفترضون ان القوى التي تحدث التنمية تعمل بطريقة تدريجية مستمرة ويتضمن ذلك وجود بيئة اقتصادية ذات درجة عالية من الامور المؤكدة وهذا بطبيعة الحال يخالف الواقع اذ لا يمكن التأكد من النظريات المستقبلة ومن الانتقادات الموجهة الى نظريتهم انهم لم يتجهوا في ان يحللوا طريقة ملائمة لتكامل الاحتمال بمجموع الطلب على العمل على مستوى التوظيف الكامل .

كما ان تحليلهم لطريقة ضبط ميزان المدفوعات يحتاج الى تعديل خصوصاً اذا لم تتوفر ظروف التوظيف الكامل للعمال .

الباب الرابع

تحليل العـــالم الاقتصادي « شومبيتر » للتنمية الاقتصادية

يختلف الاقتصادي شومبيتر عن غيره من الاقتصاديين في تحليلاتهم بالنسبة للتغير ، حيث يركز على احداث نتيجة اقتصادية سهلة تأجيلية فهو على خلاف بقية الاقتصاديين لفضل برامج مستويات التدخل الحكومي على حساب اضطرابات وقتية فقط في النشاط الاقتصادي ، وفي حجته نقمة من نقيات كارل ماركس فهو يقول ان نوع النظام الرأسمالي في المجال الاقتصادي يخلق صراعات في المواقف والاتجاهات الاجتماعية تنجم عن النظام .

١ ـ تصور شومبيتر للتنمية الاقتصادية :

لاحظ « شومبيتر » بوضوح الكلاسيكيين الجدد في انها عملية تدريجية مستمرة وبطيئة من نفقات لغير فيرى في التقدم الهام في الانتاج الذي يحدث عن طريق تغيرات غير متماسكة منذ استغلال الفرد جديده من الموارد وصاحب هذا التقدم تغيرات من الرخاء والكساد المتناقل غير يحاول ان يفسر التنمية بطريقة رأسية الدراسة متتطلبة مع بعض ملوس في هذا الاتجاه ولكنه يختلف عنه في استخدامه لوسائل التحليل وهو يعتمد في تحليله على نظرية الكلاسيكيين الجدد الخاصة بالتوازن الاقتصادي ..

والتنمية الرئيسية في تحليل شومبيتر هو المعلم الذي يتناول جميع عوامل الانتاج والتجديدات التي قوم بها النظم قد تكون في احد الاشكال التالية :

١ ـ ادخال سلعة جديدة .

٢ ـ استخدام طريقة جديدة في الانتاج

٣ ـ افتتاح سوق جديدة

٤ ـ استغلال مورد جديد من موارد المواد الخام

٥ ـ اقامة تنظيم صناعة من الصناعات .

ولا تقصر وظيفة التنظيم على توجيه عوامل الانتاج في كل الفنون الصناعية القائمة فحسب بل ادخال كيف جديد في عملية الانتاج وهل

الرغم من أن التطور والنمو قد يكونا شيئا واحدا فهما ليسا مترادفين فالنمو عدم بلوغ رأس المال نقطة يقرر المخطط توجيه استخدام هذا المبلغ بالكفاءة التي يصل فيها أكثر من استهلاك رأس المال .

والسبب في تركيز شومبيتر لأهمية التطور في التنمية الاقتصادية يتعلق برؤيته لطبيعة التنمية كعملية تحدث بواسطة تغيرات اقتصادية مخططة في نظام دائم الحركة بينما يرى الكلاسيكيون الجدد أن التنمية تدريجيا وبدون صياغ في مجال الاقتصاد وعلى ذلك فعمليات الاستثمار يمكن أن تقوم على أساس التقديرات المتوقعة ويعتقدون أهمية منكبة على الالتزام بالأرقام في عملية التنمية بالكفي في رأيهم الاقتصاد الذي تصوروه خوفهم لوجود عناصر المخاطرة وعدم التأكد بدرجة كبيرة وفي ظل هذه الظروف تكون التقديرات الخاطئة محتملة وبتردد رجل الأعمال العادي أو زيادة حجم عملياته ولا بد في مثل هذه البيئة الاقتصادية من وجود أفراد ذوي مواهب ودوافع خاصة كالمخترعين حتى يمكنهم أن يروا الفرص الربحية ويعملوا على استغلالها .

ويعتبر شومبيتر أيضا دور المدخر في عملية التنمية ولكن عملية الادخار تدخل في نظامه بطريقة جديدة تختلف كل الاختلاف عن الاستخدام الذي يراه لا من المدخرات من الدخل الجاري وكل من نظام البنوك الائتمانية وبن هذا اختلاف كبير من عمائم الفكر الخاصة بالكلاسيكيين المحدثين فهم يشرحون أن النقود تلعب دورا حاسما أو مستقلا وتحديد التغيرات الحقيقية في النظام الاقتصادي فمن معجود نقاب مخفي وراء ظاهرة سلوك القوى الاقتصادية العاملة في الاقتصاد .

وكل حسب رأي شومبيتر عندما يصبح الائتمان جزءا متكاملا لتمويل التنمية فإن ذلك يرجع من احتمال التطور في التنمية كعمليه لأسباب على وزارة واحدة حيث أنه من الممكن زيادة الاستثمار بزيادة من طريق الاقتراض من البنوك في حالات التوظيف الكامل عند مايرجد المخترعون من مشاريعهم الاستثمارية بالاقتراض من المدخرات ثم يحولون من تمويل وسائل الانتاج المطلوبة . ويرجع ارتفاع محتوى الأسعار وزيادة الفروض من النقود بسبب الاقتراض بعد المخترعون مجموعة زائدة في الحصول على الموارد الحقيقية وعند أمام المنتجين لتأريخهم يقترضون بمعدل القروض الى الأفراد من أرباحهم وتكون النتيجة النهائية ظهور أن الاستثمار الصافي كان من التمويل بمفردها أو التوسع في الائتمان .

ومن الظاهر التي يرجع أهمية وطبيعة النظم في تكييف سيطرة الكلاسيكيين في عملية التنمية فيقترض شومبيتر أن المشروعات في الواقع

المستهلكين تتم من خلال المنتجين التي تؤدي الى التغير الاقتصادي السريع ، وكل هذه الافتراضات يتعارض مع تأكيد الدور المحوري الذي تلعبه عملية التنظيم في التنمية الاقتصادية وعلى وجه الخصوص الانتباهية الحيوية يقول شومبيتر ان التقدم الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي يكون أبطأ كثير التغير كما هو في الواقع ..

٢ ـ علم الاقتصاد التنظيمي بالتنمية الرأسمالية :

كيف يمكن للمنظمين أن يديروا عملية التنمية في مجتمع معين يؤمن بهذه النظم ؟ يقترح شومبيتر وجود طلب اقتصادي تام في الحالة المستقرة حيث نتاج عرض تجميع وربط عوامل الانتاج ليقوم المنظمون باستغلال هذه الفرص والحصول على العوائد الآمنة بصورة المنظمون بالاقتراض من بنوك الائتمان والتي تدفع مقابل الحصول على الأرصدة هو سعر الفائدة الذي يمثل جزءا من أرباحهم العملية ويعد أن يعيد دائرة التنظيم الطريق يظهر نشاط تنظيمي آخر في الحقل الاقتصادي وهكذا يحقق مرحلة فريدة السير ويزيد الدخل القومي وتغيير عوامل الانتاج من ميادين السلع الاستهلاكية نتيجة الازدهار الاقتصادي ويؤدي هذا بدوره الى ظهور مرحلة التجارية جديدة على النشاط التنظيمي لتوسيع السلع القديمة في انتاجها نتيجة لزيادة الانتاج تقوم القروض الائتمانية لتمويل النشاط التنظيمي الذكر فتسبب في تمويل التوسع العام في الانتاج في حل العوامل الانتاجية القائمة .

وفي المرحلة الأولى من التوسع الانتاجي يتحول مجموع الانتاج من السلع الاستهلاكية الى السلع الانتاجية وفق المتطلبات التنظيمية الابتكارية ثم تدريجيا وبزيادة ليس السلع الناتجة جديدا التعامل وبتتبع ذلك عودة جديدة الى المصانع القديمة ليكن تجد أسواقها وتجد أنها قد تضخمت الى حد كبير تدفع السلع الجديدة الخاصة أو بكثير المصانع الجديدة التي يعتقدها أن تعرض منتجاتها في السوق بأسعار أقل كثيرا وينتج من ذلك انخفاض بعض أسعار السلع القديمة وهبوط البعض الآخر الى مراكز ثانوية في الصناعة ويتسبب ذلك توقف النشاط التنظيمي لبعض الوقت نتيجة الانكماش الائتماني عند تسديد القروض البنوك هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان ازدياد فيض السلع الجديدة والقديمة يخلق حالة عدم التوازن تجعل على التنظيمي ازدهارا تأليف الانتاج وما ينظر الحصول عليه من ارباحات ويؤدي كل ذلك الى عملية تصحيح الأوضاع لفترة من الزمن ولكن ضمن

مورد دخل طويل حتى يتسنى للعمال مطالبة الاستفادة النشاط التطبيقي ويجبرون أعادة التوزيع تبعا مرجعة جديدة من الاتفاقيات التنظيمية وتعاد الدورة الاقتصادية ويكون التوازن الجديد اعلا مستوى مما كان عند بداية النمو وبزداد الدخل القومي والفردي بالتدريج عن طريق نظام عمل الفورات الاقتصادية وتصعيد كل مجهودات الانتاج الاخرى في النظام الاقتصادي وبخلاف ريكاردو وماركس على شومبيتر لا يؤكد قيام عدم حدوث توزيع الدخل بين العوامل الانتاجية أثناء عملية التنمية ويجب العمال ارباحا كبيرة لان جزءا كبيرا من مجهودات النشاط التطبيقي ل على الرأسمالية بعد نمو انتاج السلع الاستهلاكية في جدي واسع ويفترض شومبيتر قيام استغلال بعمال عن الاجور من الدخل الجاري ومن زيادة عدد السكان ومن مصادر الائتمان ة من التكلفة والاختصار فان الاشخاص المحركين لعملية التنمية هم المخلصون عبد الذين يحققون التقدم الهام في الانتاج القومي وليس هذا التقدم عن طريق عملية غير متواصلة وغير منتظمة الحدوث كما ان التوزيع الفردي هو ثمن التنمية الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي .

٢ ـ علم الاجتماع الخاص بالتنمية الرأسمالية :

يقول شومبيتر لتوجد عوائق اقتصادية خالصة تحول دون حركة الصعود العامة في الانتاج القومي في ظل النظام الرأسمالي ولكن نجاح عملية النظام يتطلب الانطلاق ٣ اجتماعية التي تصيبه ويظل ظروفا لا يمكنه ان يعيش فيها ويشير الى قيام النظام الاشتراكي كبرته وذلك لاربعة الفئة للطبقة لنظام الاقتصاد الرأسمالي تقوم على استخدام العقل على خلاف لمختلف عن ان التقاليد التي تحط فيها القرارات دون مراعاة للتحقيق والتي تكون فيها الفئات مستبعدة من مصادر بعيدة من الخبرة التجربة كما ان النظام الرأسمالي يخلق بيئة اجتماعية جديدة تعمل على انتاج اعمال فردية في المجال الاقتصادي وباستخدام احسن التقنيات الى هذه الغاية بصنف قوة جديدة الى الآلة العقلية وعلى ذلك تخلق مظاهر اقتصادية الجديدة وما تنبه من اعمال في مرتفع عملية التنمية الرأسمالية ويقول شومبيتر ان الاسس الاقتصادية والاجتماعية النظام الرأسمالي شديدة في النفت ربي لخصته عنه على ثلاث نقط :

١ ـ تقوم النشاط التطبيقي بانتقال ذلك النشاط من الافراد ذوي المواهب النظرية الى بروقراطية من الخبراء المدربين للبرمجة العمال في المؤسسات الكبرى وذلك بسبب المظاهر المركز وكل الطبقة البروجوازية بدون دور التاجر المغامرون وتعليم الاجتماعية وينتقلون الى طبقة ذوي الدخل الثابت بتقاضونها مقابل أعمال ادارية عادية .

٢ ـ تحطم اطار النظم العامة للتنظيم الرأسمالي وذلك لان الانماء نحو التركيز وقيام الوحدات الانتاجية الكبرى تقضي بتنمية حيوية المادي، الاساسية للنظم الرأسمالية متمثل الكتلة الفردية وحرية المنافسة تكبر حجم الوحدات الانتاجية يضعف من فكرة الكتلة الفردية وحرية المنافسة لان دور صاحب المال ينتقل الى المديرين الشركات الكبرى ويحل محل صالح الملكية عدد من حملة الاسهم الذين يتصرفون من الادارة الفعلية ويفقدون مواقعهم الاساسي كصالح ذوي مصالح ..

٣ ـ تحطم الطبقات السياسية التي تحمي هذا النظام وذلك اثناء قيام النظام الرأسمالي تشاف دول غربية من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر ذات نظام حكومي ملكي وقد مهدت السلطة الملكية بعد اخضاع طبقة النبلاء من اصحاب الاراضي الى تشجيع الطبقات التجارية والمصرفية من الناحية السياسية وقد ساعدت هذه الطبقات السلطة الملكية من الناحية الاقتصادية وزيادة قوة الصناع والتجار الاقتصادية وقد تمكنوا من اقتحام الحلبة السياسية وحصلوا على السلطة وتمكنوا ان يدخلوا كثيرا من الاصلاحات السياسية التي على مبادئ استخدام العقل ومطالبه وقد ادى ذلك ان قيام جماعة من ذوي العقول الواضحة والمفكرين الذين وجهوا هدفهم الى الاشخاص والحوادث العادية والطبقات الاجتماعية والنظم القائمة وفرق ذلك يمرون من وجهاون ازالة المصالح الخاصة لرأسمالية وتخصص بعد هؤلاء المفكرين بواسطة جموع المتعلمين الذين وجدوا ان التوضيح العلمي الاكفى بالنسبة لتعليمهم وترفيههم ادى ذلك الى ازدياد العداء نحو النظام الاحتلالي كما ان من مظاهر النظام الرأسمالي خلق حركة عمالية وهنا وجد المفكرون طبقة عاملة تولوا قيادتها الديمقراطية واستطاعوا تحقيقها من الحصول على الاصلاحات الاساسية المعادية لنظام الاحتلال وكانت النتيجة النهائية هي الاضمحلال التدريجي في الاطار السياسي الذي تستند اليه الرأسمالية ومن حركة سياسية نحو الاشتراكية كما اشار تاليز عندما تحكيم العقل الى حياة الانسان وقد اضعف عدد المؤمنين الفكرة التقليدية من المنزل وكل معاملاتها الاجتماعية والاقتصادية .

٤ ـ تقييم نظرية شومبيتر التحليل الاقتصادي

ولو ان نظرية شومبيتر تعتبر من الاعمال الاقتصادية العظيمة الا انها تحمل بعض التعميم وذلك لانها اقتصر على مجموعة معينة من الملاحظات الاقتصادية فالاساس الاقتصادي الذي ترتكز عليه النظرية هو عملية الابتكار والتجديد التي يخلقها المقاولون وهذه النظرية مأخوذة من وجهة

الهما تعين على فهم تطور التاريخي للنظام الرأسمالي ، وهي المؤكد في طبيعة التطور في النظام الرأسمالي الحديث يختلف اختلافا بينا عما وصفه شومبيتر . فلم يعد للوظائف الابتكار في الأزمات الكبرى يقوم بها عدد كبير من الأفراد بعدما يجتمل من العنصر التعميم من أعمالهم والدوافع التي تدفعهم إلى هذا التجديد وبين تنظيم في الأعمال العادية كما أن طالب الابتكار والتجديد يختلف عن أي تاجر كفؤ في العمل العادي الذي يعلق ماذا أن يدخل سلعة جديدة أو طريقة . وسي شومبيتر بطريقة الخاصة بالأزمات الدورية في النظام الاقتصادي الرأسمالي على أساس التجديدات الاقتصادية المبتكرة التي تأخذ الاختراعات الكبرى كالسكك الحديدية والآلة البخارية والمحرك الكهربائي ولكن هذا الرأي لا يعتبر اقتصاد ، لأن الابتكارات العظيمة الأخيرة التي تمت في العصر الحديث لم تبدأ عمليات اقتصادية مبهمة كما يرغم شومبيتر بسبب أن الوحدات الصناعية الكبرى القوية متدها القدرة على امتصاص تلك الصعوبات ووضع الخطط التصحيح الأوضاع الاقتصادية التي تسببها هذه الابتكارات الهامة .

يقول شومبيتر في نظريته أن تمويل النشاط الابتكاري في الإنتاج يتوقف على بنوك الائتمان مباشرة ولقد حدث فعلا في الغالب أما في بقية الدول الرأسمالية فلم يحدث هذا النوع من التمويل ومن الواضح أن البنك المصرفي يقوم عادة بتمويل القروض القصيرة الأجل لرجال الاختراعات التي تتطلب رؤوس أموال ثابتة هي تمول من طريق الأرباح المحتجزة أو المدخرة وقد طالع شومبيتر في تواريخ اختراعات وجدة الائتمان والمحتمل واسطة طريقة التمويل في نظام الحالي بأن هذه الأسطورة باطلة .

يعتبر شومبيتر على أن تفكير والسلوك الذي على تعقيب بعد العقل هما السؤالان عن نجاح وتحطيم النظام الرأسمالي وعلى الرغم من أن الكثير الرأسمالي لم يحقق بعد تحكيم العقل على الانفعال بسبب الغلاب المتنامي بتغيير العوامل الاقتصادية الأساسية التي أوجدها إلا أن بارقة الأمل لم تكن موجودة من قبل على الطاقات في العمال الاقتصادي كانت سترية جدا فتوصلنا إلى تعديل الإدراك الفكري وهذا الذي جاء على فكرة الإفراد في استخدام طريقة تفكيرهم المنظمة في مجالات الحياة الاجتماعية الأخرى وقد سبب النجاح المتطور في العمل الاقتصادي لدرجة أهمية التفكير الذي على تحكيم العقل ، ويدرك أن شومبيتر مثل كارل ماركس قد بالغ في القوة التأثيرية للعوامل الاقتصادية في تفسيره لتطور الحياة الإنسانية في العالم الغربي ويجادل معظم الراشيون أن رأي شومبيتر الذي يقول أن النظام الرأسمالي آخذ في التقدم وأنه من المحتمل أن على الاشتراكية النظام الرأسمالي ومع التسليم بأن النظام الرأسمالي

لقد نشر كثيراً عما كان عليه في مراحله الأولى وان ذلك لا يعني الاستسلام إلى الاشتراكية الحالية في انطوان معلم .

و. معلمه الاحوال السياسية في ظل النظام الرأسمالي يقول ان الطبقتين هم نجاحهم في المجال الاقتصادي فانهم يسعدون ماجرين في المجالين السياسي والاجتماعي كما انه يعلن ان الشعب لا يمكن صنعه على اساس مبدأ تعليم العمل فقط ولكنه يقف عند هذا الحد ولا يتعمق لروح العمل ان تبدد كل جماهير الشعب، ويقال، نهر بصور طبقة مفكرة مدبرة تقود طبقة العمال في الطريق الى الاشتراكية ويجدو لتطبيق شومبتر مبالغا فيه لا يقتصر على جانب واحد ينصب على فكرة واحدة وهي ان الاستغلال المجتمع القائم على الرأسمالية لا بد ان يؤدي الى ظهور مجتمع اشتراكي ، غير عند ما يرى النظام الرأسمالي ينظم فانه ستتبع انه آخذ في الاستغلال وابد من عنائه لما بعد سيعني وكيف ستعمل الاشتراكية معه نظم ونسميها شومبيتر .

الباب الخامس

التحليل الاقتصادى المعاصر الذى اعقب كينز

بالرغم من ان العالم الاقتصادى كينز احدث انقلابا فى نظرية تفضيلات السيولة الاقتصادية فانه قصر بحثه على التحليل القصير الاجل ولقد انتهز من الاقتصاد الاوربى معدات وستديمة وتقليدية الى البارة الفائقة وكيفية العمل الممكن الحصول عليها وكيفية توزع المنتجات المختلفة المستعملين والفن الصناعى القائم ودرجة المنافسة وعادات وتفاوق المستهلكين ولم يركز كينز اهتمامه فى المشاكل الطويلة الاجل التى اثارت اهتمام الاقتصاديين الكلاسيكيين وماركس وشومبيتر .

ويحاول الاقتصاديون الذين جاءوا من بعد كينز ان يتوسعوا فى طائفة من يتوصلوا فى نظرية شاملة طويلة الاجل للانتاج والتوظيف يمثل التحليلات القصيرة الاجل آخذا فى الاعتبار فى وضع طويل الاجل التغيرات الاقتصادية والسؤال الرئيسى مرشل هذا التحليل هو ما هى استثمارات الاحتفاظ بنقود للتدخل مع توظيف كامل دون حدوث تضخم او انكماش وهل من الممكن للدخل ان يصير ثابتا بحيث يحل من الممكن نجعل الركود او التضخم الطويل الاجل .

ومن الواضح انه اذا زاد عدد السكان مثلا لا يمكن الاحتفاظ بالدخل الفردى ما لم نزد راس المال الحقيقى وحدها فى ذلك اذا زادت القوة العاملة فان الانتاج يجب ان يزيد حتى يمكن الاحتفاظ بالموظفين . الكامل واذا كان هناك استثمار مناسب يجب ان يزداد الدخل الحقيقى لكى يمكن توجيه القدرة المطاة وتم حلال كل هذه النقط الثلاث ضرورة وتعد مدخرات بالنظر عن التطور الاقتصادى .

١ ـ تحليل هارود ودومار للنمو الاقتصادى للطرد :

لقد خصص كل من هارود ودومار دورا هاما لتجميع راس المال ، عملية التجميع الاضافية ويركزان فى تجميع راس المال بصورة مزدوج فمن جهة يؤدى الاستثمار الى انتاج الدخل ومن جهة اخرى يعيد زيادة القدرة الانتاجية لانظام الاقتصادى بزيادة مخزون راس المال ومع افتراض وجود مستوى شغل موازن كامل الموظفين فان المحافظة على هذا التوازن سنة بعد اخرى يقتضى ان يكون حجم الانفاق النامى من الاستثمار كافية لتمتص الانتاج المتزايد الذى جعلته يواسطة الاستثمار ولكن ان كان الدخل الحقيقى للاقتصاد مستقرا لانه كلما ازداد تجميع راس المال وكلما ارتفع الدخل القومى كلما وجب ازدياد حجم الاستثمار الطلق وعلى ذلك اذا اريد الاحتفاظ بالتوظيف الكامل فيجب ان يزيد معدل الاستثمار الحقيقى وهذا يعنى ضرورة استثمار زيادة الدخل القومى المتزايد .

وإذا لم يصاحب تكوين رأس المال زيادة في الدخل فإن عدداً يزداد من الأفراد سيتم توظيفهم للعمل ورأس المال وعلى ذلك فزيادة الدخل الناتجة عن زيادة الإنتاج بسبب البطالة بين العمال وزيادة الطلب الرأسمالية عن الحد المطلوب ما يصاحب من التنمية في هذه الحالة عن ابتعاد الظروف الملائمة للوصول الكامل على المدى الزمني .

وقد دار بحث كل من الدارسين الاقتصاديين هارود ودومار حول تحديد معدل زيادة الاستثمار لتحقيق زيادات الدخل سنوياً لزيادة القدرة الإنتاجية حتى يمكن الاحتفاظ بالتوظيف الكامل للعمل وقد سميناهما في بحثهما بالمعدلات المتوازنة بمعنى أنه إذا انحرف عنها سواء بالزيادة أو النقص فإن الاقتصاد القومي سيتعرض لتقلبات شديدة في مستوى الدخل القومي .

١ ـ الاستثمار هو المحرك الذي يدور حوله حالة التوازن حيث أن الطلب الفعلي على السلع الاستثمارية يتوقف على حجم مدخرات الأفراد من الدخل وعلى الرغبة الحدية في الادخار والقدرة الإنتاجية لرأس المال الاقتصادي .

٢ ـ يمكن أن تؤدي زيادة القدرة الإنتاجية إلى زيادة الاستثمار أو إلى زيادة البطالة حسب سلوك الدخل .

٣ ـ يمكن تعيين الظروف الخاصة بمستوى الدخل التي تعمل على توقف الأفراد عن الاستمرار على نمو الدخل وعدد الظروف تحدد نسبة مستقرة من دخل التوظيف الكامل ، كما تخصص مدخرات التوظيف الكامل والانتفاع الكامل بمصروف رأس المال وعلى ذلك فحيث أن يزيد الدخل بنسبة ربح عن كفاية إذا أراد الاحتفاظ بالتوظيف الكامل .

٤ ـ عندما الظروف تجعل معدلا واحدا وثابتا فقط يتفق الطلب الاقتصادي وهو يحقق معدل التنمية العمل عن معدل التنمية المحددة وإذا زاد المعدل الفعلي عن المعدل المحدد التنمية حدث انكماش اقتصادي كبير الحجم الذي إذا قلص المعدل العمل عن المعدل المحدد التنمية حدث التضخم المطلق الاقتصادي يميل نحو الانكماش المزمن .

٥ ـ تعتبر الأزمات الاقتصادية الدورية اضطراباً عن طريق التنبؤ بالتقلبات بعد الاضطرابات مباشرة وبعد من اتجاهات أبعاد متقدمة من التوظيف الكامل وبين اتجاهها إلى أبعد أبعد من الاستثمار والاستهلاك بمقدار فترة واحدة . وقد تحدث انطلاق الاقتصادي القسري إذا كان المعدل الطبيعي للنمو أقل من المعدل المحدد إذا في حدة الحالة لا يمكن للاقتصاد أن يسير فيها بصورة كاملة وسريعة .

ويتلخص منطق نظريتهما من الافتراضات التي توصلا إليها ذلك أنهما فرضا أن الميل الإدخار حدية رأس المال إلى أن كان ثابتان لكن الواقع يخالف ذلك فإن نسبة الادخار وحدة رأس المال إلى الإنتاج من المحتمل تغيرهما مع مرور الزمن كما أنهما افترضا أن نسب الإنتاج كميات لابد وأن العمل لا يمكن أن يحل محل رأس المال وهذه الافتراض يجعل نظريتهما عامة عالية من الدرجة كما أن نظريتهما لم تتعرض لبحث ما إذا كانت التغيرات في الأسعار تؤدي إلى سهولة التنمية المطردة أم لا أن مرونة الأسعار إلى بدرجة معينة قد تكفي في الرفع إلى مستوى

استمرار في مرتفعات من الواقعة الاقتصادية غير الثابتة ، وبالرغم من الجهود التي ٢ داعي له في تطبيقها فان حظ بعضها لتغيير بوجه مكملا لأي تحت تشاكل التنمية لم الدول التي مرت بتوسيع كبير في التصنيع في الماضي وتواجه الآن مشكلة الانتقال بمستقبل الحديثة في التطبيق .

٢ ـ نظرية التركود الطويل الأجل :

بالرغم من الاختلاف في الاعراض وطرق التفكير بين كل من ريكاردو وهدركس وشومبتر وكينز وهارود فانه من المعتقد انهم جميعا تقريبا سيعدا بقل لم النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يصل بصفة الى موضع من التركود الاقتصادي والعجز عن التوظيف الكامل للعمل .

ويشير ١ ـ التركود لطويل الأجل ، الى وجه من أوجه التنمية الرأسمالية يميل فيه ميزان الادخار عند نقطة التوظيف الكامل الى الهبوط بينما يميل عند حدوث الاستثمار عند نقطة التوظيف الكامل الى الهبوط عند بقل على اتجاه طويل الأجل نحو انكماش نسبي في النشاط الاقتصادي ونحو زيادة حدة وأطالة فترات الانحباب الاقتصادي وجميع استمرار الدورة الاقتصادية دون حدوث الرجاء تكون أعمق وأعمر بحيث تصبح فترات الكساد أطول والطول وقل عمق الرمن حساب الاقتصار بكساد مزمن دون حدوث طفرات تشجيعية من اتجاه الدخل مع التوظيف الكامل ومن اتجاه الدخل الفعلي عن خطته البالغة وتعني التركود الطويل الاجل عبارة بسيطة وشاملة أن النظام الاقتصادي يمتلئ بدرجة قل من أقل زيادة في الانتاج الممكن الحصول عليه وذلك والنظام الاقتصادي قد يتوقف عن السلان أو تتعرقه عاجزا أن يصير الى الامام بسهل بطيء جدا .

وعندما نريد من جديد للاقتصاد يمكن ارخال سنقيها تحت تعدي المبررات الآتية :

١ ـ فروض تؤكد بعضية الفرص الضائعة بمثل الفن الصناعي والزيادة عدد السكان وفتح اسواقها أراضي جديدة وتطويرها .

٢ ـ فروض تقوم على تغييرات أساسية في النظم الاجتماعية مثل زيادة زيادة الطلبة في الاعمال الاقتصادية وازدياد قوة النقابات العمالية .

٣ ـ فروض تؤكد أهمية العوامل المتغلبة مثل ازدياد المنافسة الاحتكارية وتركيز الصناعة .

ومن رأي ، هانس ، أحد علماء عدد التقدم الفني هو الشكل البديع لرسية آرائي حديثة وموارد حديثة وسرعة عدم الفن الصناعي كلها تضغط صالح الاستثمار ميزانية الدخل . لزيادة عدد السكان تقوي الطلب الاجمالي وخصوصا الاستثمار ولكن مجرد زيادة السكان ليست لها أهمية أما أهم من زيادة الحدود الفراغية ومن الفروض أن صلاح تقدما في الفن الصناعي بكافي لرفع قدرة الاعمال الانتاجية وان الطلب على العمال يساير السير في عدد السكان .

وانه كان الأمر في عدد السكان طبيعيا لان تنخفض الاستثمار يقبل .

ومن ثم يقل الطلب الاجمالي ويميل تجميع رأس المال بصفي وتيرة الأحد المتفقين يتوقعون من هذه الحالة أن ينتهي حجم الدخول وبما أن معدل الربح يتناسب مع حجم الدخول فان الاستثمار الذي يدار بمعدل الربح يبدو أكثر خطورة وس لم يرتفع سعر الشراء وقد يهبط الاستثمار تصبح تتجه الى الطلب مع بطء أسرع من عدد السكان فازدياد عدد السكان السريع يزيد من الطلب على وسائل الاستكان والمنافع العامة بأكثر مما يحقق معدل الزيادة من السكان قدرة فرص الاستثمار في صناعة القطاعات .

وبما ان الطلب على وسائل الاستكان والمنافع العامة يتطلب استثمارا من رأس المال أكثر منه في حالة القطاعات الاستهلاكية الأخرى فان نصيبية رأس المال في الانتاج تميل الى الهبوط ويحدث نفس في تكاليف دخل السلع الاستهلاكية .

ومن ميزة أخرى فان النمو في عدد السكان قد يؤدي الى تجميع رأس المال بدرجة أزيد من ١٠٠٪ بينما أن يصبح رأس المال كبيرا جدا بالنسبة لعدد العمال ومع ارتفاع نسبة رأس المال للعمل فان القدرة الانتاجية الحدية لرأس المال تظل ثابتة وهذا يؤدي الى منع تجميع مزيد من رأس المال. وعدم فتح أراضي جديدة واستغلال موارد طبيعية يظل من عرض الاستثمار وقد تؤدي التطورات في التنظيمات الاجتماعية الى عدم الابتكارات وتطبيق منافع الاستثمار واحداث الى الحل من حركة زيادة الميل الى الاستهلاك فازدياد ثروة الأفراد الحالية والاتفاقات الدينية والاجتماعية الاستكارية أو لحوق الابتكارات في الميدان الصناعي والاداري وان كانت الابتكارات تؤدي الى توفير رأس المال أكثر مما تؤدي الى استخدامه فان نسبة رأس المال الى الانتاج تقل .

ويؤكد نظرية مارود وروبنسون أهمية العوامل الخارجة عن نطاق الانتاج كتشجيعات للتنمية الاقتصادية اذا لم يكن الاستثمار كافيا لاستمرار التنمية فازدياد الميل نحو الاستهلاك قد يؤدي الى ركود ولكن من المستبعد أن يظل الميل الى الانخفاض بالدرجة التي يجعل معدل الاحتياط وضيعا فان الميل الى الانخفاض قد ظل ثابتا لفترات طويلة من الزمن وليس هناك مبرر لقلة الميل الى الادخار مع وجود معدل الميل على التقدم الصناعي وازدياد عدد السكان وزيادة الوارد الطبيعية نفس التشجيعات ومشكلات فائضية - والرأي الثالث الخاص بالركود يشير الى التغيرات الفائقة التي تزيد من نوعة الاحتكار وانه منع ظلال التنوعات الاقليمية الكبرى داخل النظام الاقتصادي لان الايجاد نحو الاحتكار يرفع من الارباح الحدية مما يؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية والقوة وهذا يجوز يقلل من معدل تجدد رأس المال ولكن فإن كتاب الصناعة على أساسي من التناقض فان الحد من ارتفاع الاسعار يقلل من اللوم فالزيادة للاحتكارين ويؤدي الى اعادة تأسيس مستوى عالي لاستخدام مجموع رأس المال . وعلاوة الاحتكارات تقلل حماية أقصى من المناخ الرأسمالية فسارة بالنظام الاقتصادي فانها تحاول تأجيل الاستثمار حتى تستهلك المعدات الفائقة عديمة الكفاية وتدلل على المنتوجات الجديدة الحتمية لتزيل من احتياطي الاستهلاك لتحول دون خلق فرص للاستثمار من المنتجات الكمالية وهذه الحالة يهدد السكان حدوث الركود الطويل الأجل والقطع النظر عن هذا الركود لابد من قيام سياسات عامة معينة .

الباب السادس

مضمون نظريات التنمية

في هذا الباب سنتناول أوجه اختلاف وأوجه الشبه بين نظريات التنمية المختلفة .

١ ـ حدود العملية الاقتصادية لتنظيم التنمية :

إن علم الاقتصاد التقليدي يهتم فقط بالعوامل القادرة التي تحدد الإنتاج المتاح في النظام الاقتصادي وهناك العوامل هي (١) حالة القوى الفنية والعلم عامة عالية (٢) كمية ونوع العمل (٣) كمية وتكوين مجموع رأس المال (٤) طبيعا ظروف الموارد الطبيعية .

وفي داخل هذا الإطار فإن معدل التنمية يتوقف على درجة استخدام وتعبئة وزيادة عدد العوامل الإنتاجية المتاحة ولكن عندما يتعارك الاقتصاد فإن ينتج أسباب التغير من العوامل الإنتاجية فإنه يجد نفسه وقد وقع في شرك عدد ضخم من القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وهناك اللوي لا يمكن توجيهها في نظام أنيق من الأسباب والمسببات لأنها أنفسها متغيرة .

ونظرا لهذه الصعوبات لم يحاول الاقتصاديون الذين تناولوا التنمية الاقتصادية بالبحث أن يضعوا نظرية عامة ولكنهم ركزوا تحليلهم على عدد صغير نسبيا من المتغيرات التي يعتقدون أنها ذات أهمية خاصة في تحديد معدل التنمية وفي تحليلهم هذا اتخذوا قيام ظروف معينة فيما يتعلق بطبيعة القوى التركيبة الأولى في المجتمع ـ وبما أن هذه الظروف تختلف من مجتمع لآخر ومن مرحلة لأخرى فإن نظريات هؤلاء الكتاب يجب تعديلها والتوسع فيها .

وعبر الكتاب الذين تناولوا إعداد نظرية عامة للتنمية الاقتصادية عن أقوال مذاهب لقد أدخل كل المتغيرات الثانوية التغيرات في طبيعة والقوى الوجه العام به في نظريته عن تطور القوى الفنية للإنتاج التي منها نجوم كل الاتجاهات الأخرى ولكن هذه النظرية بالنص من تدخلها البسيط الكثير من عوامل القوى الاجتماعية والنفسية لم توضع تحليلا مما يجعلها غير مجدية في تعبير أحوال الإنمائية معينة خاصة بالتنمية .

ويعتبر أحد عدد من الكتاب الذين كونوا نظرية عامة عن التنمية غير يتجه وجهة نظر واسعة لعملية التنمية ويعتقد وأنه لا فإن تدرج المثل الذي تعمل داخل النظام الرأسمالي هي السبب في كل ما يقع في النظام الاقتصادي من أخطر اقتصادية واجتماعية وسياسية ومن العسير أن نعرف كيف يمكن للإنسان أن يستنتج بطريقة مضبوطة كثيرا من التطبيقات العملية والمواقف التي يستخدمها توسير في تحليله عن تدرج المعاملة لاستخدام المثل .

كما ينبه الكتاب بمحذوري تعليمهم على العمل الاقتصادي للقطاع الرأسمالي الغربي وهذا الغرض هم يقومون بعمل اقترانات للتعبئة داخلة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذا المجتمع هم يصرحون في الكتاب عندهم فوائد معينة للتنمية الذاتي ويعتبرون أن هذه الرغبة في تحسين الموقف الاقتصادي تسوده عدا للتشجع على الغرض أن العمال والمكاتب وزرس الاموال والمكاتب يستمرون لاعتبار الغرض الأنانية الاقتصادية ويستغيرون الدوافع الاقتصادية وعدة الوافد في نظر وكارتيرهام عدا بالنسبة لبداية لمكاتب برؤوس الاموال الذين لديهم الرغبة في تحقيق الاستهلاك الفاخر في سبيل امكان الحصول على دخل أعلة مستقبلا بينما نجد أن عدد الرغبة ليست لديه يمثل عدد الدرجة بين صفاته العمال والملاك لانهم يطلبون الدخل الراتب في الاغراض الاستهلاكية العاجلة .

ويشرح الاقتصاديون المجتمعون أن لدى كل فرد الفرد على تحسين الوضع الاقتصادية وانة يسعى عدا لل الحصول على أكبر عدد ممكن من السلعة الكفية في هذه السلع ولذا فهو يستجيب الى التغيرات الحادثة في الاسعار ويعرض مؤلاء الكتاب هذا وجود حكومة مستقلة تؤيد لحافظ على النظام الذي دخل التطبيقات الرأسمالية الخاصة بالطبقة الغربية وحرية المنافسة وانة ليس معنى أي حوائق تحول دون المنافسة الصحيح فالحصول على أرباح اقتصادية ويستطيع بوجود منوى وتوزيع للدخل لمنة يستطيع تقديم مقدار كبير من الاختيار داخل النظام الاقتصادي ولا يعطون عقبات حسيمة في الوقت تحويل الانتاج الفن الكبير للسلع المتنوعة ويشرح أصحاب هذه النظرية كيفية للتنقل في مستوى اختيارات المالية والادارية اللازم لزيادة النسبة أن يشكل رغبته في سبيل استمرار التنمية مستقلا لان هذه الصعوبات ستتعجب لطبيعة التنمية دون صعوبة ومن للتنبه به أيضا أن الغرض من الموارد الطبيعية والمعرفة الفنية بالم أصلا وبمجرد كافية عدوث توسع اقتصادي مدوية كبيرة وكثيرة من هذه الاعتراضات لإيضم اساسا البحث في التنمية في الدول الفقيرة ويجب الاشتمار بعدم صلاحية نظريات التنمية الغربية الاقتصادية البحتة فقط بل يجب أن يعتد الى دراسة التغيرات الاجتماعية حتى يمكن فهم مسألة التنمية بصورة أكمل وقد كان التوسع في العصور الكلاسيكية لعلم الاقتصاد طبيعا جدا . وبالرغم من ضرورة الغرض من ناحية التحسيم من نظريات التنمية فإنها قد ساعدت مساعدة فعالة في تفهيم مختلف الاقتصادية الأخرى قد وركزت بعضها في عوامل التنمية بصفة خطرة الأمر الذي تحقق بطبيعة التنمية في أي نوع من أنواع المجتمعات الإنسانية ويمكن اعتبار هذه النظريات أساسيا يمكن أن تعتمد عليه تفسيرات فيما وأكمل ليفه للمشكلة الاجتماعية المعقدة الآن وهي مشكلة التنمية .

٢ ـ لازدياد عدد السكان :

لقد رأى ريكاردو أن معدل زيادة عدد السكان يتوقف على معدل تجميع رأس المال بمعنى أن الزيادة في رؤوس تجميع رأس المال ترفع الأجور وهذا يؤدي الى نمو سريع في عدد السكان وبالتالي تنخفض بالتدريج

ويجمع راسي هناك ان يسير منحنى أوسع من منحنى زيادة السكان في فترات طويلة نوعا حيث يؤكد ان استجابة عدد السكان للتغيرات في الاجور الحقيقية تصبح راسي هناك وهي الاستجابة في النهاية بحيث تميل الاجور الى العودة الى مستوى الكفاف .

وقد عرض كل من آدم سميث ومالتس وجهة نظر مفادها ان هناك علاقة بين عدد السكان وبين تصبح راسي هناك فيتحدث آدم سميث عن زيادة الطلب على العمال كضروري للزواج والانجاب معتقدا كي يتمكنوا من الوفاء بالطلب المتزايد على العمل ولكنه على أساس استجابة عدد السكان لارتفاع الاجور مستوى الكفاف للاجور على مر الزمن كما تميل ريكاردو الى نفس الرأي حيث تعمل زيادة السكان على تصبح راسي العمال وتعمل زيادة عدد السكان على زيادة الاجور الحقيقية تكاليف الاجور الحقيقية العاملة الحدية على تكلفة ايضا لزيادة عددهم .

وقد اعترف الكلاسيكيون الجدد بان هناك عوامل كثيرة غير اقتصادية ومختلفة تؤثر في معدل زيادة عدد السكان وهو ذلك فقد صاغوا قانون معدل زيادة السكان بمعنى بعدد بانه وخلاف ريكاردو لم يشاركوه الثقة من تأثير الاجور الحقيقية حتى يعدلها لازدياد عدد السكان في الدخل الضروري فهم يعتقدون بأن العرض مواتيه جدا لزيادة معروض راسي العمال بمعدل اسرع من زيادة عدد السكان وهذا يؤدي الى مساعدته الى رفع الحسن الضروري ومع ذلك فان عليؤلهم يبقا لي المعاقين عندما ينظرون الى المستقبل البعيد وحسب تشريعهم فانه عندما تسود حالة تعيش الاجور ولكن نظرا لان معروض الطلب على العليد لا يميل مان الاجور لا تنخفض الى العمال لان المتزوجين يعتبرون انه من الخريق لهم ان يتوسعوا في الانجاب وعندما العمال المطلب . وفي نظرية كينز ان الهبوط في الاجور النقدية مع انخفاض الاجور يعني الانخفاض الحقيقي على الاستهلاك مقدرا لعبر زادا لم تهبط الاجور بالنسبة مع الاجور ينخفض ايضا لزيع في الدخل في صالح الذين يحصلون على ارباح رأس المال ان يؤدي ذلك الى هبوط الاستهلاك وزيادة الطاقة . ويوضح كينز انه مع بقاء العرض من الاجور الاسمية ثابتا فان الخفض في الدخل النقدي يميل الى خفض سعر الفائدة اذ يقل الاحتياج الى النقود لاغراض التعامل وبي لم ينخفض سعر الفائدة

ويؤكد العالم الاقتصادي حانسن من زيادة عدد السكان تنخفض الاستثمار باحداث تغير في انتاج الطلب فيحيله يتحول نحو الخارج الذي تطلب رأس مال كبير مثل الاستثمار والمخترع فضلا كما ان زيادة عدد السكان تؤدي الى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار وهذا بدوره يميل الى زيادة التوظيف وهل ذلك ان النقص في معدل نمو الاستثمار قد يؤدي الى انخفاض الطلبة وفي انخفاض دخول الحرية .

وفي نظرية « هارود » يرى ان معدل زيادة السكان ومعدل التقدم الفني العادي يحققان الميل الطبيعي للحرية وكلما زاد معدل نمو السكان كلما زاد الله الاعلا لمتوسط معدل التنمية للفترة طويلة من الزمن وكلما كان معدل التنمية الطبيعي اقل من معدل التنمية مع القدرة الكاملة

لرأسي فإن النظام الاقتصادي يسود الكساد ويقل مستوى التوظيف ويزيد معدل نمو السكان بقلل من أحوال معدل الركود .

ومن الواضح أن نبني تحليلنا لحالة زيادة عدد السكان في ظروف اجتماعية تختلف على أساس طريقة كينز ومن تبعه من الاقتصاديين التي تقول إن زيادة عدد سكان لا تميل إلى زيادة معدل النمو الفعلي بحسب على توضيح أيضا أن زيادة معدل النمو اللازم لقيام التوظيف الكامل لسكان ونؤكد هذه الطريقة أن وفاق معدل النمو الفعلي ومعدل التوظيف الكامل يتوقف على عوامل معينة تمثل طبيعة ومعدلات الادخار الحدي الصناعي والميل إلى الادخار واستجابة الاستثمار الجديد سعر الفائدة كما أن اتجاه الدخل الفردي يتوقف على عدد السكان .

ومن الأوجه تطبيق مسألة نمو السكان في الدول الرأسمالية على أساس نظرية الاقتصاديين الكلاسيكيين التي تقول أن مشكلة البطالة في النظام الاقتصادي الحر تنبع من الفشل فيها في تحقيق التوازن الاختياري لازدياد في عدد السكان يمكن استخدامها بدون صعوبة في الوصول الزراعية الرأسمالية في جميع الأسرة عن طريق استخدام مساحة الأرض والسلع الرأسمالية مزودة بكثير توفيرا وبالرغم من زيادة الانتاج نتيجة الزيادة وظيف العمل فإن الفشل العرضي يميل إلى الهبوط بسبب سريعا السبب الثورة . وفي حين الوقت فإن استخدام رأس المال بمعدل أكثر توفيرا في كم من الفشل الحقيقي للفرد وأس المال الاجتماعي وبذلك يزيد من الطلب على العمل الاستثمارية وإن حدث توازن بين جهة وزيادة معدل نمو السكان وبين سرعة تحسن الفن الصناعي وارتفاع معدل الادخار وزيادة سوق سوف لها الخاصة زودة عالية من الفشل الإداري التنظيمية فإن معدل النمو في هذه الأحوال يزداد كما يزيد الدخل الفردي .

٣ ـ تصحيح رأس المال :

على الرغم من أن معظم الكتاب الاقتصاديين يسلمون بالتقدم المذهبي في الفن الصناعي وانتشاب الموارد الطبيعية النمو حدة الفوق للحركة لزيادة معدل تصحيح رأس المال في الدول النمو خلال الغرب فالمحللين لهذا يختلفون في الطريقة التي يحاولون بها حقه الكبرى فيهما يستنتج كل من مارشال وبيجو يشير أن النظام الرأسمالي سيتحطم لجمه في المكس من ذلك أن الكلاسيكيين المعاصرين يرون أن الدخل الفردي يزداد بدرجة إذا كان لازدياد السكان معتدلا وطويت عادة الاحتفاظ وتحسن مستوى المال الفعلي باستمرار .

ويرى ريكاردو وكينز وأصحاب نظرية الركود الاقتصادي أن زيادة التعليم الفني واكتشاف موارد جديدة لا يستطيع بمفردها وحدها أن يحول دائما دون الركود الاقتصادي في المستقبل القريب أو يحتمل الوقوع احتمال هذا الركود في وصول الأجور للإسراف الكفاف وعدم انخفاض تصحيح رأس المال .

في رأي الكلاسيكيين أن كل تناقص رأس مال يعمل في سوق يقوي

في المانيا بعد الحرب لزيادة الرساميل يلجأ المشروع الى بعديد طويل متناسب ولكن مشجعة للغاية عندما تقوم لجنة البضائع بادخال جدة الاختراع عادة الاسعار المنخفضة للمنتجات التي تأتي بها الاختراع ليحط لتمكن شخص ما تحقيقه الاسعار عالية من المثل وحيوط اسعار عند السلع يحصل من للمكي زيادة عدد السكان قبل ان تحدد مخصصات الاجور بواسطة المحاكم على ضرورات الحياة ورجما لذلك فان معدلات الاجور الحقيقية تميل للزيادة بدرجة أقل بما لو لم تحدد هذه المحاكم كما يميل معدل الربح كذلك الى الهبوط بدرجة اقل مما لو لم يوجد هذه التشريعات ، وبما ان اصحاب رؤوس الاموال يحرزون معظم دخلهم لذا كان معدل الربح يزيد في صندوق الضرر عادة الفرد الاكبر نسبي من الدخل القومي اكثر من الربح بزيادة عن صندوق لجميع رأس المال مع حيوط الاجور الحقيقية نتيجة لتخفيض اسعار الطعام عادة ادخال الالات الحديثة قد يسبب انخفاض في المثل ،

وفي رأي الكلاسيكيين المحدثين ان لدخال القوى الانتاجية المتقدمة يؤدي الى خفض التكاليف الحدية للانتاج القائم للتشجيع وتشجيع على التوسع في الانتاج بالرجة الارباح الزائدة حتى تزيد من الطلب على الاستثمار ومن ثم يرتفع سعر الفائدة ومع نمو الادخار نتيجة لارتفاع سعر الفائدة يزيد معدل سعر الاستثمار تحرر الموارد من الاستعمال الاستهلاكي ، وزيادة سعر الفائدة والاسعار تكبح للطلب الانتاجية بالسعر الاستثمار مسلل للشروعات التي تعمل دخلا مرتفعا ، وعند ما تتم هذه الشروعات يبدأ انسياب السيل الانتاجية وسعر الفائدة في الهبوط تدريجيا ويتمثل الاستثمار الى الشروعات ذات الاجل المتوسط والطويل يصبح سعر الفائدة الى القدر الذي لا يشجع على الادخار ويترتب تصبح رأس المال وعند حينئذ تزيد الموارد الاستهلاكي ويظهر ما ترتب الى عملية تجميع رأس المال في ظل التحسينات الفنية واستمرارية ، والكساد من حوادث حدوث عن انها عملية غير مرغوبة وعدم لنظام الرأسمالي وذلك ذي التناقضات متكاملا في هذا النظام مدة من الظهور بوضوح ثم صبح يجتمع الكل في هيئة فظروف معينة بعض الصناعات وتصبح الفترة التي تعرف خلالها بالصناع الصغيرة من صغائر كبير واعوق فيها واسرا من ذلك فقد كان الآلات ملائمة تعرف كثيرا من عمال من عليهم وبيعة من البطالة في الزيادة ميحط معدل الاجور الى حدوى للقضاء عندهم الطبقة العاملة من اسعار الفنية الاقتصادية وحتى اصحاب رؤوس الاموال يتحملون بعض الخسائر بحلول الازمات التي تشتد لفترة من الزمن وحيوط معدل الارباح ،

ويرى كثير من الكتاب ان التقدم الصناعي امر ضروري وليس الامر الوحيد الثابي للتنمية ويقول ان هناك ارضا صعبة الاستغناء عن ناحية تعلم الفن الصناعية ولكن القدرة على ادراك حد الضرر والاقدام على انتهاز جلة بالعرض لا يتوفر في كل نظام اقتصادي ولابد من وجود جماعة من خلقيين لهم مواضع خاصة لكي يمكن القيام بهيئة المبنية الاقتصادية ان في معظم مشروعات الاستثمار الهامة تشمل على مخاطر جسيمة من التعطيل تدميرها كثير من المشروعات الجديدة تتضمن خلق سلع جديدة كلية وتمثل

رغبات جديدة من جانب المستهلكين وفي مثل هذه الحالة الاقتصادية يصبح سعر الفائدة دليل الاهمية في تحديد الاستثمار - وعليا يعتمد سياسة الاسعار يمكن تشجيعهم من المنتجين بالوصول بالاستخدام عن طريق الحصول على الاعتمادات اللازمة في بنوك الائتمان ثم يبدأ ان يقوموا بالاستثمار يستجلب مدخراتهم الفوري الى البنوك مما يضطرونه من أرباحهم . ويؤكد جونسبر الطبيعة البطيئة للنظام الرأسمالي لان حتى سلع جديدة يحتاج ان يصنع أوجه النشاط الضخمة بانتاج السلع الجديدة مما يؤدي الى حدوث انكماش ولكن يمكن استعادة التوازن بصورة أكبر فتتشبث فرائد التنمية في جميع الأحوال .

وفي رأي سويسي أيضا ان ما يعيد الاستثمار هو التفاوت بين الارباح المتوقعة لمشروعات الرأسمالية الجديدة وبين سعر الفائدة وهو في حالة هاوي سعر الفائدة من العوامل الهامة لتحديد معدل الاستثمار . فالاستثمار وظيفة من وظائف مستوى الدخل أكثر منه وظيفة من وظائف سعر الفائدة ويؤيد الكتاب الذين اعتبروا كينز نظريته في الاستثمار الجديد هو وظيفة من وظائف حجم الدخل القومي وكلهم يعتمدون عليه في نظرية الاستثمار هم يتوقون في مقاومة الاستثمار تتوقف من ناحية على معدل عدم اليقين المصاحب ومن جهة على معدل التغير في مستوى الدخل وبربط العلاقات بين الادخار والاستثمار يعتقد هؤلاء الكتاب انه اذا ما ظلت معدلات الادخار والاستثمار ثابتة فإنه من زيادة معدل الدخل القومي تتطلق في الاستعمار لجم سنوات الازمات الاقتصادية الدورية ويوجه خط انتباع بين الاقتصادي في الوقت الحاضر حينما يختص العوامل التي تحكم الاستثمار في الجزء الرأسمالية الغنية تحديهم بتوافرها، حيل الى نقص الفني الضاغي بضغط الاستخدام كما في النظام الاقتصادي المتطور يحتوي بعدد كبير من الاستثمار .

ويقول الاقتصاديون الذين جاءوا بعد كينز انه يجب توافر ثلاثة شروط لكي يكون الاستثمار مربحا وهي :

١ - استخدام القدرة الانتاجية القائمة استخداما تاما .

٢ - أن تكون التسهيل ملائما بصورة تسمح بمد العلف على سرعة الاستهلاك .

٣ - أن يكون التغير في الانتاج تغيرا فنيا وهي ، وهو الذي يوجد نظرية الاستثمار بسبب بها جميع الاقتصاديين تقوم بتطبيق عليهم الاسباب عدم وجود معدل مطرد للنمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية الغنية وذلك بتوفر التقدم الفني طريق الاتجاه التصوري الدخل القومي في هذه الدول من ناحية اخرى ولا يمكن أن يجعله لتغير متوقعا لهذه الظاهر وذلك ان في عالم الواقع تختلف أهمية العوامل البيئة للكساد من دورة اخرى ، كما أنهم يختلفون في تطبيقهم لأسباب نقط التحول الصعودية والنزولية في الدورة الاقتصادية ، وبالرغم من

هذا الاختلاف الهام يتغلغل في نفس الطريقة التي بها تصبح التغيرات التكنولوجية في العمل ضارة كما انهم يتفقون فيما يختص بالتدخل الحكومي لكي تجنب الدول الغنية انتشار البطالة لم تتضخم حتى تستمر في التنمية الاقتصادية ومظاهر عدم التوازن بين الاقتصادي يسبب التضخم الهام في نهج عمليات التنمية والوسائل التي تسهل هذه التنمية .

٤ ـ التفاوت الدولية للتنمية الاقتصادية :

يشير معظم علماء الاقتصاد في الفترة التي سبقت الدول الصناعية الناضجة عن الغرب الأكثر تقدم والتاسع عشر من التجارة الخارجية ازداد فكرة الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد في تلك بالتكاليف للتجارة أهمية الأرباح من التجارة التي تتيح تخصص أفضل للموارد العالمية ، فالتجارة الدولية تزيد من حجم الأسواق وتساعد على تقدم تخصص العمل والضغوط لتصبح رأس المال وتعد الدول منظم اقتصادها خارجية وتزوي المنافسة وكل ذلك يؤدي إلى خفض الكلاسيكيين الى النتيجة .

ويعتقد ماركس تواتر التجارة الخارجية بالنسبة للدول الرأسمالية الأولى كان الأرباح الكبيرة المتحدة من تجارة المستعمرات هي التي سيمت بتصبح رأس المال الوسيلة الذي جعله الطريق للنظام الرأسمالي كما أن ارباح الأسواق العالمية محل بالنشاء على للتصنيع الاقتصادي الذي سبق قيام العالم الرأسمالي والأموال الخارجية هي آخر عند الدول الرأسمالية تماسكا لقد أدى نظرا الاقتصادي معدل الربح المنخفض تصدر هذه الدول إلى الاعتماد على الصادرات الناتجة التي تتطلب الرأسمال الأصلي ويصبح تصدير رأس المال الخارج هو الوسيلة الكبرى لمنع معدل الربح من الهبوط الى مستوى خطير ، ولكن هذا ليس بمقدور الجميع ان غير الدول الرأسمالية القديمة تتسلم السوق العالمي تطلب على بعضها وتكتسب الموارد الاستعمارية لإعادة تقسيم السوق العالمي .

وفي الوقت الذي تغيرت فيه للدولة الكلاسيكية فاعتمدت بدلا كل من ألمانيا والولايات المتحدة لزعزعة مركز السيادة الذي كانت تتمتع به بريطانيا في تصدير المنتج الصناعية وقد أدى ذلك الى أن يوجه هؤلاء الاقتصاديون اهتمامهم لزيادة الى دفوه العمل الحالية من قطاع الطاردين على الصادرات الدول الصناعية الحديثة وقد أيدى الاقتصاديون الانجليز حق الخاص لتقليم نمط يختص بزيادة منتج الناضجة في شروط التصدير وأكدوا الحاجة الى الفروق رأى استمرار التقدم في الفن الصناعي من صناعات التصدير وكانوا يعتقدون ارتفاع أسعار الواردات على من الزمن بالنسبة الى أسعار الصادرات مع ازدهار التصنيع غير العالم ولكن هذه التجارب لا تكفي لزعزعة تقديم في المزايا الاستاتيكية لقوية التجارة بالنسبة لبريطانيا .

وبالنسبة لرد فعل التجارة في الدول غير الصناعية يرى الاقتصاديون الكلاسيكيون والكلاسيكيون الجدد من ان كل من الدول الصناعية وغير الصناعية تبني لربحها من التخصص في الانتاج حسب مبدأ التكاليف

للتجارة كما انهم يوافقون على ان سياسة الحماية الجمركية بالنسبة للصناعات الناشئة يمكن تبريرها من بعض الوجوه المحدودة في الاقتصاد ويعتبرون ان حركة التحول وراس المال الى الدول حقيقة بالمساعدة للتحول للصدر والدول المنمية بينما ينظر الاركسيون نظرة مخالفة تماما للمبادلات التجارية بين الدول الصناعية الكبرى والدول غير الصناعية فان الدول الغنية تكون كقطع الشطرنج في مباراة الكبار من اجل البقاء بين الدول الصغيرة عالدول الفقيرة فانها تربح دائما لان التوسع في التجارة بين الدول الغنية والفقيرة يمثل امتدادا لاستغلال الرأسمال وامتصاص الدول الفقيرة في الشرك الرأسمالي .

ولا يمثل الاقتصاديون المحدثون الى مايمكن رأي الكلاسيكيين فيما يختص بالفوائد التي تجنيها الدول المتصلة من التجارة الخارجية اذ ان حدد الدول لا يجنيها نصيب كبير في توزيع ارباح التجارة كما ان الاستثمار الاجنبي في هذه الدول يساعد على تطوير الموارد الطبيعية الامر مما يساعد في تضم السكان وتقرر الان نصيبي للموارد الطبيعية لنظامات الانتاج لا يتم بدرجة كبيرة من الندرة واستفادة قليلة يجنيون لتنمية الجهاز الحركي لكل صنع التحمات مثلا من ضمنها على الصناعات الناشئة فقط-

ويختلف الاقتصاديون المحدثون عن الكلاسيكيين فيما يختص بالطريقة التي يتم بواسطتها سير الدورات لما يؤكد الكلاسيكيون اهمية التغيرات في مستويات الاسعار النسبية بين الدول المختلفة من حيث تصحيح وضع ميزان المدفوعات طور الاقتصاديون المحدثون ان تصحيح الاوضاع في ميزان المدفوعات يتم عن طريق التغير في الدخل القومي الذي يطرأ في حركة دائرة الدخل بين الدول المختلفة وأثر ذلك على الميل الحدي الى الاستيراد -

الجزء الثانى

الهيكل التاريخى للتنمية الاقتصادية

الباب السابع

ظهور مراكز الاقتصاد العالمى

يختص هذا الباب بدراسة نشأة وتطور الاقتصاد العالمى فى صورة مراكز وحدود اقتصادية حول هذا المركز كما يستعرض ظهور بريطانيا كمركز للاقتصاد العالمى .

١ ـ مراحل التنمية الاقتصادية :

يرى كثير من المؤرخين الاقتصاديين ان الدول كغيرها من الكائنات الحية تمر بمراحل متشابهة فى خلال تطورها الاقتصادى ويعبرون المرحلة على انها حالة من التجانس تتماثل مع الحالة النفسية التى يعتقد واضعو مختلف المؤرخين الاقتصاديين فى اوروبا انها مراحل الاختلاف الاساسى التى يمر بها هذا الجنس . ومع تنوع تفسير التطور الاقتصادى الى مراحل فان هذا التقسيم لا يمكن ان يعتد به ذاته لا يمكن وجود نوع واحد من تتابع المراحل يتفق مع تاريخ كل الدول ولا يمكن ان يقال ان كل نظام اقتصادى يسير من نفس التتابع لمراحل الدعمية التى كثير منها الانظمة الاخرى مع وجود تأثير واحد ومستقبل واحد ومن اجل ذلك فاننا نجد المؤرخون الآن يحاولون تقسيم الدول . حسب مراحل التطور الاقتصادى .

ومن الأمثلة على سطر الى الصفات المميزة للدول المتخلفة فى ضوء تنظيمها الاقتصادى الداخلى وعلاقاتها الخارجية من مبادئ الاسواق العالمية ومن جهة تكوين السوق الداخلى للدول فهناك نوعان من التنظيم الاقتصادى الداخلى وهما النظام الاقتصادى المدير وسائل الحيوى والنظام الاقتصادى الصناعى . ففى النوع الاول لا يسير ترجمة النشاط الاقتصادى عن بعضها ويكون تقسيم العمل محدودا وحجم السوق ضيقا ومقدار الاستثمار رأس المال سيئا وتقوم كل اسرة بعد حاجاتها عن طريق ما تنتجه والزراعة هى شكل غالبة للزراعة لبعد الكتابات طبوغرافية هى التى تسيطر على كل أنواع النشاط الاخرى وهذه الصفة المميزة من النظام الاقتصادى تسم معظم الدول الفقيرة النشطة .

كما النظام الاقتصادى الصناعى فهو نظام مختلف عن سابقه وهنا تقوم الوحدات الاقتصادية المتخصصة عالية وطاقة منتجة وهنا يكون حجم السوق متسعا وتقسيم العمل واسع الذى ومقدار الاستثمار رأس المال .

كبيرا وهو ما يمثل اكبر اسواق التصدير في العالم وتسيطر على الزراعة او الصناعة او كلاهما معا على أنواع النشاط الاقتصادية الاخرى والصفة المميزة لهذا النوع من النظام الاقتصادي هي ان العلاقات السوقية والنقدية تكون اكثر سيطرة على الانتاج الزراعي أو الصناعي من الانتاج المحلي بقصد الاستهلاك الداخلي الحاصل وتدخل كل الدول النامية تحت هذا النوع من النظام الاقتصادي .

وهذا التفسير في نظام اقتصادي لتدبير وسائل العيش دال تقسيم اقتصادي سوفي يمكن تمييزه عن بقية نظم الاقتصاد المميزة والمتصلة تتابع مراحل التنمية الاخرى ولكن هذا لا يعني انه مع تصنيع المراحل التاريخية تتلاشى تماما لكل دولة أن تمر من مرحلة النظام الاقتصادي لتدبير وسائل العيش الى مرحلة النظام الاقتصادي الدولي . ويمكننا ان نتدخل في معنا التفسير مستويات أخرى من حيث موقع الدولة في الاقتصاد العالمي ومكننا ان نميز بين الدول الواقعة في مركز الاقتصاد العالمي وبين الدول الواقعة على محيط دائرة الاقتصاد العالمي . ويمكننا ان نسمي دولة ما بأنها مركز الاقتصاد العالمي اذا كانت تلعب دورا فعالا ومسيطرا في التجارة العالمية وعادة ما تكون الدولة التي تمتلك صناعة تحويلية متطورة وقديمة بالاضافة الى تكوين دولة مصدرة ومستوردة بدرجة عظيمة وعميقا تمتد شركة رأس المال فيها الى الدول الاخرى وهل الفيض من ذلك تعتبر الدولة من دول محيط النظام الاقتصادي الحالي اذا كانت تلعب دورا سلبيا او تأثرا في التجارة العالمية والقليل العام للدول الواقعة على محيط النظام الاقتصادي العالمي هو اعتمادها الحضاري على مركز الاقتصاد العالمي كمصدر تستمد منه معظم وارداتها وتوظفها وكمكان ترسل اليه معظم صادراتها .

٢ ـ مركز ومحيط الاقتصاد العالمي :

اذا نظرنا الى الاقتصاد العالمي في منتصف القرن التاسع عشر نجد انه يتكون من مركز للدائرة ومحيط لها. بريطانيا كانت تمثل المركز بوضوح الى دول العالم الصناعية وتسيطر على البقية العالم بينما كانت الدول الاخرى والتي على هامش لا تملك لم تكن قد وصلت الى مستوى التقدم الاقتصادي الذي وصلت اليه بريطانيا كما انها كانت تلعب دورا ثانويا في التجارة الدولية بالنسبة الى بريطانيا وكانت الدول التي واقعة على محيط الدائرة اما دولا داخل الامبراطورية البريطانية أو دولا خارج حدودها وكانت دول الامبراطورية تبدو وراء البحار في مستوى منخفض من التطور الاقتصادي وكان مستوى الدول المستقلة في نطاق الامبراطورية اما محتفظة او متوسطا من حيث التطور الاقتصادي وهل هذا الاساس فقد كانت امريكا الجنوبية والشرق الاقصى والشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا والبلقان والصين دولا كثيرة بينما كانت الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا وبلجيكا في مستوى متوسط من التطور الاقتصادي .

وفي نهاية هذه الحرب والحرب التي تليها سنلخص الانقلاب الحضاري الذي حدث في التطور المنطقة بظهور بريطانيا كمركز للاقتصاد العالمي .

٢ ـ الانقلاب الصناعي في بريطانيا :

يقال عادة ان الانقلاب الصناعي قد أحدث تحولا كبيرا في بريطانيا حتى سنة ١٧٦٠ أي العصر الذي ازدهر فيه العلم والنظم الاقتصادية بفضل ما سبقه من اضافة علوم في التفكير العلمي والمجالات الاقتصادية ، ومع ذلك ليعترف الجميع من الآن فصاعدا بأن استخدامها الفترة التحضيرية فابتداء من اختيار سنة ١٧٦٠ كسنة تاريخي فاصل لانها كانت بداية العهد جديدة حيث عرفت هذه السنة بظهور مخترعات مذهلة وصاحب التغيرات الكثيرة تغيرات نوعية هامة في النظام الاجتماعي . ففي منتصف القرن الثامن عشر بدأ انطلاق الطرق التي لم تكن قد تطورت بعد وبدأ التغير الاجتماعي وازدهار البخور التي ظلت حبيسة طويلة مغمورة في باطن الارض ووصل التغيير الفني الصناعي الى ذروته وبعد منتصف القرن المذكور بدأ الاقتصاد البريطاني يتقدم بسرعة كبيرة .

ويمكننا الآن أن نستعرض مظاهر ازدياد السكان والتقدم الفني وتجميع رأس المال ـ التي تسهل دراستها نظريا ـ في سياق النمو الاقتصادية البريطانية التي تعتبر نموذجا صناعيا سريعا .

٦ ـ ازدياد عدد السكان :

ان المشكلة الاساسية للتنمية الاقتصادية في كل بلد يمكن ان تكون هناك زيادة في الدخل القومي الحقيقي لكي تؤدي الزيادة في عدد السكان حتى يمكن للدخل الحقيقي للفرد ان يرتفع . وان الواقع هذا هو سر نجاح قصة الانقلاب الصناعي في بريطانيا لانه منذما بصاحبه ازدياد عدد السكان الانقلاب الصناعي وما صنعه من تغيرات في الزراعة والتجارة يتجه في الامكان فيما بعد حدد السكان المتزايد سريعة في بريطانيا دون الاتجاه الى مستوى الكفاف وقد نضجت الثورة الصناعية في بريطانيا ارتفاعا في معدل النمو عمل من المكن ازدياد عدد السكان والدخل الحقيقي للفرد ، وقد بلغت الثورة الصناعية بمجاوزة مالتس من حيث ازدياد عدد السكان والرغبة ان مشكلة ازدياد السكان ليكن حاضرا في بريطانيا فقد بلغ متوسط عدد السكان لمليون الربع ان تضاعفوا ١٠٦ ولى سنة ١٨٠٠ ، ١٦٢ وبلغ سنة ١٨٤٦ ، ٢٧٨ وصاحبه الزيادة الحقيقية في عدد السكان عدلت عندما كان الانتاج نمو سريع ولكن كيف يمكن تفسير هذا الاتجاه التزايدي الزيادة في السكان وفي الانتاج وهل حسب رأي مالتس يؤثر التقدم الصناعي في زيادة السكان ام يؤثر ازدياد السكان في التوسع الصناعي حسب رأي كينز .

وهناك آراء مختلفة عن اسباب زيادة السكان منها ان تقدم علم الطب وتحسين الصحة العامة وما ينتج عن ذلك من نقص في نسبة الوفيات يؤدي الى سرعة ازدياد السكان ومنها ان التقدم الصناعي خلق فرصا اقتصادية

جديدة ويزيد من الطلب على العمل ويرفع الاجور الحقيقية وينتج عن ذلك الزواج المبكر وكثرة عدد الزواج فيرتفع نسبة المواليد

هذا كان بعض نسبة الوفيات الناتج عن تقدم الطب والصحة العامة هو السبب الرئيسي لزيادة السكان فيعتبر اعتبار عدد السكان عاملا خارجيا في التنمية الاقتصادية ويمكن ان يكون دافعا من دوافع الانقلاب الصناعي لما اذا كان ازدياد السكان راجعا الى زيادة نسبة المواليد نتيجة لزيادة الطلب على العمل فيمكن تفسير زيادة عدد السكان على انها نتيجة للتقدم الاقتصادي وحتى مع اعتبار عدد السكان عاملا مستقلا وسابقا للتقدم الاقتصادي فيجب ان نتحدث عن عوامل اخرى ادت الى قيام الانقلاب الصناعي . وسنبحث الآن في الدور الذي قام به تقدم الفن الصناعي في التنمية الاقتصادية

٥ ـ تقدم الفن الصناعي

لقد كان تقدم الفن الصناعي سريعا جدا في صناعة المنسوجات القطنية وقد بدئت سلسلة الاختراعات سنة ١٧٦٠ باحداث انواع جديدة من المغازل والانوال التي امكن ادارتها بواسطة يد الانسان باستخدام الة جيمس وات البخارية وبعد سنة ١٧٨٠ امكن انشاء مصانع كبيرة الحجم تدار بقوة البخار وكان ذلك نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة اذا عدا التحول من نظام الصناعة اليدوي الى نظام المصانع ومع التطور العظيم في عمليات الغزل والنسيج تطورت ايضا عمليات التبييض والصباغة في صناعة النسيج كالتبييض والصباغة والطباعة كما صاحب هذه التقدم في الصناعات التحويلية ويمكن للمرء ان يلخص اهم مظاهر تقدم الفن الصناعي في صناعة المنسوجات في ظهور آلات جديدة حلت محل العمل اليدوي وادوات جديدا من اقوى المحركة واستخدام جديد للوقود في الصناعة. وقد كان اختراع الآلات احد الظاهر العظمى لتقدم الفن الصناعي فقبل اختراع الجديد كان مطهرا عظيما اخر انه لوجد المدن الذي تصنع هذه الآلات وكان هذا بداية التوسع في الصناعات الحديثة وباستخدام هذه الآلات امكن حل مشكلة عصر الجديد كما امكن استخدام القصب المجوف في عمليتي الغزل وطرق الجديد لم استخدمت الآلة البخارية في اخراج المعدن الثمينة وفي تشغيل الطارق واخيرا في مصانع الصلب وتشغيل الحديد وفي سنة ١٨٢٨ امكن استخدام غازات الفحم الناتج في اخراج المعدن مما ادى الى تقص كبير في استهلاك الفحم وقد استخدم اختراع الآلة البخارية وتطور صناعة الحديد تقدما عظيما في استخراج الفحم من المناجم وكان من جراء التحسينات في صناعة التعدين حدوث توسع كبير في انتاج الحديد وانخفاض في تكاليف الانتاج واستخدام

الحديد في أغراض جديدة وتوليد منتجات الصناعات الثقيلة ومع اتقان انتاج الصلب الجيد للسيوف لقدمت الصناعات الميكانيكية الهندسية وصناعات تشغيل المعادن .

ولولا استخدام قوة محركة جديدة لما أمكن أن يكون للتطورين ـ التطورين من مظاهر تقدم الفن الصناعي وهما اختراع الآلات وصناعة الحديد أثر عظيم وكان بولومي وجيمس واط هما القادة في اختراع الآلة البخارية وقد سبق نيوكومن جيمس واط في اختراع الآلة البخارية قبل واط بربع قرن ولكن اختراع نيوكومن كان يستهلك كثيرا من الوقود مما جعل استخدام الآلة نيوكومنيا أمرا مستحيلا كما أن حركة صمام الآلة كانت رتيبة جدا أما الآلة البخارية التي سجلها جيمس واط عند ما كان استعمالها اقتصاديا كما أن حركتها المتناوبة جعلت من الممكن استخدامها في ادارة الآلات واحدثت تطورا كبيرا من مصانع القوى المحركة فعلت محل قوة الماء في مصانع القمح ومناجم الفحم والنحاس ومصانع الحديد ومصانع الصلب ومطاحن الفلال ويستخدمها في أغراض الصغير سنة ١٧٧٦ امكن ادخالها في مصانع القطن سنة ١٧٨٣ ـ وفي اطابع سنة ١٨٠٤ وفي الملاحة البحرية سنة ١٨١٠ وقطارات السكك الحديدية سنة ١٨٢٠ . وبعد اختراع الآلة البخارية حققت تقدم سريع في وسائل النقل وادخلت تحسينات على الطرق البرية والسواحل الملاحة والسكك الحديدية فارتبطت اجزاء البلاد بشبكة من الطرق الوعرة والسكك الحديدية والقنوات الملاحية مما كان له أثر بعيد في تنشيط الحياة الاقتصادية .

ولقد كان لتقدم الفن الصناعي أثر كبير على الزراعة في انجلترا وعلى الحياة الريفية فمع تركيز الصناعات في المصانع نشأت المصانع الريفية التي كانت تقوم بها الأسر المشتغلة بزراعة الأرض ثم انتقلت تلك الصناعات الى المدن ومع انتقالها هاجر كثير من أهل الريف الى المدن الصناعية وال مناطق التعدين ليقوموا بعمل أفراد الأسر الزراعية في المصانع والتصنع بصورة جماعية في المدن ولكن يقوم من ذلك فقد ان الاحصاء سنة ١٨٥١ على ان نصف سكان انجلترا كانوا لا يزالون مقيمين بالريف وكانت الزراعة تحكم نحس السكان العاملين.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر تنشطت حركة الهجرة الاسوار حول الزراع لتمويل الآثار الناتجة من الصور الوحشي لنظام زراعة الحقل المفتوح الذي كان يعرقل التحسينات في نظام الزراعة ولقد الزارعون بالتزوير في زراعة الأرض فزادت خصوبة الى مرتبة وكانت قطع الأرض المزورة مضيفة ومتناثرة فساعد جعل تحسين الحرث والصرف بكاد يكون كبيرا من المستحيل كما أن مشروع الايجار كانت تعد ـ يرة الأمد لا يزيد عن عدة سنة وقد تحسن الحال بعد سنة ١٧٧٠ فان ضغط زيادة

منذ السبعينات وحتى الثمانينات التي حلت اسواقا جديدة للحبوب الناتجة عملا من الحتم زيادة كمية الانتاج وقد ادى ذلك الى التعجيل باقامة الاسوار حول الاراضي الزراعية والرواقي والى اطالة مدة عقود الايجار رغم تجميع الحيازات بدلا من الرقع الزراعية المتناثرة في حقول الفرق المتوسطة لكن المزارعين ان يزيدوا الانتاج باستخدام طرق الزراعة المتقدمة وقد حققت زيادة عظيمة في الانتاج الزراعي خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر والنصف الاول من القرن التاسع عشر نتيجة للتحلي عن الطرق الزراعية التقليدية والتوسع في استخدام دورة زراعية جديدة وزيادة استخدام السماد ذات المحاصيل العروف واستخدام دورة زراعية جديدة وزيادة استخدام المحاصيل ذات الجذور وتحسين الصرف واستخدام الطرق العلمية في تربية الماشية ومع زيادة الانتاج الزراعي زادت القدرة الانتاجية الزراعية باستخدام المخصبات الكيماوية واستعمال الاختراعات الحديثة في الزراعة نتيجة لاتساع الحيازة الزراعية واشتمل الزراعة الرأسمالية على مدى واسع ، وحتى منتصف القرن التاسع عشر كان النظام الزراعي مبنيا على نظرة التنظيم الزراعي وذلك من طريق تجميع الحيازات وتسويرها فوائد متوسط الوحدة الزراعية في الحجم وقضى ذلك على نظام الاشراف الجماعي على الزراعة وحل محله الاشراف الفردي الذي أعطى محصولا لاجراء التحارب وتطوير نظام الزراعة واصبح الملاك اكثر رغبة في ادخال التحسينات مما شجع الرأسماليين على ملاءمة الارض طويلة كبيرة من الفقراء والكفاءة وبعد منتصف القرن التاسع عشر زادت القدرة الانتاجية زيادة عظيمة نتيجة للتقدم الفني الكبير في الآلات والادوات الزراعية واستخدام الكيماويات في الزراعة كما ادت المخترعات البخارية والميكانيكية الى تركيز الزراعة او بعبارة اخرى التوسع الرأسي في الزراعة .

الباب الثامن

طابع تطور مراكز الاقتصاد العـــالمي

هل الحاجة هي التي دفعت الاختراع ؟ وهل العوامل التي تدفع بالمخترعات من الميكروبي الغريزي ثم من جوه من البيئة الاجتماعية الاقتصادية ؟ هناك نظريتان حاسمتان بالاختراع الاولى نظرية البطولة التي تنسب الاختراع الى عبقرية فرد من الافراد والنظرية الثانية هي نظرية الاختراع التي تنظر على طريقة منظمة عبر المراحل الهائلة للتقدم العلمي الاكتشافات المتزايدة لعملية الاختراع الميكانيكي تعتبر سيلا متدفقا من نتائج اعمال الفحص والتفحص تؤدي في النهاية الى نظام يجمع العناصر الفردية الصغيرة فعملية الاختراع تتضمن تجميع القدرة العقلية والعناصر الثقافية فالقدرة العقلية قد توجد ولكنها يجب ان تعمل من التدريب الخاص العضوي ويجب ان تطبق ، ولا بد من قيام مشكلة يطلب حلها لصالح المجتمع فتدرب القدرة العقلية وتشط لمواجهة هذه المشكلة . قد لذلك يمكن ان يقال ان الاختراع هو نتيجة لعوامل عملية اجتماعية بدلا من ان يكون مجرد امر تلقائي فيمكن تفسير الاختراعات الكبرى لاطلاب الصناعي بالضرورات الاقتصادية المختلفة التي تتطلب قيام الاختراعات ويظهر ان البيئة الملائمة للاختراع يمكن تقسيمها لحوائج الاقتصادية للاختراع الى (١) الرغبة في اقتسام توسع الاسواق (٢) الرغبة في حل مشكلات الانتاج العملية (٣) الرغبة في الاستفادة من التغير في الاسعار النسبية لعوامل الانتـــــاج .

وقد ادرك المخترعون الاشياء المطلوبة والفوائد فيها لحل مشكلات الاقتصادية استجابوا الى الحوافز الاقتصادية وفي الحالات الاستثنائية التي تكون فيها الاختراعات وليدة الصدفة فانها فقـــد اهميتها في السياق الاجتماعي الكبرى التي أدت الى تقدم الفن الصناعي من ذلك نجد ان معظم الدارسين بدلا من اعتمادهم على نظرية البطولة الخاصة بالاختراع فانهم يقولون ان اختراعات الانقلاب الصناعي ذات طبيعة تنظيمية وان كثيرا من مسببات الاختراعات تدخل في نطاق العملية الاقتصادية .

وتدل كثرة الاختراعات ابان الانقلاب الصناعي التي جعلت من الممكن قيام الانتاج الكبير على الصناعة على مقابلة ضغط زيادة الطلب من الاستهلاك مع التقدم الاسواق وبذلك فالتغيرات في الفن الصناعي الانتاج كانت استجابة لزيادة الطلب والتغير في نوع الطلب ناخذ ذلك

الصناعة بحث عن طرق لتنمية تسمح بتزويد كمية التاجر . كمثل لن كثيرا من الاختراعات كانت حلا لمشكلات معينة في الانتاج فالمخترع مثلا قد يواجه الاضطرار الى التفتيش عن طريقة اخرى لانتاج المطلوب دون استخدام المواد الخام النادرة أو غير متوفر الطلب الى نوع آخر من المنتجات لاعتماد على المادة الخام الكثيرة الوجود . هذا وقد يستلزم اختراع ما وجود اختراع آخر كالمثل الآلي استلزم اختراع الدول الآلي وهذا بدوره استلزم تحسينات في القياسات المتناهية . واخيرا من العوامل الاقتصادية للاختراع التغيرات في الاسعار النسبية لعوامل الانتاج مثل ذلك انه اذا زاد رأس المال بسرعة اكبر من معدل العمل يكون ذلك مشجعا على ابتكار اختراع يوفر في العمل .

والى جانب عوامل الاختراعات نفهم الظروف التي تسمح بالعام الاختراعات وتشمل هذه الظروف زيادة التخصص والحرية العلمية والطبيعة الشاملة للاختراعات .

٢ ـ الابتكارات الصناعية وتحليل التنظيم :

اذا تم استخدام الاختراعات الصناعية بطريقة فلا يكون لها نفس التعادلية فالذي يشير في مسألة النسبة ليس هو الاكتشاف العلمي في الغرب الصناعي بل هو استخدام التقدم العلمي في الانتاج .. فالاختراع في حد ذاته ليس الا حقيقة علمية اما الابتكار فهو حقيقة اقتصادية .

والى حد كبير كان المطلوب مدفوعين نحو الابتكار بدافع زيادة ارباحهم فالابتكار يؤدي اما الى خفض تكاليف الانتاج او الى خلق الطلب على الانتاج عائدات الاسواق والتغيرات في اسعار عوامل الانتاج وتزايد الطلب على المنتجات تتطلب قيام الاختراعات التي يمكن استخدامها فتوفر في استخدام عامل زاد سعره النسبي او استخدامها في زيادة الانتاج لمقابلة الزيادة في الطلب بالاضافة الى خفض التكاليف او زيادة الانتاج او التغير في نوع الطلب جعل المنظمين يبحثون عن ابتكارات فنية جديدة لاعادة تنظيم الانتاج فرواد بمشروعات موقعا جديد وبعض اوسع نطاق التغير في ظروف العرض والطلب كان هو المظهر الاساسي للانقلاب الصناعي ومن الدوافع القوية نحو الابتكارات قيام صعوبات خاصة بالتكاليف في بعض المجالات وفرص الربح في البعض الاخر وكان ظهور الابتكار مطلق تغيرات المالية ليست وقد تعمل في نوع آخر من النظام الاقتصادي .

ومع أن العامل في الريف يعتبر عاملاً ضعيفاً على الإنتاج فإن الإنتاج في المزارع الحديثة وهي المزرعة الفنية والصناعية التي يستخدم فيها العلم والفنيون الذين يعتلهم أجراء الغرض يستجيبون إليها لم القدرة على الاستجابة بامتلاك وسائل التمويل الحديثة لاستخدام واستغلال الفنون الصناعية الجديدة ومع أن البيئة الطبيعية في القرن الثاني عشر كانت ملائمة للتنمية الاقتصادية لكن الأمر كان يقتضي وجود أفراد يتمتعون الرغبة في القيام بمغامرة الابتكار بتقديم أموالهم لتمويل الثروة وهؤلاء هم المنظمون .

ومن جهة التنمية الاقتصادية يعتبر ازدياد عدد المنظمين المبتكرين في انجلترا حدثاً مطلباً في تقرير المصير ، وقد اعتبر بعض المؤرخين أهمية الفئة التي ينتمون إليها وارتباطها في نظام رتيب لقطاع عريض من مصالحهم إذ كان عليهم أن يتأقلموا طبقة النبلاء ضعاف الإيراد من أصل الثروة العقارية والاقتصادي ومع تضاؤل التقاليد الإقطاعية الجامدة أصبحت البيئة الاجتماعية ملائمة لإقامة النظم وعلى ذلك نجد كبير من تاريخ الانقلاب الصناعي في بريطانيا يرتبط بالمنظمين المبتكرين ، ومع وجود المنظمين الراغبين في الابتكار ومع وجود استعداد الفني الصناعي الذي يعمل الابتكار ممكناً فلا بد من وجود شرط آخر هو وجود القدرة على تمويل الابتكارات .

ومن الآثار الهامة للابتكارات يمكننا أن نذكر (١) التغير في تحديد عوامل الإنتاج ونوجهها ٢٥٠ الزيادة في القدرة الإنتاجية ٣٥٠ التغير في التنظيم الصناعي فصل الإنتاج الكبير فسلع الرخيصة الثمن ومعدل الإنتاج الصغير فالحرف اليدوية كما حل نظام المصانع محل النظام المنزلي للصناعة .

٢ ـ التجميع وأس المال :

ممتاز من الأدلة ما يثبت أن معامل الاستثمارات الخاصة الهامة المتعلقة في تشييد المباني والآلة الصناع ومعدات الإنتاج الطويلة الأجل قد زادت زيادة مضطردة أثناء الانقلاب الصناعي وقد انعكس ذلك على التوسع في الإنتاج الصناعي وانتشار وسائل النقل وزيادة التركيز في المزارع الصناعية وبالتبع ازدياد الابتكار والمنافع العامة وبما أن تجميع رأس المال جزء أساسي من التنمية الاقتصادية فما هي الطريقة التي ساعدت على ازدياد مجموع رأس المال في بريطانيا أثناء الانقلاب الصناعي ؟ لابد وأنه كانت هناك موارد طبيعية حقيقية وموارد مالية سمحت بتجميع رأس المال كما رأينا بد أنه كانت هناك وسائل تسير الاستثمار .

اما زاد الاقتصاد عن مستوى الكفاف فلا يكون هناك من ضرورة لتخصيص كل الانتاج للاستهلاك وهذا ساعد على ظهور فضل متصاعد اخذ يتراكم عبر القرون الوسطى وادت الوفرة النسبية التي كانت سمة الانتاج الصناعات الرأسمالية كما انه كانت هناك زيادة في كمية الموارد التمويلية وقد كان من السهل تمويل الاستثمار في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بنسبة التضخم في الارباح وكان منصب زيادة الاجور النقدية من مخترعات الارتفاع في الاسعار عاملا مساعدا في تجميع المبالغ اللازمة للاستثمار في المشروعات الجديدة كما ساعد ذلك على زيادة هامش الارباح الى امكن زيادة استخدامها في التوسع في اقامة المصانع .

ولقد كان التمويل طوال القرن الثامن عشر في بريطانيا تمويلا داخليا يعتمد على الافراد او بعض الشركاء وكان معظمهم من اصحاب الاراضي الذين جمعوا ثروة من ايجارات الاراضي او من الحجر الذين الرواد التجارة الداخلية والخارجية ولم يكن هناك سوق عام لرأس المال ولم يصبح التمويل الخارجي عن طريق البنوك والشركات شائعا الا بعد منتصف القرن التاسع عشر وطوال القرن الثامن عشر كان سوق لندن المالي مرتبطا بالتمويل الحكومي او باحتياجات التجارة اكثر من ارتباطه بالتمويل الصناعي الذي ظل يعتمد على اصحاب الاراضي الذين استخدموا الفوائض في تمويل الزراعة المحلية واقامة الطرق وشق القنوات ومن طريق هذه التحسينات في الزراعة وتحسن ساهم اصحاب الاراضي في نجاح التصنيع . وتوفر نهاية القرن الثامن عشر كان هناك سوق مزدهر في البنوك المحلية وبعد صدور قانون سنة ١٨٢٦ امكن تكوين البنوك المساهمة التي لها حق اصدار اوراق النقد وقد ساعد ذلك على نقل الاموال الزائدة من المناطق الزراعية الى المناطق الصناعية الناشئة وحل الائتمان المصرفي محل النقد وبالرغم من زيادة اهمية الدور الذي لعبه الائتمان المصرفي في بريطانيا الا انه كان يستخدم بصفة رئيسية كرؤوس اموال متنقلة اما رؤوس الاموال الثابتة اللازمة للصناعة فكان يعمل عليها من مدخرات الافراد الخاصة ومن اعادة استثمار الارباح، وكان تمويل المشروعات الابتكارية يعتمد في غالب الاحيان على المدخرات الشخصية للافراد . او يحصل عليه عن طريق الرهونات او عقود الشراكة اما المشروعات العامة الكبرى كالقناة فقد قامت بها شركات عامة تقترض من السوق المالي العام .

ويمكن تلخيص الدوافع التي يجمع رأس المال على انها تنحصر في جانب الطلب على رأس المال وتتمثل زيادة عدد السكان الصناعي لسكان المناطق على رأس المال بالنسبة لعدد الافراد وتقدم الفن الصناعي الذي يزيد من معدل الاستثمار الربح .

١ ـ العصر الذهبي :

في منتصف القرن التاسع عشر كانت بريطانيا قوى ازدهار الصناعة وعقدم الفن الصناعي والاختراعات وتجميع راس المال لتمنح بريطانيا التفوق الصناعي والتجاري على بقية دول العالم ففي المدة ما بين ١٨٥٠ و ١٨٧٠ زاد الدخل القومي الحقيقي بما يزيد على ٢٥ ٪ وكانت من الاسر الحاكمة على طيور بريطانيا كمركز للاقتصاد العالمي والدليل على الاعتقاد في التقدم المنظر انهم سنة ١٨٥١ العرض الكبير بحديقة هايدبارك لندن والعرض الذي لم يسبق له مثيل لمواد الخام والآلات والمنتوجات في بريطانيا والدول الخارجية كان رمزا للتقدم والسيادة الصناعيين . وكان القصر البلوري الذي صمم ليكون مقرا للمعرض آية من آيات من البناء فما كانت تبنيه الزجاجية التي تغطي ـ ١٨ فدانا ٢٢ تبدو انتصارا فنيا راقيا . وكان هذا العرض دليلا واضحا على التقدم الصناعي الذي وصلت اليه بريطانيا وتفيانا له أحرزته بريطانيا من التفوق ، فورشته للعالم اجمع ، وقد كان حقا من خلال عروضات البريطانية وعروضات الدول الاجنبية من حيث الطلب المنتجات ومن حيث نوع المنتجات فقد كانت عروضات الدول الاخرى معدودة الانواع كانت العروضات البريطانية متنوعة الى حد بعيد ، فما من حيث المستقبل لقد كان هذا العرض يعمل في طياته تقدما رائعا بالنسبة لمستقبل التعدين والصناعة الانتاجية وصناعة المعادن وفي القرن التالي لاقامة العرض استمر الاقتصاد البريطاني في التقدم بخطوة مطمئنة وصنعت ان الياف الذي سر هذا التقدم العظيم .

الباب التاسع

التقدم الاقتصادي المركز في بريطانيا

في هذا الباب ملخص لأربعة مظاهر هامة من مظاهر التنمية المركزة في بريطانيا منذ سنة ١٨٥٠ وهي زيادة الدخل الصيفي وزيادة القوة الشرائية وتجميع رأس المال وازدياد القوة الانتاجية والتحولات في الكيان الصناعي .

١ ـ تغيرات الدخل الحقيقي :

لقد كانت الزيادة في الدخل القومي الصيفي والدخل الفردي الصيفي مدهشة فقد أصبح الدخل القومي لبريطانيا بين سنة ١٨٥٠ وسنة ١٩٣٦ وارد زاد من ٣٦٤ مليونا سنة ١٨٥٠ الى ٢٢٢٥ مليونا سنة ١٩٣٦ ومع أن عدد السكان قد ارتفع في تلك المدة بمقدار ٢٠٠ فقد تضاعف الدخل الفردي الحقيقي أكثر من ٤ مرات فبينما سنة ١٨٥٠ الى ٤٠ جنيها سنة ١٩٣٦ وقد وصل الى ٧٤ جنيها في المدة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٥٢ . ومع زيادة عدد السكان فالمعلوم من الطبيعي أن تتوقع ارتفاع الدخل القومي الحقيقي لان العمال الأكثر عددا يتكونون سلعا أكبر وقد تضاعف الدخل الحقيقي لكل فرد العامل فيها بين سنة ١٨٦٠ وسنة ١٩٣٨ وكان هذا يعمل على التوسع المعتدل في الاقتصاد البريطاني وخلاف فرق معين بين معدل الزيادة الطردية قبل سنة ١٩٠٠ ومعدل الزيادة الآخذ بعد سنة ١٩٠٠ وهذا اختلاف معدل التنمية فيما بين الفترات الزمنية فبعض الفترات يكون فيها معدل التنمية أسرع منه في غيرها مع عدم وجود ضمان للتنمية المستمرة ويجب أن نعزي العوامل الإيجابية التي ساعدت على التنمية في النصف الأخير من القرن التاسع عشر والقوى السلبية التي كانت تعوق معدل التنمية في نهاية هذا القرن . ومن المتوقع أن يزيد الدخل الفردي مع زيادة مقدار المواد الاقتصادية المستعملة في الانتاج بالنسبة للفرد ومع زيادة القدرة الانتاجية وزيادة الصادرات .

٢ ـ الاتجاهات نحو عوامل الانتاج :

بما أن خدمات العمل ورأس المال هي الموارد الطبيعية الانتاج فان اتجاهات مكونات الانتاج هذه لابد وأن تؤثر تأثيرا بالغا على طبيعة الانتاج في بريطانيا . ومنذ بداية الانقلاب الصناعي حتى سنة ١٩٣٢ كانت

على زيادة محسوسة مطردة في عدد السكان العاملين وبلغت الزيادة بين سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٨ بريطانيا وحدها اكثر من زيادة السكان بوجه عام . وزيادة نسبة عدد السكان النشيطين الى القوة العاملة ادت الى زيادة كمية العمل الفردي ومع ذلك فقد كسبت ساعات العمل خصوصا بعد الحرب العالمية الاولى وقد كانت هناك زيادة بسيطة في ساعات العمل السنوية بالنسبة للفرد من السكان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وقد تبع ذلك نقص في ساعات العمل السنوية خلال هذا القرن ولكن معدل نمو العمل الفردي في الانتاج ليس بذي أهمية كبرى الى جانب زيادة رأس المال بالنسبة للفرد التي كانت اكبر بكثير من العمل الفردي الداخل في الانتاج .

لقد كانت معدلات تجميع رأس المال ذات اثر فعال فان مجموع الصلع الواسطة باستثناء المباني زادت من ١/٢ ٦ بليون جنيه سنة ١٨٨٠ الى ١/٢ ٣ بليون جنيه سنة ١٩٢٨ وخلال هذه المدة زاد رأس المال نفس معدل زيادة الدخل فقد تضاعف كل من رأس المال الحقيقي بالنسبة للفرد والدخل الفردي الحقيقي . ومن سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩٠٠ كانت نسبة الزيادة في الدخل الحقيقي وفي مجموع رأس المال واحدة فقد زاد الانتاج بمقدار ٥٠ في المائة تقريبا في الفترة المشتغل في الانتاج حوالي سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩١٣ لم تحدث زيادة في الدخل الحقيقي للفرد بينما استمرت الزيادة في تجميع رأس المال وحقائق سؤالان هامان يتعلقان بمعدل نمو الدخل الحقيقي وتجميع رأس المال هما ٩١٥ هي القوى الدافعة التي تكمن وراء تجميع رأس المال ٢ ٥٢٥ لماذا لم تقف الزيادة في الدخل الحقيقي من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩١٣ مع استمرار تجميع رأس المال في الزيادة ؟.

نتيجة التقدم العلمي العظيم في وسائل النقل والتجارة والصناعة بكافة فروعها أصبح الاقتصاد البريطاني في تجميع مبالغ ضخمة من رأس المال فقد ارتفع متوسط الزيادة السنوي من ١٥٩ مليون جنيه سنة ١٨٨٠ الى ١٩٠٦ مليون جنيه سنة ١٩٠٩ وليس تجميع رأس المال مجرد استجابة لتنشيط وتنشيط التقدم الفني للنظام الاقتصادي الذي يعود في التطور فانه يكتسب قوة دافعة ذاتيا به الرتفع الاستثمار بدرجة تكفي لزيادة القدرة الانتاجية فان لارتفاع الدخل يزيد مقدرة النظام الاقتصادي على ايجاد المدخرات لزيادة الاستثمار وبذلك يمكن لمثل التنمية في بريد مع ارتفاع القدرة الانتاجية وزيادة الدخل الحقيقي ينمو تجميع رأس المال ذاتيا ومع التوسع في النظام الاقتصادي الزيادات المطلقة الى زيادة رأس المال . ومع زيادة الانتاج كانت هناك زيادة في مجموع رأس المال وفي العمل لامكان تحقيق زيادة الانتاج .

وفي الفترة من سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٣٨ اضطرب نمو رأس المال ولم تحدث اي زيادة تذكر في المعدات الميكانية بالنسبة للفرد العامل من السكان وعلى هذا يتضح ان الانخفاض بالنسبة المطردة مساويا دقيقة وفي الفترة بين سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٣٤ كان هناك تحويل خطير في توزيع الدخل فقلت الارباح والفائدة الايجارية وادى ذلك الى عدم تشجيع الاستثمار . وفي الفترة ما بين الحربين العالميتين كان مشروع الاستثمار العام يستبقا مما ادى الى ارتفاع الدخل الحقيقي ، ولكن كانت هناك قوى اخرى ادت الى الاستغلال جاوزيادة في الدخل ومن الزيادة في القدرة الانتاجية للصناعة ووجود ظروف ملائمة لحركة التجارة .

٣ ـ اتجاهات القدرة الانتاجية :

ان زيادة المقدرة والفعلية في الانتاج كما يبدو من زيادة الانتاج بالنسبة الى وحدة الموارد كانت لوحة دائمة اجري تقدم بريطانيا الاقتصادي لجمع وجود وحدة معينة من العمل ورأس المال امكن للنظام الاقتصادي ان ينتج مقدارا متزايدا من السلع . والاتجاه المتزايد في القدرة الانتاجية العامة انه لن يسير متوازيا مع اتجاه الدخل الحقيقي بالنسبة للفرد العامل وقد استمر ارتفاعهما حتى سنة ١٩٠٠ ثم بدأت الزيادة فيهما تتراخى من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩١٤ ثم عادت الزيادة ثانية من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٤٠ تسير بالتموج وترجع الزيادة في القدرة الانتاجية والدخل الحقيقي الفرد حتى سنة ١٩٠٠ الى الاستخدام الواسع للتقدم الفني في القوة المحركة والتشغيل والآلات الصناعية في مصر الاستخراج والصلب في حين ان هذا لم يتقدم العام السريع في النواحي الفنية اخذ ينشأ من نهايته بعد سنة ١٩٠٠ ان التقدم الفني في آلة الاحتراق الداخلي والمعدات الكهربائية والصلب الجديدة لم تجد طريقها مدخل واسع الا بعد الحرب العالمية الاولى .

ولم يحدث شيء في سير الانتاج الزراعي بالنسبة للعامل الفرد كما حدث في الانتاج الصناعي وبذلك لم تكن الزراعة مسئولة عن الفترات التي تعرضت طرق ارتفاع الدخل القومي الحقيقي . وقد فاقت التجارة البريطانية بعد سنة ١٨٩٠ بطريقة غير مرتقبة بسبب نصف قرن من الابتكارات في البخار والصلب بعد هذا التاريخ فتوقفت اسعار الواردات بالنسبة لاسعار الصادرات من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩١٣ مما ادى الى خفض نسبي في الدخل الحقيقي ولكن العامل الاساسي في هذا النقص يرجع الى تنمي القدرة الانتاجية في تلك الفترة .

٤ ـ التحول في التكوين الصناعي

يمكن اكتشاف التغير في المقدرة الانتاجية بدراسة الارقام القياسية للانتاج بالنسبة للعدد في صناعات معينة . وقد حدث تحول من الاتجاه الصعودي الى الاتجاه النزولي في تاريخ يمكن في مناجم استخراج الفحم والخام بالمناطق المحيطة منه في الصناعات الاخرى فقد بدأ الاتجاه الصعودي في الهبوط حوالي سنة ١٨٩٠ ـ كما في صناعات الآنية الصوفية والحديد والصلب فقد انعكس الاتجاه الصعودي للانتاج بالنسبة للعدد العامل في صناعات القطن واستخراج الحديد الخام وصهر الحديد الخام وصهر الحديد والصلب بدأ الاتجاه الصعودي للقدرة الانتاجية في التحول الى الهبوط سنة ١٩٠٠ حوالي التقدير .

وقد ازدادت القدرة الانتاجية في الزراعة ولكن معدل الزيادة كان اقل منه في المعدين والصناعة ولم تكن هناك موالفة تعف في تسجيل مقدار القدرة الانتاجية الزراعية سنة ١٩٠٠ كما حدث في القطاعين الآخرين الصناعة .

ويمكن معرفة اسباب اختلاف معدلات القدرة الانتاجية في الصناعات المختلفة بدراسة ٦ عوامل التي تشكل القدرة الانتاجية لكل صناعة والعامل الباشر الذي يؤثر في الانتاج بالنسبة للعامل هو مقدار الآلات المعدة للاستعمال وحجمها حجم المصنع الذي يتوقف بدوره على حجم وطبيعة سوق السلعة المنتجة كما تتوقف انتاجية القدرة الانتاجية على عوامل التنظيم مثل عدد ساعات العمل ونظام دفع الاجور . اما في الزراعة فتتوقف القدرة الانتاجية على استمرار التقدم الفني واستعداد الآلات ومقدار الزراعة على الاراضي ذات الخصوبة المنخفضة والادخار في العمل بسبب هبوط اسعار المحاصيل بالنسبة لمعدل الاجور النقدية . ومن الملاحظ ان حظ سهم القدرة الانتاجية في الصناعات الحديثة يميل نحو الهبوط عند التوزيع من فترة زمنية الى اخرى وبتحليل الاحصائيات الخاصة بعدة صناعات بريطانية نرى ان النسبة المئوية لمعدل النمو في صناعة ترجمة تميل الى الهبوط كلما تقدم عمر هذه الصناعة .

ويمكن تلخيص الاسباب التي حول دون الصناعات المختلفة في ٤١٥ هذه تقدم الفن الصناعي ٢٤٥ استنفاد الموارد الانتاجية ٤٢٥ ان الصناعات البطيئة النمو تؤثر الاثر معوقا لفروع الصناعة التكميلية ٤٥٠ هذه النمو ٤٢٥ ان الصناعة في دولة من الدول قد يسبق نموها صناعة مماثلة لها في فرنسة الخ ـ ـ ـ .

واختلاف معدلات النمو في الصناعات المختلفة يعكس اثره على

التغيرات في التوزيع المهني وكان التغير البارز في بريطانيا هو الهبوط المتزايد في نسبة السكان العاملين الصناعيين بالزراعة اذ هبطت النسبة من ٤٢٪ سنة ١٨٨١ الى ١٦٪ سنة ١٩٣١ ثم الى ٨٪ سنة ١٩٩٤ الى ٦٪ سنة ١٩٣٤ اما نسبة الصناعيين في الصناعة فقد ظلت تارجح بين ٤٨٪ سنة ١٨٨١ و ٤٣٪ سنة ١٩٣٤ اما نسبة السكان العاملين التحليلي بالخدمات المباشرة فقد زادت باطراد من ٢٠٪ سنة ١٨٨١ الى ٤٠٪ سنة ١٩٣٤ -

وليس معنى من ذلك ان التغير الاساسي في تكوين الاقتصاد البريطاني كان بالتحول في الزراعة والتوسع الهائل في التصنيع وحدهما من نتائج ذلك التغير الكبير في توزيع السكان بعد عاجز التغير من اهل الريف الى المدن الصناعية ومناطق التعدين وقد ساعد على ذلك التقدم السريع في وسائل النقل وخصوصا اثناء السكك الحديدية ، وقد حدث تدهور سريع متطرد في الزراعة ، فرغم التوسع واصلت تعتمد على استيراد المواد الغذائية والمواد الخام وقد وجدت بريطانيا انه من الممكن ومن المرغوب فيه الحصول على النتائج الزراعية بصفة اقل من حوادثها الاقتصادية بسبب ارتفاع الهدف الاقتصادية في الزراعة لما ان قيمة صافي الانتاج الزراعي بالنسبة للفرد كان اقل منه بوجه عام في الصناعة وقد ادرك بريطانيا انه من الروح ان تستورد المنتجات الزراعية وتستخدم مواردها في انتاج السلع الصناعية للتصدير بدلا من تشغيلهم في الزراعة وذلك مهدت الزراعة اهميتها في الاقتصاد البريطاني المتطور واصبحت بريطانيا بعد سنة ١٩٤٩ تعتمد على التجارة الخارجية في الحصول على المواد الغذائية والخامات الاساسية وواجهت منافسة على المنافسين في الصناعة

الباب العاشر

حركة الدولية لعوامل الانتاج

ان تاريخ التنمية الاقتصادية في بريطانيا في النصف الاخير من القرن التاسع عشر يدخل ضمن التاريخ الاكبر للتنمية الواسعة للاقتصاد العالمي ومع انتشار الآلات الميكانيكية وظهور الدول الاخرى ومع ازدياد الهجرة الدولية للعمل ورأس المال ومع دخول عدد اكبر من البلدان ضمن نطاق الاسواق العالمية ومع ازدياد تعاقد شبكة التجارة الدولية اصبح التغير الاقتصادي لكل دولة عرضة لقوى خارجية اقتصادية اكثر من الدول الاخرى كما أثر التقدم الاقتصادي الداخلي لكل دولة في التجارة الدولية واصبحت التجارة الدولية ذات أهمية كوسيلة من وسائل الغنية .

١ ـ اهمية عوامل الانتاج والتجارة الدولية :

تختلف الدول عن بعضها في ثرواتها الطبيعية وفيما تملكه من السلع الرأسمالية وفي عدد ونوع سكانها ومهارة محترفيها ولانحصار توزع عوامل الانتاج بين الدول . وتختلف الاسعار النسبية لعوامل الانتاج في الدول المختلفة باختلاف العروض من عوامل الانتاج واختلاف تكوين الطلب على هذه العوامل فاسباب قيام التجارة الدولية هو اختلاف نسب عوامل الانتاج بين الدول وعلى مر الزمن تحدث تحولات في العرض النسبي لعوامل الانتاج بسبب هجرة العمل ورأس المال من دولة الى اخرى وتحدث انتقام الفني وتجميع رأس المال الداخل والتغير في عدد السكان والتعديل في حجم الاراضي الزراعية من الناحية الاقتصادية فاختلاف هذه التغيرات فيما تمتلكه الدول من عوامل الانتاج نجم عن التكوين النسبي لتكاليف الانتاج وتحدث تعديلا في النظام الناظم للتجارة العالمية .

ولحسن التخرج في الميزوفي من الارض وتمثل في الطعام الاول من موارد داخلية ترتبط بالنسبة الراسمية اما فيما يخص رأس المال فانه من الموارد الهامة من الاستثمار الخارجي ويرتبط ذلك بالتنمية الاقتصادية في الاقتصاد العالمي وترجع اهمية الاستثمار الخارجي الى مساهمته في تجميع رأس المال الفيزيقي فالدولة التي تقترض من الخارج يمكنها أن تستهلك أو تستثمر بدرجة أزيد عن ذي قبل وتزيد القوة الانتاجية للدولة المقترضة للانتشار الذي يتم في دولة من الدول يفيد في تكوين رأس مال حقيقي في دولة اخرى .

٢ ـ الاستثمار الخارجي من مراكز الاقتصاد العالمي :

لم تشهد اي دولة زمنيه نموا مطردا من الاستثمارات الخاصة الاجنبية كما شهدت هولندا الاربعين سنة التي سبقت الحرب العالمية الاولى وكانت اول الدول المقترضة هي بريطانيا وكان فيها في هذا المجال فرنسا

والنمسا وبلجيكا وهولندا وسويسرا ولكن المبالغ التي ساهمت بها هذه الدول تعتبر صغيرة بالنسبة للاستثمارات البريطانية ويمثل نصف القرن التاسع عشر كانت كل الدعوات البريطانية تقريبا موجهة لتمويل السكك الحديدية داخل بريطانيا دائما وكانت جملة الاستثمارات الخارجية لا تتجاوز ٦٠٠ مليون جنيه في اوروبا والشرق الادنى وامريكا الجنوبية وبحلول ١٨٧٠ وقعت الاستثمارات وانجهت نحو دول شمال امريكا وجنوبها وآسيا واستراليا وجنوب افريقيا وخلال خمسين سنة السابقة للحرب العالمية الاولى هبطت قيمة الاستثمارات البريطانية في اوروبا الى اقل من نصف مجموع الاستثمارات

الى خمسة امثالها في الدول الاخرى التي كانت تشمل استراليا والهند وجنوب امريكا والولايات المتحدة وكندا وجنوب افريقيا والارجنتين ـ وبين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٩١٣ زادت الاستثمارات البريطانية الاجنبية ٢٥٠٪ ووصلت الى ٤ مليون جنيه في سنة ١٩١٣ وكانت تشتمل على نصف الصادرات البريطانية وبين ١٨٧٠ ـ ١٩١٣ كانت الاستثمارات البريطانية فيما وراء البحار ٧٪ من صافي الدخل القومي بين ١٨٠٠ ـ ١٩١٣ كانت ٧٪ وفي سنة ١٩١٣ كانت ٩٪

ليف امكن لبريطانيا ان تستثمر هذه المبالغ الطائلة خارج حدودها يكن تفسير ذلك الا ان لدى بريطانيا نظام اقتصادي سريع النمو والتقدم مكنها من ان تجمع مقدارا من المبالغ الاستثمارية تتجاوز الاستثمار الاجنبي نتيجة لزيادة البالغة في الدخل القومي. المقبض الذي زادت اضعاف ليما بين ١٨٧٠ و ١٩١٣ كما ان ميله الاستثمار نفسه اكتسب زيادة مستمرة في متحصلات الدخل الذي سمح بتصعيد مدخرات الاستثمار الخارجي ؟ لقد تم الاستثمار البريطاني في الخارج بواسطة مستثمرين لم يعبروا بأي برنامج حكومي بل قاموا بذلك من تلقاء انفسهم عندما رأت لهم فرص الربح عند فتحت اراض جديدة للاستثمار وانشئت موانيء جديدة واستحدثت منتجات جديدة وقد استخدم الاستثمار البريطاني لاجنبي في الدول المختلفة في انشاء السكك الحديدية والتنمية لموارد المعدنية وفي الفترة من ١٨٧٠ ـ ١٩١٣ انصبت مجهودات الاستثمار بصورة كبيرة وقد استخدم الاستثمار البريطاني فيما وراء البحار في تنمية المنتجات الاولية اللازمة لتصدير بصفة متزايدة ومتناقل التعدين والمناطق الزراعية وبصفة غير مباشرة في الصناعات المحلية اللازمة لتسهيل تصدير تلك المنتجات وكان من العوامل المشجعة على الاستثمار الاجنبي زيادة الطلب على الواردات من الدول المتخلفة وهو التطور الذي ساد العصر الفكتوري في بريطانيا والثقة في تقدم الاقتصاد البريطاني والدور الذي كان يقوم به وكلاء التاجر البريطاني في الاستثمارات الذين كانوا يعملون المستثمرين بالمعلومات اللازمة وكانوا يضمنون القروض

التي تحصل عليها المستعمرات كما كان لهم الحق في دخول البضائع البريطانية بتيسير الاستثمارات كما أن حكومات الدول المتمتعة كانت ضامنة لهذه الاستثمارات البريطانية ومما يسهل عملية الاستثمار الأجنبي مشهرة بريطانيا على رأسها المضمنات الواسطة بالاستثمار من طرق البيوت التجارية والمكاتب وبيوت الاسعار فان السمعة الطيبة والمعارف وولايات العاملين المهنة زد على ذلك ان الاستثمار الاجنبي كان اكثر ربحا من الاستثمار الداخلي بالنسبة للمستثمرين الأفراد .

وإذا كان تدفق رأس المال البريطاني الى الخارج لم يصل ذروته والعا في التاريخ النصف الثاني فإنه لم يقل عنه الدور الذي لعبته هجرة العمال التي صاحبت هجرة رأس المال .

٢ ـ الاستثمار الأجنبي وهجرة العمال والاستثمار الداخلي :

لقد اديرت القيود على هجرة اصحاب الحرف في بريطانيا منذ ١٦٥٤ وفي السنة التالية فرضت لجنة بريطانية برلمانية بالاستدلال على انخفاض زيادة السكان في بريطانيا وخصصت الحكومة مبالغ مالية لهذا الغرض فرفضت لجنة لتشجيع تزويج البريطانيين فيما وراء البحار وقد ايد الاقتصاديون الكلاسيكيون الحكومة في موقفها وحتى منتصف القرن التاسع عشر كانت الهجرة من المملكة المتحدة الى المستعمرات ضئيلة نسبيا ثم جاءت الموجة العظمى من الهجرة التي استمرت الى بعد سنة ١٩١٤ وفي منتصف القرن التاسع عشر كانت هناك اربعة مظاهر بارزة فيما يختص بسكان العالم وهي ٢٥٥ لزيادة عدد سكان غرب اوروبا وخصوصا بريطانيا وزيادة سريعة ٢٢٥ للتوسع في مستعمرات المستوطنين البريطانيين فيما وراء البحار ولكن معدل السكان كان قليلا فيما ٢٢٥ هجرة الهجرة من غرب اوروبا وخصوصا من بريطانيا الى الولايات المتحدة والمستعمرات البريطانية ولكنها كانت قليلة عند مقارنتها بالهجرة في نهاية القرن التاسع عشر ٤٤٥ في لكن الدول الواقعة على محيط الاتحاد السائل خارج اوروبا قد مرت بتجربة زيادة معدل السكان عند مقارنتها باوروبا ، وكانت حركات الهجرة العظمى في الصين سنة السابقة لسنة ١٩١٤ من اوربا واسيا الى الولايات المتحدة وكندا والارجنتين والبرازيل وقد ادى ذلك الى العمل لوزع بعض سكان العالم المشتغلين بالزراعة الى الاقطار الجديدة التي تتوفر الموارد الاولية وايضا بعد ساعدت هذه الحركة بعرض من عرض العمل في قطاعات الصناعات الكندية والامريكية ، وقد حدثت موجات الهجرة العظيمة من بريطانيا سنة ١٨٨٠ عندما حاول الكساد الزراعي وقل بيئة ، ١٩٠ وايضا بدأت الزيادة الساحقة في الاجور الحقيقية الوقف ولم يكن سبب الهجرة راجعا الى الفقر وحده فقد كان فرص الكسب

التي أقدمت في الدول الرأسمالية والمتخلفة الاقتصادية كانت مماثلة تقريباً من حوامل الهجرة ومن الظاهر التي تعود إلى الدفعة هي أن عصر الميل سارت في خط متوازٍ مع هجرة رأس المال . ومن الأمور الهامة أنه نتيجة حدثت حركة واحدة في نفس الوقت لهجرة رأس المال وهجرة العمال هاتان الاستثمار الداخلي كالتوسع في اتجاه عكس الاستثمار الخارجي وذلك لأن اجتذاب الاستثمار الأجنبي للأموال البريطانية بمختلف بالتخلص طرق الإجارة لما كانت أموال الإجارة سبباً لرؤوس الاستثمار الأجنبي وهناك ارتباط بين سوء الأموال التجارية بالنسبة البريطانية وسوط الأجور المتدنية وتزويد هجرة العمال برأس المال وتزويده الاستثمار الأجنبي .

٤ ـ الاستثمار الأجنبي الأمريكي :

حقق الولايات المتحدة محل بريطانيا كأعظم دولة مقرضة بعد الحرب العالمية الأولى على غرار الحرب. صفت بريطانيا ما يشرف من ٢ بليون دولار من استثماراتها الأجنبية وفي العشر سنوات التي بدأت سنة ١٩٢٠ المبيع المتوسط السنوي لصافي رأس المال المصدر من بريطانيا يزيد قليلاً من ذلك مقداره قبل الحرب وتبدد بدأت الولايات المتحدة تستثمر رأس مالها في الخارج الأجنبية على مدى واسع بعد سنة ١٩١٤ فقد سنة ١٩١٤ بلغ الاستثمار الأجنبي الأمريكي الطويل الأجل ٢ ١/٢ بليون دولار في حين بلغت الاستثمارات الأجنبية الولايات المتحدة داخلها نحو ٦ بليون دولار وعلى ذلك تقدر كانت الولايات المتحدة مدينة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ولكنها خرجت بعد الحرب الدولة الدائنة الأولى في العالم واستمرت بعد الحرب المصدر الرئيسي للقروض الخارجية وقد اختلف الاستثمار الأجنبي الأمريكي عن الاستثمار البريطاني في أن الأول لم يكن يمثل مخاطرة الاستثمار البريطاني كما أنه لم يكن له أهمية في التجارة في السنة الدولية . وقد بلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية في المشروع ١٧ بليون دولار سنة ١٩٣٠ و ١١ بليون دولار سنة ١٩٤٠ وكان جزء صغير نسبياً من مخطط الاستثمارات الأمريكية بالنسبة إلى الدول المتأخرة المتخلفة إذ خص أوربا ٤٠ في وكانت ٢٩ في أما أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى فقد خصصا ٢١ في لقط وكان البريطانيون على الاستثمارات على المكوسات أو شبه المكوسات ولم تركز بعض الاستثمارات في صناعة البترول وتوزعت بين عدد قليل من الدول التي لديها موارد بترولية يمكن استغلالها . وبعد الحرب العالمية الثانية تقلص الاستثمار الخاص الأمريكي في الخارج بعد كان عليه في المدة بين

٩٩٪ ـ ١٤٠ فكان الشرق الأوسط المصدر بين ١٩٤٦ ـ ١٩٥٣ ـ ٧٨٪ مليون دولار بينما كان في المدة الماضية ١٫٦ بليون دولار وفي نهاية سنة ١٩٥٥ بلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية في جنيه الثلاثة ١٩ مليون دولار كانت تذهب في النصف الأول من القرن إلى دول أمريكا اللاتينية وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا.

الباب الحادى عشر

التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية

تتحدد طبيعة الارتباط بين التنمية الرأسمالية والتنمية الاقليمية في العالم في التجارة الدولية لعوامل الانتاج وتحريك وتكوين التجارة الخارجية وظروف التجارة في نظام المدفوعات الدولي والشركات التي تتم بها هذه العوامل على مر الزمن وأثر كل هذه التنمية بفروقات متفاوتة في الدول المختلفة .

١ ـ قطاع التصدير :

لاشيء كل لطاقات الاقتصاد في نفس الوقت بنفس الفاعل فبعض القطاعات ذات قوة دافعة قاصرة في منطقة قد يؤدي الى نمو منطقة اخرى وهكذا . وقطاع التصدير في دولة ما قد يكون بالغ الاهمية كقطاع ذي قوة دافعة للاسواق الخارجية تمنح عملا واسعة امام منتج معينة لكن منطقة يمكنها ان تنمو بسرعة تزيد فلا امكانها ان تبيع منتجاتها في الاسواق الخارجية بدلا من استمرارها على السوق الداخلية الضيقة وقد يؤثر هذا على نمو منطقة اخرى ترتبط بها لم أن التوسع في تجارة التصدير يساعد على سهولة التنمية ، ذلك لان الدولة المصدرة يمكنها ان تستورد دون ان تحتاج الى استثمار رأس مال بنفس الكمية التي كانت تحتاجها لو انتجت بنفسها على السوق الداخلي . كما ان التصدير يخلق طلبا فعالا جديدا على السلع في السوق الداخلي فقطاع النافذة بين الصادرات المصدرة والمستلمات التي تعتمد على السوق الداخلي لتشط من اجل الحصول على الموارد الانتاجية بحفز تلك الصناعات على ادخال ابتكارات تزيد من قدرتها الانتاجية .

وتلعب الصادرات الكبيرة البريطانية دورا فعالا في التنمية الاقتصادية (بلغت الصادرات في ١٨٥٧ ـ ١٨٧٧ ـ ١٦٦٣ ضعف الدخل القومي وذلك الانتاج الصناعي فكثير من الصناعات الحديثة تتوقف الى درجة كبيرة على الاسواق الخارجية وهي هذه الصناعات هي مستلمات الصلب والتصوحات القطنية والصوفية والقمح والفحم فصادرات هذه الصناعات لاتؤدي الى زيادة الانتاج لحسب بل ان زيادة الطلب عليها من الاسواق الخارجية يتبع لها فرصة زيادة رؤوس اموالها وتحسين وسائل الانتاج وخفضه مما يؤدي الى زيادة المبيعات في السوق الداخلي

كما ان زيادة الدخل القومي المتحصل عليه من الصادرات في هذه الصناعات يفوق بالتوسع في الصناعات الاخرى .

وفي الربع الاخير من القرن التاسع عشر حدث هبوط في معدل نمو الصادرات البريطانية وفي نفس الوقت حدث هبوط معدل نمو الصناعات في بريطانيا مما يدل على وجود علاقة بين الهبوط في الصادرات والهبوط في الانتاج بالصناعي وهذه الصلة بين هذا كيف ان نمو الصادرات يؤثر بدرجة فعالة في تنشيط نمو الاقتصاد القومي كما انه يوضح ان الهبوط في نمو الصادرات له رد فعل يؤدي الى الاقلال من معدل التنمية الرأسية للاقتصاد القومي ككل لكن هناك زيادة في الاستثمار الداخلي والاستهلاك او الانفاق الحكومي .

٢ ـ شروط التجارة ونسبها :

ان شروط التجارة تؤثر على طبيعة ومعدى التنمية الاقتصادية للدولة كما ان سير التنمية يؤثر على الشروط التجارية بالزيادة او نسبة اسعار الصادرات الى اسعار الواردات يؤدي الى تقدم التنمية لانها ترتبط من ناحية الدولة المتقدمة في الاسواق العالمية كما ان ذلك يساعد على اجتذاب رأس المال الاجنبي ويحدث العكس عندما تهبط اسعار الصادرات . ومن ناحية اخرى تؤثر التنمية في شروط التجارة تبعا لنوع التنمية فقد تحدث تغييرات في نظام الاستهلاك وفي التأهيل التنمية الصناعية وعرض واسعار عوامل الانتاج وتكوين السوق وكل هذه التغييرات تؤثر على السعر النسبي وبذلك على شروط التجارة وشروطها .. ويتفق الاقتصاديون على ان هناك عاملا من الزيادة في الدخل الحقيقي البريطاني يمكن ان ينسب إلى التحسن الطويل الاجل في شروط التجارة البريطانية خلال العقد الاخير من القرن التاسع عشر كانت بريطانيا تبيع اسعار منتجاتها الاجنبي المقابل ضعف زيادة كمية الواردات البريطانية من المواد الاولية كانت تعكس من الهبوط في اسعار الواردات البريطانية اذ صعفت الاوزان القياسية لهذه السوق المستوردة من الولايات المتحدة من ١٠٠ سنة ١٨٧٢ الى ٥٥ سنة ١٩٠٠ والمستوردة من المستعمرات الفاشلة من ١٠٠ سنة ١٨٧٢ الى ٧٦ سنة ١٩٠٠ ، وبالقدر الذي سهل به الاستثمار البريطاني الاجنبي استيراد المواد الغذائية بأسعار منخفضة فانه ساهم في رفع مستوى المعيشة في بريطانيا نفسها .

وتدل الاحصائيات الخاصة بالدخل على ان كلا من الدول الصناعية

والدول من الصناعية التحويلية المواد الأولية قد حصلت على قوائم اختصاصية خلال القرن الماضي فالدول المتقدمة للمواد الأولية قد صدرت أفراد الطعام الأساسية اللازمة لعملية التصنيع في مقابل التصدير الاستهلاكية والسلع الانتاجية من الدول الصناعية ، والتقدم التقني والسلع الانتاجية التي تقدمها الدول الصناعية قد أوجدت مساعدتها للتوسع في التنمية في الدول غير الصناعية وهذه تقديرنا للتاريخ الاقتصادية اعتباره والتنمية الاقتصادية يجب أن لا يغيب عن بالنا العلاقة الوثيقة الاقتصاد والتجارة بين الواردات وبين زيادة المكاسبات الانتاج في الداخل التنمية المواد الأولية ، كذلك العلاقات المتداخلة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الزراعية .

٣ ـ موازنة ميزان المدفوعات :

هناك علاقات حميمة بين الادخار القومي والاستثمار الداخلي تتحكم في سلوك ميزان المدفوعات في المراحل المختلفة الاقتراض والاقراض ، فالمدخرات موجهة إلى الاستثمار الداخلي تتساوى في الموارد مع الدخولات القومية موجهة إلى الواردات وذلك بحسب التحليل الدخل القومي عندما تكون الدولة دولة مدينة ثالثة فإن وارداتها تزيد على صادراتها كما أن استثمارها الداخلي يفوق مدخراتها القومية وفي حالة الحالة ذات الرأسمال الأجنبي يلجأ المقترض إلى بعض الحالات بضخ الاستثمار الداخلي إلى اختفاء رأس المال الأجنبي ولا تحدث زيادة في الواردات على الصادرات لا جد لزيادة رأس المال الأجنبي معها لتمويل عملية الاستيراد ، وعندما تصبح الدولة فيما بعد دولة مدينة ناضجة أو دولة دائنة ناضجة تزيد الصادرات على الواردات كما يزيد الادخار القومي على الاستثمار الداخلي .

والدول المتطورة أو الدائم تكون عادة في موقف اقتراض طويل الأجل رأس المال الأجنبي ويكون لديها استثمار داخلي يزيد على مدخراتها القومية لتمويل اقتراض الأجنبي أو بتقدير زيادة الواردات على الصادرات وهي التي تمكن من ذلك دون الدول الفنية يزيد فيها الادخار القومي عادة عن الاستثمار الداخلي الذي يزيد من استثمارها تدريجي حدود بلادها .

وهناك طريقة ينبغي ضبط نظام المدفوعات بالنسبة لحركة رأس المال الدولية فالدول المدينة الناضجة عليها أن تزيد من الواردات وعليها أن تقصر زيادة الواردات على اجتذاب رأس المال وإن الدول المدينة النامية تصنع مدفوعات الأرباح وتسديد القروض تزيد من مقدار

براس المال الجديد المستثمر وعليها أن تزيد صادراتها على وارداتها بمقدار يمكنها من أداء مدفوعات دولة ثالثة لدولة مثل بريطانيا والدول المشابهة لها عن طريق فائض ميزان المدفوعات الدولية لتتحصل بسرعة وسهولة خلال القرن التاسع عشر .

وقد استطاعت بريطانيا أن تواجه مدفوعاتها من ١٨٨٠ - ١٩١٣ بالرغم من القاعدة الصناعية القديمة من جانب للتقنيات والوسائل الحديثة وذلك عن طريق وجود نظام عالمي واسع الذي فتحته الدولة كما يسمح بتسوية الديون على أساس متعدد الجوانب بدلا من أساس مزدوج الجوانب فقط فالدول الصناعية القادمة كبريطانيا كانت تحصل الزيادة في الواردات من الدول المنتجة للمواد الأولية عن طريق زيادة صادراتها للطاقة المتعددة التي كانت بتوريدها تزيد صادراتها للدول المنتجة للمواد الأولية من وارداتها فمثلا سنة ١٩٠٠ كانت بريطانيا كبقية زيادة الصادرات على أساس تعاملها مع الدول المتعددة النمو في آسيا وأمريكا كن توازن الزيادة في وارداتها من أمريكا وأوربا وكندا وكانت الهند مركز بارز في نظام المدفوعات البريطانية حتى ١٩٠٠ - ١٩١٣ كانت زيادة الصادرات البريطانية للهند تمول بمقدار ثلاثة أضعاف زيادة العجز البريطاني في نظام المدفوعات لمقابل هذه التعاملات التجارية الثلاثية الجوانب كانت ذات أهمية حاسمة في عملية التنمية وربما انطلقت عليه من حركة انتقال رؤوس الأموال .

وبالرغم من وجود نظام واسع لإتمام مقاصة الجوانب المتعددة ساعد على إيجاد الوفرة في ميزان المدفوعات بين الدول كما ساعد على نمو نظام التخصص في الصناعة حسب المزايا النسبية كما ساعد على استغلال الطاقة العاطلة بين الدول وتوحيد معدلات التبادل في الأسواق المختلفة .

فلولا وجود رؤوس الأموال البريطانية في القرنين الثامن والتاسع عشر لما أمكن للدول المنتجة للمواد الأولية أن تزيد من صادراتها بالقدر الذي يكفي لسد طلبات الدول الصناعية التي كانت تنمو بسرعة كما أنه لولا وجود نظام المقاصة المتعددة الجوانب لأصبح تحويل حصيلة الأرباح والفوائد المستحقة لبريطانيا محدودة .

الباب الثاني عشر

التوسع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

لقد اختلف الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الأولى اختلافا كبيرا عما كان عليه قبل هذه الحرب في القرن التاسع عشر. فقد زالت الولايات المتحدة القيام بالدور الذي كانت تقوم به بريطانيا كمركز للاقتصاد العالمي وهل الهوة التي بين الدول المتقدمة اقتصاديا والدول النامية التي كان سائدا في القرن التاسع عشر. وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت كل دولة مرتبطة ارتباطا أوثق بالتنمية الاقتصادية في الدول الأخرى كما أن التقدم الاقتصادي الحاصل في كل دولة في العلاقات الدولية وأصبحت التجارة الدولية ذات أهمية كوسيلة من وسائل التنمية.

١ ـ مختلف مصادر التنمية :

تختلف مظاهر التنمية الاقتصادية في الدول فالمختلفة وبالتالي فليس الدول عامة إلى مجموعتين الدول ذات الاقتصاد المتقدم وهي الدول التنمية الآن والدول المتخلفة اقتصاديا وهي التي لا تزال تخوا الآن. وبالرغم من أن بريطانيا استطاعت بأسرع معدل للتنمية حتى منتصف القرن التاسع عشر فقد تقدمت دول أخرى اقتصاديا خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر وقد تراجعت سرعة التنمية في بريطانيا عن سرعة التنمية في بريطانيا. وقد كان انتشار الثورة الفنية الصناعية من بريطانيا إلى دول القارة الأوربية ذا أهمية خاصة. كما كان الدور الذي لعبه المكتشفون والمبتدعون والصناع المهرة البريطانيون في النهوض بالتنمية في بلدانهم فالمستوطنات والصناعات الهندسية المثل على كل من فرنسا وألمانيا وبلجيكا وسويسرا كما ساعد رحيل الكثير من البريطانيين في القيام بعدة مشروعات مشابهة هامة في القارة الأوربية.

ومن الأمور التي استرعت الاهتمام اليوم هي ألمانيا والولايات المتحدة فالمنافسين البريطانيا في تموقها الصناعي بعد سنة ١٨٧٠ وفي نهاية القرن التاسع عشر أصبحت الأمة قوة صناعية جديدة وفي السنوات الأخيرة لحقت روسيا بركب الدول الصناعية المتقدمة ويرجع اختلاف توزيع الدخل القومي في العالم إلى اختلاف معدلات التنمية في أجزاء مختلفة من الاقتصاد العالمي. وفي نهاية القرن التاسع عشر أصبحت بريطانيا عاجزة عن الاحتفاظ بمعدل النمو في انتاج منتجات الفحم والحديد والصلب عندما شاركتها بمعدلات التنمية في الولايات المتحدة وألمانيا وبلجيكا وفرنسا وبعد سنة ١٩٠٠ زاد الانتاج الصناعي في الولايات المتحدة بسرعة فائقة. فأصبحت تنتج ٣٥٪ من الانتاج الصناعي العالمي بينما هبط الانتاج

نصيب الفرد في ١٥ ٪ سنة ١٩١٠ كما تضاعف الناتج فيما بين ١٩٠٦ ـ ١٩١٠ بنسبة الثلثين أعلى من بريطانيا وفي الفترة بين الحربين العالميتين وقد انتاج الاتحاد السوفيتي الصناعي زيادة مضطردة وتلين بداية الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا تنتج ٦٠ ٪ فقط من الانتاج الصناعي للاتحاد السوفيتي كانت تنتج ثلثه سنة ١٨٧٠ .

وبعد أن حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا في القرن الماضي نجد كمركز للاقتصاد العالمي أصبح تفوقها الاقتصادي سنة ١٨٧٠ واضحا وفيما بين السنين ١٨٧٠ ـ ١٩٢٨ و ١٩٢٤ ـ ١٩٤٣ زاد صافي الناتج القومي أكثر من ١٣ ضعفا وفي نفس الفترة أصبح عدد السكان ثلاثة أمثال العدد الأصلي وبذلك يكون الناتج القومي بالنسبة للفرد أربعة أمثال ما كان عليه ونتيجة لهذه الزيادة الهائلة أصبح متوسط دخل الأسرة بها حوالي ٥٠٠٠ دولار سنة ١٩٤٢ وهذا استمر معدل الزيادة بهذا الارتفاع فعلا الأفراد يصبح متوسط دخل الأسرة بعد ثمانين عاما ٢٥٠٠٠ دولار .

ويرجع هذا السر الاقتصادي جزئيا إلى الزيادة في عرض عوامل الانتاج متمثلة تضمن رأس المال فمنذ ١٨٧٠ إلى ١٩٤٠ زاد رأس المال بالنسبة للفرد بمعدل مطرد متوسط بلغ ٢ ٪ ٦ ٪ ويلاحظ أيضا أنه بالرغم من نقص سلعات المال زادت نسبة عدد السكان الذين اشتغلوا إلى القوة العاملة كما أن الكثيرة الإنتاجية زادت زيادة ملحوظة نظرا لتقدم التقدم الصناعي والتوسع في استغلال البحث في عالم العمل وفي التكنولوجيا وتطور الموارد الطبيعية في العمل الصناعي وفي توزيع القوة العاملة كان هناك تحول نسبي من الزراعة نحو الصناعة والتجارة والخدمات المباشرة وتعتبر الزيادة الهائلة في القوة الإنتاجية في البلدان ذات الدخل العالي من المظاهر الأساسية للاقتصادية في أمريكا وإلى جانب هذه العناصر التي أحدثت النقلة الكبيرة وهي التطور في الاختراعات والتجديد فإن الزيادة الضخمة الاجتماعية كان للهجرة أهمي الغرب وانتقال السكان من غرب الولايات المتحدة فرصة كبيرة للاستثمار ذات آثار مضاعفة للانتاج وتوسع الانتاج الزراعي نحو الغرب زاد الدخل كما زاد الطلب على منتجات شرق الولايات المتحدة مما أدى إلى استثمار أكبر في الشرق .

وهل أسباب من الولايات المتحدة والدول الأخرى المتقدمة اقتصاديا قال طرح محيط الاختصار العالمي مجموعة من الدول لم تمارس الانقلابات الفنية فقد كانت مساهمات كبيرة في أمريكا وغربيا في تأكيد اقتصادي نظم يمكن فيها تبرير يذكر في في الانتاج أو في الغرب الاقتصادي أو من مستوى المعيشة وقد كان إدخال الانتاج متضخما وغير قابل للزيادة بصورة فيه اقتناع الحاجات الاستهلاكية لم يتبق شيء من ماضي رأس المال يستخدم في زيادة الانتاج وبدون رأس المال الأجنبي من الدول الفنية لم تحرز عدد من الدول المتقدمة أي تقدم على سنة ١٨٧٠ وكانت بعض مناطق أسيا وغربيا شمالي متخلفة بالنسبة للاسبوع العالمية ولم تتلق المساعدة الاستوائية والمدارية إلا بعد وتروس الأموال البريطانية المصدرة وقد أدت الاستثمارات الكبرى في القرن الماضي مثل من كندا والولايات المتحدة

والاوربيين واستمرالية وكانت الاستثمارات في المناطق المتقدمة قاصرة على القطاع للتجارة المصدر للتصدير ولم تتدخل التنمية الا في حدود ضيقة في هذا القطاع كل بقية النظام الاقتصادي في هذه المناطق وكان من جراء ذلك ان كثيرا من البلاد التي كانت تقدم ظلت كذلك . وبمواصلة الارتفاع الفوائد المتصلة يتسع البون الشاسع بين الدخل الحقيقي بالنسبة للفرد ومستوى الاستهلاك الفردي في البلدان المتقدمة اقتصاديا وبين امثالها في الدول المتخلفة اقتصاديا .

٢ ـ تركيب التبادل للتجارة الدولية :

اصبحت كل الدول المتقدمة اقتصاديا اثناء القرن التاسع عشر مرتبطة ميكانيكيا في ازدهار المالي وقد ساهمت التجارة الدولية في تنمية هذه الدول فاصبحت هذه التجارة بديلا للانتاج الداخلي فعوامل الانتاج كانت تتحرك في شكل سلع بينما كانت الورادات تمثل انتاجها في مقاطعات وفي نهاية ذلك القرن اصبح الاقتصاد الدولي يتجسم بدرجة اكبر من التخصص للدول واتساع الاسواق الخارجية والتوسع العام في الانتاج . وقد كون عملية التبادل نفسها في بريطانيا والدول الاخرى فيما وراء البحار طبيعة التجارة الخارجية فبريطانيا ففي الفترة من ١٨٥٠ الى ١٨٧٠ كانت بريطانيا تكتب اقتصاديا بسرعة للسوق العالمية وقد عدا ذلك واضحا في التخصص المتزايد وفي زيادة نسبة الورادات للدخل القومي وزيادة الاعتماد على اسواق الصادرات وتقليل اعتمادها على المواد الخام والمواد الغذائية المطلوبة مبدئيا بمعدات الحرب العالمية الاولى كانت بريطانيا تتميز بدرجة عالية من التخصص في الصناعة وتعتمد بدرجة عظيمة على صادرات المواد المصنعة .

وفي سنة ١٨٨٠ ـ ٨٩٦٣ اخذ مركز بريطانيا التصدير في التجارة الدولية يتدهور ويرجع ذلك الى فشلها في تركيب انتاجها في السلع التي اخذت اهميتها تتزايد في التجارة الدولية كما فشلت ايضا في ان تحتفظ بحصتها التي اخذت اهميتها تتضاءل في التجارة الدولية وكان التغير في تركيب تجارة بريطانيا يعكس التغيرات في الاقتصاد العالمي لظهور قوى صناعية جديدة فبعد ان كان لبادلة المصنوعات البريطانية بالمواد الغذائية والمواد الخام يكون الشق الجزء الضخم لتجارة بريطانيا اصبح هذا النوع من التبادل بعد سنة ١٨٧٤ يكون اقل سهم التجارة البريطانية واصبح جزء كبير منها يقوم على مبادلة السلع البريطانية المصنوعة سلع مصنوعة اخرى من الدول الصناعية الثانية شمالي اوربا والولايات المتحدة ومع زيادة التصنيع في دول العالم عدا سهم التجارة الدولية قد اصبحت اربح لمثالها من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩١٣ ويرجع ذلك الى امثال سلع جديدة وزيادة دولة التصدير في انواع السلع وتحديد ابتكارات في الاسواق الدولية كما في الاسواق الداخلية كما كان متقدم تحسن في وسائل النقل وخصوصا النقل البحري وتحسن في اجور الشحن ، حتما ومع ارتفاع الدخول في الدول الصناعية الثانية زاد الطلب على السلع في السوق العالمي .

والنتائج العامة للتنمية بعد انتشار التصنيع في دول العالم هي التوسع في التجارة العالمية نتيجة زيادة التخصص العالمي وعلو درجة التخصص التي تؤدي الى توزع السلع الناتجة وتوزيع عملية التنمية أيضا على الاقتصاديات النامية للدول المختلفة التي تجاورها الدائمة كما ينتج عنها تغير في تركيب التجارة لكل دولة وتوقف التغيرات على الكيان الانتاجي لكل دولة ونوع الاحتكارات وتغير الدول والسياسة المتبعة .

ومن دراسة الاحصائيات الخاصة بالتجارة الدولية من سنة ١٨٨١ الى سنة ١٩٥٠ يتضح ان السلع التي كانت تكون نسبة عالية من مجموع التجارة بين الدول الصناعية الكبرى هي الحديد والصلب والسيارات والمعدات الصناعية والورقية والسلع الكيميائية وقد احتفظت المواد الكيماوية والمعادن غير الحديدية بنصيب ثابت من مجموع التجارة بينما هبط نصيب الموجات والقاس . من ذلك يتبين ان حجم وتركيب التجارة العالمية قد تغير على مر الزمن وهذا التغير يرجع أساسا الى تغير عوامل مختلفة التذليب الانتاج الصناعية ومنها التنمية الاخيرة وتغير مستويات الانتاج والدخل في دول مختلفة .

٣ ـ النموذج المبسط للتنمية الاقتصادية الدولية :

لقد فقد الاقتصاد الدول الكثير الثابت بعد الحرب العالمية الاولى ولم تعبر الاقتصاد الدول في الفترة التي بين الحربين العالميتين بالتغير في التركيب بل بالحرب وتحدير مركز ريطانيا الاقتصادي النسبي والتدريج على قاعدة الذهب وانتشار موجة الكساد الكبرى في سنة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ والتحكم في التجارة الخارجية وانتشار التخطيط الداخلي للدول من أجل الاهداف القومية .

واهم مظهر للاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية هو مصارعة ـ الصراع الذي نشأ في الفترة ما بين الحربين عن عزلة الاقتصادات الدولية التي لفه بالطرق المنظمة مظاهر الانكماش الدولي التي كانت سائدة قبل سنة ١٩١٤ لمعاودة العادة الاستقرار في اقتصاد الدول الاقتصادي.
هذا وقد اشتد الطلب الراهن على التنمية العملية في الدول الفقيرة. كما اصبح من المعترف به ضرورة الاحتفاظ بالتنمية في الدول الغنية

ومن بين اهداف هيئة الامم المتحدة التي نشأت سنة ١٩٤٥ الرغبة في النهوض بالتقدم الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في ظل حرية اعظم واستخدام الامم الدولية لزيادة التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب ويهدف المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت اشراف الجمعية العامة للامم المتحدة الى رفع مستوى المعيشة وايجاد التوظيف الكامل وتهيئة شروط التقدم الاجتماعي والاقتصادي وحل أهم المشاكل الاقتصادية التابعة للامم المتحدة صندوق النقد الدولي والبنك

الدول الفقيرة والاغنياء ومن بين الجهود المبذولة في سبيل التنمية الدولية مشروع الخطة الرابعة للمساعدات الفنية التي تبنته الولايات المتحدة ومشروع كولومبو لمساعدة التنمية في جنوب وجنوب شرقي آسيا وقد تبنته دول الكومنولث البريطاني .

وربما كانت الفنية في الغرب العاصم مثل كبير لظاهرة ويعتبر التطبيق نموذجا لان دول العالم الفنية عامة والفقيرة خاصة في التنمية الزراعية الايجابية . وبدلا من ان تقوم بدور سلبي في التنافس الدولي الفقيرة الان في التحصيل بالتنمية المتعمدة لرفع مستوى المعيشة فكانها وتسعى هذه الدول للاستقلال الاقتصادي جانب الاستقلال السياسي . الفنية الى الاحتفاظ بالتقدم الاقتصادي كوسيلة لتحقيق التوظيف الكامل للقوة العاملة على مر الزمن دون حدوث انكماش او تضخم .

الجزء الثالث

التحليل بالنسبة للدول الفقيرة

تثير هذه الدراسة عدة أسئلة كبرى وهي

١ ـ ما هي خصائص الدول الفقيرة ؟

٢ ـ ما هي الصعوبات التي صادفت من جهة التنمية ؟

٣ ـ ما هي المعلومات الهامة لهذه الدراسة ؟

٤ ـ أي سياسات داخلية يمكن أن توفر هذه المعلومات ؟

٥ ـ أي سياسات دولية يمكن أن توفر هذه المعلومات ؟

عن أجوبة هذه الأسئلة سنتحدث كلا من هذه الأسئلة

الباب الثالث عشر

خصائص الاساسية للدول الفقيرة

للدولة الفقيرة ست خصائص اقتصادية أساسية وهي

١ ـ دولة منتجة للمواد الأولية

٢ ـ دولة ضعيفة في زيادة السكان

٣ ـ تمتلك موارد طبيعية لم يتم تطويرها

٤ ـ سكانها متأخرون اقتصاديا

٥ ـ تعاني عجزا في رأس المال

٦ ـ تعتمد التجارة الخارجية مرتفعة هذه الدول .

ولا توجد هذه الخصائص بدرجة واحدة في جميع الدول الفقيرة كما أنها ليست الخصائص الوحيدة

١ ـ انتاج المواد الأولية :

ان النسبة العالية للقوة العاملة المشتغلة بالزراعة والنسبة الكبيرة الكبيرة التي تساهم بها الزراعة في الدخل القومي للبلدان على تركيز جهود الدولة وتطويرها في انتاج المواد الأولية فمن أسيا وأمريكا واقتصرت الاوسط ودول أمريكا اللاتينية يشتغل من ثلثي الى اربعة أخماس السكان بالزراعة كما أن بعض الدول الفقيرة تعتمد اعتمادا كبيرا على انتاج مواد أولية غير زراعية أي معدنية فالدول الفقيرة مصدر كبير لانتاج القصدير والالمنيوم والمنغنيز والنحاس والنفط والكروم والبترول . يشمل فوائض

جاوه في عدد البلاد شركات تمتلك كميات من الأصول الصناعية الخشبية وذلك لأن رؤوس الأموال الكبيرة وسماحة رأس المال والمهارة الفنية والإدارية تميل دوماً نحو قيام الشركات الوطنية بهذا العمل لصناعات المنتجين في الدول الغنية أكثر مما هو الحال للمشتري الأجنبي .

ويساعد الموسم الصيفي لعوامل الإنتاج في هذه الدول على التركيز في احتياج المواد الأولية التي تتصدر إلى صناعتين أو ثلاث على الأكثر وقد تقوم بعض الصناعات على أساس الفترة سيد على تصدير المنتجات الزراعية وانتاج الآلات الزراعية المستوردة وصيانة التبغ وبعض الصناعات الخفيفة الأخرى ولكن لمثل هذه الصناعات لا تستوعب إلا نسبة بسيطة من القوة العاملة التي يشتغل معظمها بالزراعة .

وعدا عن اختلافات الدول الفقيرة تعتمد اقتصادا أوروبا على الأراضي الزراعية على نظام الملك والحيازة بصورة عامة مماثل لنمو الاقتصادي وتختلف جداً الأنظمة اختلافاً كبيراً من دولة لأخرى وفي معظم المناطق الزراعية يملك الأراضي عدد قليل من كبار الملاك ويقضي نظام توزيع الأراضي على نسبات الأراضي الزراعية كما أن نظام التوريث يقضي بتوزيع الأراضي المملوكة على جميع الأبناء وهذا لا يساعد على زيادة نسبات الملكية الزراعية وصلاح نوعان متعاكسان من نظام ملاحة الأرض وهما نظام المزارع الكبيرة ونظام الزراعات الصغيرة التي تقوم بها صغار الزارعين ويرى عدا أنظام على المنتجات التي تسوق دون معاملة للتصدير أو التي تتطلب الزرع لحاجته هو وأسرته . إما صغار أيام المزارع الكبيرة على الحاصلات التي تعد لتصدير أو لبيع بنادق النقد مثل القطن والتبغ والبن والشاي والكاكاو وجود الهند وحوب الزيت . على الرغم العاصلات الزراعية يمكن إنتاجها تحت نظام مختلط من المزارع الكبرى أو المزارعات الصغيرة وعندما يقوم المزارع الصغير بعملية الانتاج يكون انتاجه سوق النطاق قبل الجودة بذلك لأن رأس المال يكون مصدوداً وعدم وجود أصحابه يقدي وتنقص وسائل التشريع وتميل حجم الصول وتتطلب المزارع الكبرى سنويات عالية من الزراعة وتنوع انتاج متنقدة وإلمام بحالة السوق وتطبيقات راسخة التوريع والخدمات وذلك لإدارة الوحدات الإنتاجية التي تستخدم أيدٍ من العمال ذوي الأجور القليلة عدا ويتوقف نظام الملاحة على الكثافة النسبية لعدد السكان ودرجة الإنتاج التي في الوحدات الزراعية الكبيرة والصغيرة وتقدار رأس المال الموجود وبالرغم من نقص مدى الإنتاج في المزارع الكبرى الى هذا النظام لا زال قائماً في المناطق الأرضية من العالم وتمثل التبرعة الإنتاجية في الدول المتقدمة التي تنتج المواد الأولية وقد تستورد احتياج الأقطار فيما قل منه من الدول المتقدمة وربما ذلك إلى عدة أسباب منها نقاء خصبة الأرض للزراعة بالنسبة للعامل وقلة جودة التربة وعدم كفاءة نظام استخدام الأرض وقلة مهارة العمال وعدم توفر الإنتاج وقلة الانتاجية الطرق المعدة للإنتاج وقصر طرق تنظيم الإنتاج الزراعي كما في تعيبت الملكية والزراعية وتخزنها ويعمل من الصعب استخدام الآلات خليلة تكلفة الزراعية

ويمكن تحسين القدرة الزراعية لاقليم تنمية مشروعات الري وتقليل من الاضرار على القيام بالاعمال هالية تعب المحاصيل الاخرى عن كراتيهم والمناسبة الايجارات وتحسين سعة جاوه الايجار وتحسين الحاكم فيما يخص بالتملك والاشتراك والتعويض للزمنية للمؤجرين .

ج ـ ضغط تزايد السكان :

يتحد ضغط السكان ثلاثة اشكال رئيسية وهي وجود الطاقة بين سكان الريف في كثير من الدول النامية وخلق عدد كبير من الاطفال وارتفاع الولدان نتيجة لزيادة نسبة المواليد والنمو السريع في عدد السكان بسبب نقص نسبة الوفيات وارتفاع نسبة المواليد والذي يعتد به من ناحية الكمية الاحصائية من حيث تكوين السكان في الدول النامية بالنسبة للتنمية هو ان العمل يصبح عامل الاحتياج المتوفر فيها بينما يكون احتياج العرد منخفضا وعلى عرض العمل اكثر من الطلب عليه وبذلك يصبح الانتاج الحدي للعمل في الدولة النامية كمية ضئيلة اي صفر او اقل من الصفر وعندما ينتهي حد تطلعات الاقتصاد في التطلع التصدير مثلا فيمكنه ان يزود من حيث العمل في قطاع الصناعي التقاليد دون احداث اي زيادة في الاجور الحقيقية وظاهرة « البطالة المستترة » تحدث غالبا في الزراعة او الصناعات الحاضرة .

ومن الفارقات الاخيرة فيما يخص السكان بين الدول النامية والدول المتقدمة ان نسبة اكبر من مجموع السكان في الدول النامية توجد في سنوات صغار السن وحدة البقاء على قيد الحياة اقل من مثلتها في الدول المتقدمة مثال ذلك ان نسبة الذين تقل اعمارهم عن خمسة عشر عاما في ٤٠ ٪ عالمية لمجموع السكان في كندا والولايات المتحدة وامريكا اللاتينية بينما نجد هذه النسبة ٢٥٪ في بريطانيا والولايات المتحدة وبينما يبلغ متوسط فترة الحياة للمولود الذكر ما بين ٦٦ و ٦٩ عاما في الولايات المتحدة وغرب اوربا بخصوصا تتراوح بين ٢٩ ، ٣٩ عاما في آسيا وامريكا اللاتينية والشرق الاوسط وجنوب وافريقيا وبعدا تقل الكفاءة الانتاجية للعمل وينخفض حينا تسهيلا اليا اقل حيث ان نسبة الاكبر للاطفال معاصا في سنة من النجيين الى التجمع بقوى البر . وفي المجتمعات الزراعية في دخل خلال الهضبة وجنوب وجاوه حيث تتفشى كثافة السكان بقوة كفاح مستمر ضد قانون تناقص الغلة حتى تصوره العالم الاقتصادي مالتس ، وفي كثير من الدول الفقيرة توجد نسبة عالية من المواليد ومن الوفيات ولكن مع تقدم الطب الحديث وانتشاره وانخفاض نسبة الوفيات فيها كذلك دون بقائها ثابتة فمثل في نسبة المواليد فان معدل زيادة السكان سيكون سريعا في هذه الدول ، بخلاف ما كان سائدا في اواخر القرن التاسع عشر من وجود ساعة للسكان عن طريق الهجرة الدولية تقوم الان جدلت في سبيل السبيل بسبب العوائق الاقتصادية والثقافية والسياسية الحالية الان هذا الى ان اكتشاف مضادات حيوية وادوية في القضاء على الجرثومات الناقلة للامراض قد عمل من المكان انخفاض نسبة الوفيات بدرجة اسرع وبتكاليف

الأول من القرن الحالي وما لم تتخذ تدابير فعالة لتوقيف نموها فإن العالم سيواجه خلال الأجيال القليلة المقبلة زيادة السكان في عدد السكان.

ومن واقع الإحصائيات نرى أن نسبة زيادة السكان من ١٩٣٥ - ١٩٥٥ في دول آسيا وأمريكا اللاتينية بلغت ٨١ ٪ بينما بلغت نسبة الزيادة في دول أوربا ١٥ ٪ وفي دول الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلاند وجنوب أفريقيا ٣٨ ٪.

وإذا تغيرت نسبة الزيادة في دول العالم سنة ١٩٨٠ على أساس الافتراضات متوسطة السكون نجد أن الزيادة ما بين سنة ١٩٥٠ و١٩٨٠ ٦١ ٪ في أفريقيا و ٥٩ ٪ في آسيا و ٩٩ ٪ في أمريكا اللاتينية مقابل ٤٨ ٪ فقط مع المقارنة إلى نسبة الزيادة في أمريكا الشمالية وهي ٣٢ ٪ ونسبة الزيادة في أوربا وهي ٢١ ٪ ، والواقع من أن التكهنات بعدد السكان قد تختلف كثيراً عن الواقع فإنه مما لا شك فيه أن الدول الفقيرة ستواجه مشكلة التمويل بالنسبة الاقتصادية لكي تجاري معدل الزيادة في عدد السكان ولأن العدد أكبر من السكان سيعيشون في مستوى الكفاف لأن الزيادة في عددهم تبعد مابتلاع الزيادة في الإنتاج.

الباب الرابع عشر

تابع الخصائص الاساسية للدول الفقيرة

٦ ـ تخلف التنمية الاقتصادية :

يمكن القول بان النظام الاقتصادي للدولة الفقيرة متخلف من ناحية التنمية بمعنى انه توجد موارد طبيعية لم يتم تطويرها بعد فالاستخدام موارد طبيعية الحالية لا يمكن العمل وراس المال ان يساهما الا مساهمة محدودة في الدخل القومي ويعزى تاخر الدول المتخلفة الى عدم نجاحها في التغلب على قلة الموارد الطبيعية عن طريق التعليم في الفن الصناعي والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي .

ولا يمكن القول ان هذه الدول تعاني عجزا مطلقا في مواردها الطبيعية فمن جهة موارد الاراضي الزراعية مثلا يوجد مساحات شاسعة من التربة التي لم يتم استغلالها للزراعة بعد في دول آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية وبواسطة مشاريع الري يمكن تحويل ملايين من الافدنة من الصحراء الى اراض زراعية ، فجوهر المشكلة انخفاض مقدرة الفرد الانتاجية على استغلال مكانيا ليس ندرة الارض الخصبة بالنسبة لعدد الاشخاص المراد اطعامهم ، ولكنه عجز الانسان عن ان يستخدم استخداما كاملا الموارد الطبيعية التي في متناول يده وفي جانب الاراضي الزراعية في الصحراء الفقيرة يوجد احتياطي عظيم من الثروة المعدنية الى جانب الاحتياطي الهام للمحاصيل من الثروة الحيوانية ، ومع هذا فان الدول تمتلك الموارد الطبيعية ، لكن هذه الموارد اما انها لم تستغل اطلاقا او هي استغلت درجة غير كاملة ، بسبب استغلالها والاستخدام الكامل لهذه الموارد تتوقف على القدرة للوصول الى معدلات الانتاج وعلى ملاءمة الصرفة الفنية وعلى تصحيح راس المال وعلى حجم السوق .

٢ ـ التخلف العام الاقتصادي :

يمكن القول ان سكان الدول الفقيرة متخلفون بمعنى انهم لا يتميزون بصفات عالية كعوامل انتاجية ، فانهم يفتقرون نسبيا في حل المشكلات الاقتصادية الخاصة بفرد الانسان فيشه الادية ، واهم هذا التخلف قلة كفاءة العمل وجمود حركة عوامل الانتاج وتقص القدرة التنظيمية والعمل الاقتصادي ، هذا الى ان التخصص في الفن والصناعة محدود ، كما ان التكوين الاجتماعي ونظام تقييم العمل يقلل الى اقل حد من الدوافع الى التنمية الاقتصادية .

ويعتبر هذا النمط واسعاً في حدود ساعة العمل اذ يبلغ معدل الفترة الاعتيادية ٤٠ ر من خلال الفترة الانتاجية في الولايات المتحدة . فالنسبة التي يسجلها عامل امريكي واحد تضاع عن خمسة الى عشرة معدل في الدول الصغيرة لانتاجها وترجع قلة ساعة العمل الى ارتفاع المستوى المعيشي والرفاهية وتقلص الزمان وتدهم طبقات في سبيل الرفاهة المتنية وعدم تقدير العمل تقديرا مناسبا .

وعندما نسيطر التقاليد على المجتمع يصبح التوجيه امرا صعبا ولا يكون هناك سبيل الى التغيير او التعديل وحتى مع وجود الدوافع للكافأة في الاسكان فان الناس تحشيهم الدوافع والمثل جهات لادخال تعديل على نظامهم الاقتصادي . ولذا كان للترتيب الاجتماعي ونظام العمل بعض اهمية قليلة على الاعمال الادارية وعلى الرغم من التعديل والتغيير فان العلاقات الفردية والاجتماعية تعلق بصلة قاسية تسيطر عليها التقاليد وربما يستسلم الفرد ويخضع للفروض والعلاقات الجماعية وتعتبر العلاقات الجماعية مقترن عادة بنظام الاسرة او مجتمع القرية وتعتبر الانحراف بالحقوق والواجبات التوعية التي توجد في النظام الاقتصادي القائم على وجود الاسواق والاقتصاد هو النظام الفعال لتنظيم العمل في كثير من الدول فتقرة لا يلائم النهوض الاقتصادي ويؤدي الى تخلف الشكال .

وفي بعض الاحيان تمتلك العوامل الغير مباشرة الواردة الطبيعية والقوة العاملة والعوامل الفنية وبرامج العمل ومع ذلك فان القدرة الانتاجية لا يمكن تحقيقها اما لم يكن هناك محفزين يحفزون مختلف الدوافع الاقتصادية فالمن تدفيع الى تنظيم عوامل الانتاج لتحقيق نمو اقتصادي لان التنمية الاقتصادية لا تحدث تلقائيا بل تحتاج الى وسيط وهو النظم ولكن النظام الفعال للدولة الفقيرة قد يعوق التطور ، ولذا لم يكن هناك تقدير للنشاط الفني او النشاط الخاص بالعمل العملي او اذا لم تكن هناك ملكية خاصة او حرية تعاقد او نظام عام فان الثقة تشجع على النشاط التنظيمي ، وبسبب عدم ثقة في الدول الفقيرة يميل المفروض من التطبيق في التجديد انتشر ويرتبع مستوى الحرة ويعتبر العائق الكبير في التطبيق .

وفي بعض الدول التي تهتم فيها بالتنظيم من الافراد قد تتولى الحكومات هذه المهمة ولكن الاعداد الادارية والفنية المطلوبة للتعامل لمثل هذه التنمية وتنفيذها قد لا يكون في مستوى قدرة وخدمات الحكومة القائمة . كما ان فساد النظام المالي المتمثل في سوء نظام الضرائب وعدم تنظم الاسواق المالية وسوء تنظيمها وقلة عدد الابداع وصعوبة الحصول على القروض وعدم وجود بنوك مركزية او سوء تطورها ان

وجدت ، كل ذلك يؤدي الى التخلف الاقتصادي وسيع مشكلة السكان في طريق التنمية .

ويجب ان لا ننسى اخيرا انه في بعض الدول المتخلفة يجبن على الحكومة جماعة من اصحاب الاراضي الاثرياء الذين يتولون الاعمال الزراعي ، التي تقدم في الصناعة هو عامل في بعض تلك مصالحهم الاقتصادية وجودهم السياسي ، وبما ان تكون عند الحكومة الرغبة في مساعدة الناس يريدون تعديل الاوضاع القائمة وتنظيم حرفة اكبر فان مظاهر التناقض في الدولة تكتسب قوة .

٢ ـ عجز رأس المال :

ان عجز رأس المال هو احدى الخصائص العامة للدول الصينية والدليل على ذلك هو انخفاض رأس المال بالنسبة الى الفرد ، كما ان معدله النسبة الضئيلة من رأس المال هو متنوعة ذلي سنة ١٩٢٦ بلغت نسبة ما يخص الفرد من رأس المال في دول آسيا وافريقيا الى ما يخص الفرد في الولايات المتحدة من ٢ ر ال ١٠ ر ، وغير مجموع رأس المال غالبا الغاية نصب بن اذ معدل تجميع رأس المال منخفض ايضا ، على كثير من الدول بالضرورة الانفاق كمية عالي رأس المال الاحتفاظ بمقدار ما يعطي الفرد من رأس المال لقاء ذلك في زيادة السكان تسير بمعدل اسرع من تجميع رأس المال ، ونظرا لانخفاض الدخل الفرض خلل الطلب على المنتجات الصنعة وعلى حدودات الرأس المال العامة التي تميل بحجم استخدام مقدار من رأس المال بالنسبة للوحدة من العمل ومن الارض اكبر مما تستطيعه ازراعة او صناعات اكثر الاستهلاكية وعلى ذلك فلا تقوم في هذه الدول صناعات اكثر الانتاجية . وبالمثل ان الدولة تعاني عجزا في رأس مالها اذا كانت كمية رأس المال الفرض المتاحة صغيرة وكانت قدرات وميزات السكان محدودة وكانت نسبة ما يتم الاستيلاء منخفضة .

وبما بسبب عجزا في رأس المال في الدول الفقيرة نقص الخدمات المنتجة لعدم اقدام الدولة في توزيع الدخل بين السكان اذ يزداد الانفاق على بما يزداد الفقراء فقرا وعلى ذلك يتركز الانفاق في بد الفئة القليلة من السكان التي يمتد هذه الفرد الخاص بالدخل وهؤلاء هم ملاك الاراضي والتجار الذين يميلون الى استثمار مدخراتهم في شراء اراضي اربد او في مشروعات قصيرة الامد تحقق ربحا سريعا بدلا من استثمارها في المشروعات الصناعية الطويلة الامد او الخدمات العامة ، وطالما كانت شريحة المتخلفين والعاجزين للدولة اكبر فان ارباح القطاع الخاص تكون نسبة منخفضة

فقط من الدخل القومي وخلال العقد استثمر الاربح في القطاع الراسمالي فرصا مجملا ، وهناك نقطة اخرى خاصة بالاستثمار في الدول الفقيرة وهي انه بالرغم من الزيادة في دخل كل فرد في هذه الدول تظل نسبة الاستهلاك الى الدخل ثابتة وذلك لانه مع ارتفاع الدخل فهو يحدث تطور في انماط السكان ويتجلون على استهلاك السلع الجديدة المحسنة التي تظهر في البيئة الغربية والتي قد يكونوا يستهلكونها من قبل وبذلك تزداد نسبة الضريبة بين الاستهلاك والدخل بدلا من استهلاك نسبة عالية اقل وبذلك لا ينتج من ارتفاع الدخل زيادة في الادخار .

٤ ـ توجيه التجارة الخارجية لاقتصاديات الدول الفقيرة :

تتسم قطاعات السوق لنظام الاقتصادي في الدول الفقيرة بصغر حجم انتاج عدد قليل من المواد الاولية تصدر بالكامل تقريبا الى الدول الخارجية ونسبة الانتاج الذي يصدر الى مجموع الانتاج تكون عادة نسبة عالية ويرتبط نصيب الدخل القومي الناتج من التصدير على الاهمية الناتجة من الاستثمار الداخلي الخاص او من الانفاق الحكومي وان بعض الاحوال يؤدي تصدير سلعة او سلعتين اساسيتين الى الحصول على مقدار كبير من النقد الاجنبي ، ومن الامثلة الكبرى الشائعة بالاعتماد ، على مبادلات سلعة او سلعتين هو ان الدولة المصدرة تصبح عرضة لتوجيه كبيرة لانتقال الصورة التجارية اليها من الخارج ، فاذا حدث كساد في الاسواق الخارجية على الطلب على مبادلات هذه الدولة يقل وانهيار الصادرات من جراء الكساد والركود صحيح ، وينتج عن ذلك تقلبات عديدة في قيمة وحجم هذه الصادرات وبالتالي في المحصلات من النقد الاجنبي مما يؤدي الى اضطراب الاقتصاد القومي .

كما ان التوسع في الصادرات في كثير من هذه الدول يعود الى الاستثمار الاجنبي المباشر في هذه الدول ، وهذا الاستثمار يهدف الى انتاج المواد الاولية لتصديرها الى الاسواق الخارجية دون الاهتمام بالسوق الداخلي ، كما ان صلحة الكثير المحصول على النقد الاجنبي كما ان تدفق رأس المال الاجنبي الى هذه الدول غير مستقر لغير احوال التجارة الخارجية ، وهذه التقلبات في الاستثمار الاجنبي تؤدي الى عدم استقرار النظام الاقتصادي الداخلي ودخول رأس المال الاجنبي للاستثمار يؤدي الى قيام المزارع الاجنبية وشركات التعدين الاجنبية ومؤسسات اجنبية للتجارة وكل هذا يؤدي الى سيطرة رأس المال الاجنبي واحتكاره الاقتصاديات البلاد مما يجعل العائدة كلها عرد الى الاجانب تقريبا دون الاهالي الوطنيين ، كما ان ذلك يؤدي الى زيادة حدة الوساطة بدرجة كبيرة في كل من تجارة التصدير والاستيراد وينتج عن ذلك وبالاخذ السيد على

السلطان وتقليل أرباح المنتجين الأصليين ، ومن جهة أخرى على مشروعات الاستثمار الأجنبي بتم تنفيذها بدرجة عالية من الكفاءة الإدارية وفن الإنتاج متفقم ويرأس مال كاف ودراية بأحوال السوق وهذه الميزات قد لا تتوافر لمنتجين من أهل البلاد .

ويتوقف جزء كبير من الدخل الحكومي على التجارة الخارجية إن دخل الجمارك على الواردات والصادرات قد يبلغ أحيانا ٥٠٪ من الدخل الحكومي ، وكما تعتمد الدول الفقيرة على تصدير المواد الأولية فإنها تعتمد أيضا على الواردات من السلع المصنوعة والتركيبات والسلع الاستهلاكية الكمالية

الباب التاسع عشر

العقبات التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية

ليس لمعظم الموارد الأولية في حد ذاتها سببا للفقر ، بل السبب هو انخفاض القدرة الانتاجية الزراعية والنسبة المرتفعة للسكان المشتغلين بالزراعة الى مجموع السكان بنظر الى انها هي انها تتمتع ليست سببا للفقر لتزايد السكان بمعدل هو الفكاهة وتعظم حالة الفكاهة زيادة معدل النمو . اما المعائق الاخرى العديدة يمكن اعادة تجميعها في ثلاث مجموعات وهي :

١ ـ عيوب السوق .

٢ ـ التوترات الانتصـــادية السيئة .

٣ ـ القوى الدولية .

وسنتناول هذا الباب بدراسة العلاقات بين هذه المجموعات وكيفية التغلب على المعوقات .

١ ـ عيوب السوق :

تتمثل عيوب السوق في عدم حركة عوامل الانتاج وجمود الاسعار والجهل بأحوال السوق وجمود التكوين الاجتماعي وعدم التضامن وتؤدي كل هذه العوامل الى انخفاض القدرة الانتاجية وعدم استخدام الموارد الطبيعية استخداما كاملا وسوء توجيه توظيف العمل . وتحول المعتقدات والعادات والموقف ازاء استخدام العمل دون حرية حركة العمل ورأس المال . كما ان فقر العمال وقلة كفايتهم وجهلهم بأحوال السوق تجعلهم يرضخون بأعمالهم الوظيفة ولا يحاولون استبدالها بغيرها مما يكون فيها فرص اكبر للربح وزيادة على ذلك فان الوسائل الاحتكارية تصبح سوء تخصيص عوامل الانتاج .

ويؤدي الاستخدام الكامل للموارد الطبيعية وتخصيصها مفروضة من الكفاية لمعادلات الانتاج الى انتواف الدولة من افضي تدويها الانتاجية الكاملة ، فالتبادل في ظل عوامل الانتاج يمكن ان يزيد من الدخل الحقيقي ويبقى للدولة في اي وقت ان تصل الى حدود اقصى انتاج ممكن وليس كل الدول الفقيرة تكون بعيدة بدرجة غير عادية عن هذه الحدود اذ تتعدد كل عناصر التأخر لجعل اقتصاد الدولة بعيداً جداً عن الحرية ، فالجمود

الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي يتحول دورة مرض عوامل الانتاج غليلة لا يحدث تغيير كبير في الانتاج استجابة لتجميع الاسعار والدخل .

ب ـ التوازن الاقتصادي الساكن :

يمثل الشكل الآتي الدورة الاقتصادية الساكنة :

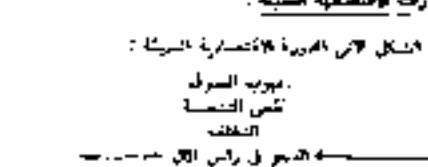

ولقد هذه الصورة أن الانتاج العام منخفض وقد بدد اشباع الرغبات الاستهلاكية لا نهائي الا دخلي قليل للجميع راس المال ، ونظرا لانخفاض مستوى الدخل الحقيقي في البلدان المتخلفة فان الادخار يكون ضئيلا ويرجع انخفاض مستوى الدخل الحقيقي الى نقص مجموع راس المال والاوقل عرض السوق لانها ، كما ينتج انخفاض مستوى التحزين من راس المال من هبوط مستوى الدخل الحقيقي ، وعلى ذلك فالعجز في الموارد الطبيعية بالاضافة الى هبوط القوة الانتاجية هما السببان الرئيسيان لفقر الدول المتخلفة .

وانخفاض مستوى الدخل الحقيقي يمكن ان يكون سببا ونتيجة لهبوط مستوى الطلب ، لان انخفاض الدخل الحقيقي يؤدي الى هبوط مستوى الطلب على السلع الذي يؤدي بدوره الى قلة الاستثمار ومن ثم الى تعجز راس المال ، وقد يضاعف نوع آخر من المعاملات الاقتصادية السيئة وهو عدم تطوير الموارد الطبيعية والتأخر الاقتصادي الساكن ، فتطوير الموارد الاقتصادية يتوقف على سلوك الموارد الانسانية الناجحة وكلما ازداد تأخر السكان اقتصاديا كلما قل تطوير الموارد الطبيعية ، لسبب الامية ونقص المهارات وقلة العلم والمعرفة وجمود عوامل الانتاج فقل الموارد الطبيعية المتوافرة غير مستغلة او مستغلة بدرجة منخفضة او بسبب استعمالها فالموارد غير المكتشفة اذن نتيجة وسبب لتأخر السكان

وقلة درجة الحياة الاقتصادية لسكان الدول الفقيرة التي تظهر فيها التعاملات الاقتصادية السيئة فانها تحقق اسفل سلم الدخل القانعية

الصغير من المستثمر المستغل بطلاسة الأرض من فروق الدخل المستمر وهم هؤلاء جميعا من مصرة تحكم العادات والتقاليد في حياتهم الاقتصادية تهم بما يملكون المنتجات الزراعية التي ينتجونها وعلاقاتهم الحرفية من الصعوب لا يعتد بها وصافي لدخارهم بكاد يكون معدما وطبيعتهم على السلع الاستهلاكية ضئيل جدا وليست لديهم الرغبة في الهجرة أو المبالغ التي تمكنهم من الهجرة الا ما ستحدث لهم فرص أحسن للكسب ، وفي أغلب الأمر تجد الأسرة ذات الدخل المرتفع وهم كبار ملاك الأراضي وهؤلاء تكون جزءا كبيرا من دخلهم على السلع الاستهلاكية التي تعيش طويلا كالثلاجات والأجهزة الكهربائية المستوردة من الخارج ، كما أنهم يشترون مبالغ طائلة على أثاثة المنازل الفخمة أو في شراء الأوراق المالية الأجنبية كما أنهم في بيوتهم ومواعيدهم يجعلون يحتفرون أو يحفرون الشاطئ الصناعي بالقرية الوسطى ما عدوها ليس قليلا في هذه الفئة نتيجة نمو التجارة والنشاط التنظيمي التي يمكن أن يستمر من هذه الفئة نتيجة نمو التجارة في السوق الداخلي أو نمو الخدمات التي لها طلب متصاعد وسط حصول دون استغلال هذه الفئة بالضرورات الصناعية بسبب حصول أفرادها على الأموال الكثيرة وعدم وجود الفنيين الحرفيين أو المدربين ذوي المهارة من بين السكان . ولا يقتصر أثر النشاطات الاقتصادية السيئة على القطاع الخاص في هذه البلاد بل يمتد أيضا إلى القطاع الحكومي ، والتحصيل بالتنمية في الدول الفقيرة المحافظة بسبب التشابه على الطرق التي تتمثل في هذه التعاملات .

٢ ـ القوى الدولية :

تشير النظرية الكلاسيكية الجامدات التجارة الخارجية لاقتصاديات الدول الفقيرة على أنها تتفق تماما مع تكاليف الانتاج المقارنة وأنها تعطيات المزايا النسبية التجارة تستفيد كل الدول المشتركة في التجارة ويتسلل الدخل الحقيقي العالمي إلى أقصى حدوده ويتحسن موقف الدول الفقيرة من حيث الثروة بحصولها على نصيب كبير من الأرباح عن طريق التجارة الدولية وهذه النظرية تفترض ضرورة تساوي سعر الانتاج الخاص ـ الحدي مع سعر الانتاج الاجتماعي الحدي ـ وان شروط التجارة الدولية تظل ثابتة ولكن هذه الافتراضات لا تتفق مع الواقع وعلى ذلك فتطبيق هذه النظرية لا تنطبق على الدول الفقيرة لان شروط التجارة الدولية لا يمكن أن تظل ثابتة بل هي دائمة التحرك والتغير وكما في بعض الاقتصاديين أمثال الراكسيين وغيرهم يتوزون أن استغلال الدول الغنية للدول الفقيرة يجعل أرباح التجارة الدولية تعود بصفة رئيسية على الدول الغنية القصية ويدخول الدول الفقيرة في مجال التجارة الدولية تصبح نظامها الاقتصادي تابعا يعتمد على القطاع

الاقتصادي الخاص بالتصدير يصبح منفذا وقائيا ، بينما تظل بقية القطاعات غير منفذة وقائية وبذلك يصبح النظام الاقتصادي القسم لمجازا نمو الانتاج الخاص بالتصدير بينما لصبح سلعا المنتجات الأخرى جميعا ولا يستطيع الا جزء صغير من المنتجات السلعة التصدير داخل الدولة ولا يكون هناك تطبيق في القطاعات الاخرى للتقدم الفني الذي يتم في قطاع التصدير ، كما ان زيادة التصدير لايكون لها اثر عليمي في بقية القطاعات ، كما ان النشاط التنظيمي لا يمتد من قطاع التصدير الى بقية النظام الاقتصادي ، كما ان التجارة الخارجية لا تؤدي الى المساواة بين اسعار وسعر عوامل الانتاج في النظام الاقتصادي العام ، كما ان الاعتماد الى حد كبير على التصدير يعرض الاقتصاد الدولة الى ضربات الصرف الحادة الخطيرة من حيث الطلب والاسعار وبذلك يصبح النظام الاقتصادي غير مستقر ويتأثر ميزان مدفوعات الدولة طرفه غير مأمونة وعلى العموم نلاحظ ان التنمية في الدول الفقيرة المتخلفة تلك محظورة بالرغم من الاستثمار الاجنبي والدخول مشروعات اقتصادية اجنبية في هذه الدول .

ولكن نتساءل اذا لم تكن مجال التصدير بتشجيع وتنشيط بقية القطاعات الاقتصادية في هذه الدول ؟ ان الصعبة القائمة بأن شروط التجارة قد تدهورت بالنسبة للدول الفقيرة يرجع عام خلال القرن الماضي ليست حقيقة تماما ، وحتى اذا سلمنا جدلا بان الدول المتخلفة لم تصلن خسارة في الدخل الحقيقي بسبب ذلك فقط وزيادة على ذلك فالمهم الآن هو الاحداث المستقبل لشروط التجارة ، ويعتقد بعض الخبراء انه ستكون هناك فترة سيئة في المعروض من المواد الاولية في العالم وعلى ذلك سيكون هناك تحسن في شروط التجارة بالنسبة لهذه الدول ، وتؤدي الدورات الاقتصادية القصيرة الامد في شروط التجارة الى اعاقة السير الاقتصادي فقي لفترات الرخاء العالمي ترتفع اثمان المواد الاولية بمعدل اسرع من اثمان السلع المصنوعة فتحسن شروط التجارة بالنسبة للدول الفقيرة ، ومع تدفق النقد الاجنبي لها للصادرات يصبح اهل البلد الغنية نسبيا ولا يهتمون بالتنمية الاقتصادية وعندي تظهر متطلبات النقد الاجنبي على استيراد السلع الاستهلاكية ، كما ان ذلك يؤدي الى حدوث تضخم نقدي في الداخل مما يؤدي الى سوء تخصيص نفقات الاستثمار الداخلي وتحدث مشاكل موقتة بالنسبة لميزان المدفوعات ، وفي فترات الكساد عندما تنخفض اسعار السلع المصدرة وعن التحسن من النقد الاجنبي لا تستطيع الدولة ان تلتزم باستيراد المعدات الرأسمالية الضرورية ، ومن العوائق الدولية ضد العمل الذي يحدثه الاستثمار الاجنبي الذي يؤدي الى تدمير قطاع التصدير فقط دون بقية القطاعات ، كما ان مساهمة المشروعات الاجنبية في التنمية الاقتصادية بالنسبة للعدد تكون ضئيلة

جدا بعد استقطاع الارباح وفوائد رأس المال الاجنبي ومرتبات الموظفين الاجانب ، كما ان اجتذاب الزارع الكبير لعدد كبير من العمال غير المهرة ذوي الانتاج الحدي المنخفض لا يؤدي الى رفع الاجور المنخفضة الا بنسبة بسيطة فقط ، وعلى ذلك فبالرغم من ان الدول الصغيرة المتخلفة غالبا ما تتنافس التنافس الكبرى لجذب الانتاج الخارجي وتحسنت على الاستثمار الاجنبي فان الفرق المتاح للارباح من الاستثمار الخارجي والاستثمار الاجنبي الذي يتحقق وبالتالي كل هذا ضئيلا بالنسبة للاقتصاد وحتى ذلك فالكسرية المتبقية هي التي تتسرب بعيدا عن اطراف تجمعات المقاطعات المختلفة وحتى حيث الاسواق والمقاطعات السيئة والقوى الدولية فحسب فيجب ان تدمج أيضا العلاقات المتداخلة عبرها .

الباب السادس عشر

المتطلبات السياسية للتنمية الاقتصادية

ان الفوضى والصراع داخلية في الدول المختلفة لا يستطيع مخططو التنمية الذين شرحنا من بعض تخطيطات ودراسات النواحي التاريخية والاجتماعية والنفسية والسياسية .

١ ـ القوى الوطنية :

يجب ان تقوم عملية التنمية على اساس وطني في نطاق المجتمع في الظروف المختلفة الا لا يمكن أن نعرض طبقا من الخارج ، فالقوى الخارجية يمكن ان ترتبط وتسهيل عمل القوى الوطنية ولكنها لا يمكن أن تكون بديلا عنها ، وقد تجد بعض القرارات مؤيدة مساعدة خارجية ولكن هذا لا يضمن استمرار التنمية وذلك لان التنمية تستمر فقط اذا زاد الدخل عن طريق القاعدة العريضة ما لم تكن هناك دوافع داخلية كافية ، وهذا لابد لعملية التنمية أن تكون شاملة وطويلة الامد فيجب ان تكون لها اساسا على قاعدة داخلية والا فان التنمية تصبح فكرة لامد وغير طبيعية ، كما في الاستغلال العلوي عند تطوير الموارد الطبيعية اكثر من احتياجاته بتقدم الاهالي ، وعلى ذلك فيجب ان تكون برنامج الادارة والتنظيم لعملية التنمية مستمدة الى اساس داخلي متين : فما لم تتم التنمية على تنظيمات نابعة من داخل الدولة المنطقة فمن غير المحتمل ان تستمر القوى الدافعة للتنمية الى امد بعيد .

٢ ـ تنمية السوق الشعب :

لتنظيم السوق من عيوبه يجب زيادة الانتاج بقرض السوق وبعده الاستفادة من عرض النقود بالقدرة الانتاجية في نطاق الميزانية الاستثمارية والموارد الموجودة لذلك يجب الاقلال بقدر الامكان من الوسائل الاستثمارية في مجال الانتاج التوسع وتوسيع الصرف الكلية وتسهيل تسهيلات الائتمان في متناول الزارعين وتعدد التجار وتشجيع اصحاب الاعمال اي يجب ان ينظر الاقتصاد نحو استخدام الموارد الناقصة بدرجة اكبر من الاستغلال والقدرة ، ومن الضروري تشجيع الجيد وبعض اللوازم لزيادة كمية الخارج الانتاجية وتحسين السلع الانتاجية فلكن والتعرض مستوى الكفاءة الانتاجية ، وبذلك يمكن التقدم الاقتصادي في قطاع من القطاعات الى يمتد الى القطاعات الاخرى ، كما يمكن التشغيل الكلي والتحسن الاقتصادي التقدم ان ينتقل من قطاع التصدير الى بقية انحاء الاقتصاد

الاقتصادي وصعود الارباح الناتجه من التجاره الخارجيه ماعدا فيما يتبع انتظامات الاستعمارية .

٢ — تجميع رأس المال :

يتفق معظم الرأسماليين على أن تجميع رأس المال المدخر هو احدى الضرورات الكبرى لتنمية الاقتصادية ويقتضي ذلك زيادة في حجم المدخرات المحليه ونظاما ماليا راشدا يمكن المستثمرين من الحصول على الموارد لم تهيأ عملية الاستثمار لكي تستخدم الموارد لانتاج السلع الرأسمالية ووجود بنيان مالي متين مهم في احداث التأثير في حجم وتخصيص رأس المال وتسيير المدخرات نحو الاستثمار المنتج ، فيجدون مدخرات حقيقية اساسية على الزيادة المتجدده قد يولد التضخم ، ومن النقط الاساسية ان تكاليف الخدمية يجب ان تحدد على اساس حقيقي لا على اساس نقدي ، والتكاليف الحقيقية هي تكاليف الموارد التي يجب ان تعبأ لتنفيذ برامج التنمية والمدخرات الخارجية والداخلية والموارد المتعلقة والمدخرات الاجنبية لسد الفجوة والسلع والخدمات الاضافية التي يريد الطلب عليها خلال الانفاق على التنمية ، وزيادة الانتاج بصفة عامة يحتاج الامر الى زيادة المدخرات ، الى تجميع رأس المال بدرجة اكبر

وتقدر المدخرات المحلية اللازمة للاحتفاظ بالمدخل الفردي مع زيادة عدد السكان ١٪ بمعدل متراوح بين ٤٪ و٥٪ من الدخل القومي علما بأن عدد السكان اذا يزيد ١٪ وتعبر المدخل الفرد ان يرتفع ٢٪ فانا نحتاج في هذه الحالة الى معدل ادخار بمقدار ٦٪ الى ٧٪ في الدول المتخلفة وقد قدر عدد من خبراء الامم المتحدة ان نسبة رأس المال الى الانتاج في الدول الفقيرة تتراوح مابين ٢ : ١ و ٥ : ١ ولكا تريد الدول الفقيرة ان تكتسب اقتصادياتها نموا ذاتيا في الامام فيجب ان يرتفع معدل صافي الاستثمار من مستواه الحالي المنخفض البالغ ٥ر٣٪ من الدخل القومي الى مابين ١٠٪ و ١٥٪ من الدخل القومي كما هو الحال في الدول المتقدمة .

وتزيادة معدل الاستثمار يمكن زيادة الادخار بالحد من الاستهلاك الداخلي عن طريق زيادة الضرائب بشرط الا يؤدي ذلك الى الاقتطاعات الاضافية الى زيادة النفقات الاستهلاكي للافراد او التجنيد من سبلها المعادلة والطريقة الثانية هي اجتذاب المدخرات من الاجانب عن طريق الاستثمارات المباشرة والطريقة الثالثة هي الحد من استيراد السلع الاستهلاكية واستيراد سلع انتاجية بدلا منها ومن طريق زيادة تكوين رأس المال لازالة البطالة المستترة من القطاع الزراعي وقطاع الخدمات البائرة بتحويل العمال الذين سلخ بتاجهم الحدي درجة

المصدر من القطاع الزراعي الى قطاعات اخرى كانشاء الطرق وتطويرها الزراعي والبناء حيث الانطلاقة للتصنيع زيادة في راس المال الذي يتساءلون به تم عقد طريقه الاقتراض من الخارج يجب ان يستخدم القرض في انتاج سلع استثمارية وقد يؤدي قطاع التجارة الخارجية الى تجميع راس المال وذلك عن طريق زيادة الفائض الناتجة من التصدير وعليه الزيادة يجب ان تتحقق بواسطة الوسائل الواقيه من زيادة الاستهلاك .

والحصول على اكبر فائدة من تجميع راس المال يجب ان يكون لدى الدولة القدرة الكاملة لاستيعاب راس المال ويجب ان تحترز لتحقيق القدرة الاستيعابية وفق الفن الصناعي .

٤ ـ معايير الاستثمار :

ان المعيار الأهم للتنمية يجب ان يكون معيار القدرة الاستيعابية ويجب ان يكون الاستثمار في صفة اقتصادية اذا توجد فائض يؤدي الى زيادة التنمية، فمثلا يقصد بالمعيار العام :

ان القاعدة العامة للقدرة الاستيعابية هي انه يجب ان تتجه الاستثمارات التي تعمل فيها القدرة الاقتصادية الاجتماعية الحدية الى اعلى حد والذين يدافعون عن هذا الرأي قد توصلوا الى اثنان نتائج يعتبرونها كشرط لسياسة الاستثمار وهي :

١ ـ يجب ان يخصص حجم معين من الاستثمار بطريقة تؤدي الى الحصول على الحد الاعلى لنسبة الانتاج القائم الى الاستثمار .

٢ ـ يجب ان تختار مشروعات الاستثمار التي تؤدي الى الحصول على اعلى حد من نسبة العمل الى الاستثمار .

٣ ـ الهدف من الضغط على ميزان المدفوعات يجب ان يخصص الاستثمار بطريقة تؤدي الى الوصول الى اعلى حد نسبة الصادرات الى الاستثمار . وعند استخدام هذه المبادئ يجب ان نأخذ في حسابنا ان التنمية عملية دائمة الحركة والتغير تشمل تغييرات في حجم وخصائص السكان والاذواق والمعرفة الفنية العامة والعوامل الاجتماعية والتنظيمية .

ويجب ان يتجه الاستثمار نحو تنشيط النمو في النظام الاقتصادي ويركز في قطاعات مركزية لتعظم زيادة وسرعة التقدم الاقتصادي بجانب ذلك يجب تفضيل مشروعات الاستثمار التي تؤدي الى نفس الاستيراد وزيادة التصدير اذا امكنا تؤدي الى زيادة النقد الاجنبي اللازم

الاستيراد معدات الانتاج الاساسية . وردا طرحا الى النظام الاقتصادي على انه وحدة متكون من اجزاء متصلة متداخلة فمن الواضح ان الاستثمار يجب ان يتم في جبهة عريضة حتى يمكن الاجراء المتناسق الاقتصاد ان نسير الى الامام متوازنة ولذا حدث الاستثمار في مجموعة من القطاعات التي السوق بدرجة عامة الان قيام صناعة مايؤدي الى خلق سوق لانتاج صناعة اخرى فلا بد من قيام توازن بين الاستثمار في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي كما يلزم قيام توازن بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية وعند توجيه الاستثمار يجب الا ننظر الى جانب منتجات الانتاج فقط بل الى وجود سوق يمكن ان يستهلك الناتج .

وهذا كانت الوظيفة الانتاجية تسمح بامكانيات التبادل بالراسماليين العمل وراس المال بل احسن الطرق لخلق مايمكن معرفة هي ارخصهما من وجهة النظر الاجتماعية وربما ان سعر العمل الاجتماعي في الدولة فقيرة يميل الى الانخفاض عند مقارنته بسعر راس المال فترتفع نسبة العمل الى راس المال عند عملية الاستثمار .

٥ ـ الانخفاض راس المال والاستثمار :

ان لكل دولة قدره محدودة على انخفاض راس المال وهذه القدرة يحددها وجود العوامل الانتاجية الكمية التي تتعارض مع راس المال والمستلزمات التي تطلبها تحقيق التضخم والاحتفاظ بتوازن المدفوعات

واثر متوقف من ندرة الدولة الفقيرة على انخفاض راس المال هو مقدار الفائض الذي يمكن استغلاله من الموارد الجغرافية لتحريك العمل وتعبئة وان كل تحقيق على هذه المتطلبات يجب اختيار الاستثمارات بدقة وعناية حسب معايير الاستثمار الحكيمة كما يجب العناية بالعامل الزمني الذي يمكن لجهاز التضخم النقدي واختلال التوازن في ميزان المدفوعات .

وفي الدولة الفقيرة حيث التضخم المتفشي بالقدرة الاقتصادية انه يكون نتيجة لزيادة النقد الناتج عن تمويل الاستثمار من طريق الائتمان وقد تعجز حكومات الدول الفقيرة عن التحكم في التضخم النقدي عن طريق سياساتها النقدية والمالية وعدم قدرتها على مقاومة زيادة النفقات على المشتغلات الحكومية لتمويلها الضروريات الاجتماعية كما ان ارتفاع مستوى الاسعار العام قد يعوق الكفاية الانتاجية لان قوى التضخم من المحتمل ان تؤدي توجيه راس المال للجميع وقد يصعب وضع حد التضخم أو وقفه فجميع وسيلة من وسائل الاستثمار التي تحسن كفاءة

من الاسراف والاتلاف كما ان ارتفاع الاسعار قد يوجه المدخرات نوعيا فبدلا من استخدامها في المشاريع الاكثر احتياجا لتستخدم في مشروعات قصيرة الامد تضمن حلى منحر الجارفة وسهولة الحصول على الارباح الناتجة عن التضخم الامر الذي يقلل من اهمية التنمية والتقدم في الانتاج .

ويجب ان يدائر معدل التنمية بمدى الاحتياطات بطلاقة متوازية بين انتاج الصادرات مضافا اليها مقدار الاستثمار الاجنبي الذي تستطيع الدولة وبين مستلزمات الاستيراد مضافا اليها استخدام الاستثمار الاجنبي ويمكن للدولة ان تلجأ الى تمويل التنمية عن طريق التضخم اذا كانت الحكومة هي المسئولة من تمويل العبء الاكبر من برنامج التنمية والذي لابد ان يتم في مقدوره ان يحد من التضخم وتضع من التشوه الى جميع القطاعات وبواسطة الاشراف التام يمكن للحكومة عندئذ ان تمنع احتلال التوازن في ميزان المدفوعات لجعل حدوثه عن طريق الاشراف المباشر على الاستيراد وفرض القيود على القطاع وفرض العراقيل الاقلال من الاستهلاك والاشراف على الاسعار والاجور .

٦ ـ القيم والمنظمات :

بما لاشك فيه ان العوامل الاجتماعية والنفسية لعملية التنمية تقص الاهمية التي للعوامل الاقتصادية فلا بد من خلق حاجيات ودوافع وطرق انتاج وتعليمات جديدة اذا اريد للدخل القومي ان يزيد بمعدل أسرع ويمكن لعلماء النفس وعلماء الاجتماع ان يساعدوا مساعدة مفيدة في التنمية بتقويمهم مدى امكان تطبيق الاحصائيات الاقتصادية في خلق التنظيمات الثانية والى اي حد تحتاج هذه التنظيمات الى التغيير ويجب ان نعرف الى اي حد يمكن احداث التغيرات المطلوبة في التنظيمات مباشرة عن طريق التعليم والتدريب والتحول والى اي حد يمكن احداث هذا التغير بطريق غير مباشر بواسطة المؤثرات الاقتصادية التي تحدث انقلابا في القيم والتنظيمات التي تعوق التنمية كما يجب ان يكون التغير تدريجيا وغير عنيف حتى لا يحدث نوعا من التذمر ويمكن الاستفادة من النظم والمؤسسات القائمة للحقيق تقدم سريع بدلا من محاولة خلق النظام الكفء واحلاله على عجل .

ومن العوامل الاجتماعية التقافية الهامة . زيادة القدرة التنظيمية وزيادة عدد التخطيط والتوسع التقدم الاقتصادي وبالتالي ذلك عن طريق خلق البيئة المناسبة والتشجيعة التي تدفع الى الاختراع والابتكار فلا يكفي ان يكون هناك افراد متحمسون الرغبة في ممارسة

النشاط التطوعي بل يجب ان تكون مهمتها الاساسية وان تتسع لهم الفرصة لعمل ذلك عن طريق ايجاد اطار من النظام العام والاستقرار ومعاونة الطرق الشرعية وتكفل سيادة دائمة لضمان توافر قواعد عادلة ومالية مناسبة .

ويمكن القول بصفة عامة ان المسائل الاقتصادية الخاصة بالتنمية تعتبر بسيطة نسبيا بالقياس الى المسائل الاجتماعية الاهم والاعمق المتعلقة بالصراع وبمراعاة الاوضاع الثقافية والانظمة الاجتماعية في الدول الفقيرة منذ نشأ غالبا وغايات اقتصادية محددة يراد انجازها فالهدف تغيير النظام الاقتصادي لحساب بل يجب ايضا تحرير النظام الاجتماعي المتمثل في التنظيمات الكبرى كنظام الطبقات والاسرة والحياة الريفية وبيروقراطية وادوار العلم حتى يمكن جعل التركيب الاساسي اكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية .

الباب السابع عشر

نتائج السياسة الداخلية

تحتاج كل دولة الى سياسات معينة خاصة بالنهوة الاقتصادية تلائم خصائصها الذاتية وظروفها الداخلية وسنقتصر بحثنا في هذا الباب على اقتراح بعض خطوط العمل الفضلى تلك العلاقة العامة بالتنمية وتحاول تقدير مزاياها وعيوبها النسبية .

أ ـ دور الحكومة :

ان مساهمة الحكومات في البلاد سعيد التنمية وتوجيهها في الدول المتقدمة اقتصاديا كانت مختلف من دولة الى اخرى ففي البابان والمانيا والاتحاد السوفييتي كانت الحكومات بدور رئيسي فعال بينما كان دور الحكومات في انجلترا والولايات المتحدة محدودا .

وهناك اتفاق عام بين الاقتصاديين على ان العمل الحكومي الحاسم بالقوة والنشاط امر ضروري للتعجيل بالتنمية في الدول المتخلفة فلا يمكن للتنمية في طروفها الحاضرة ان تكون تلقائية كما كانت في القرن التاسع عشر ومن المتعذر ان العمل الحكومي وحده له من القوة والمجال مايمكنه من التغلب على العقبات التي تحد من التنمية في الدول المتخلفة ومجالات مفتوحة للعمل امام الحكومة منها انشاء الاسواق عن طريق قوانين تنظيمية ملائمة ومنها القيام بالمشروعات الانشائية في القطاعات التي يكون فيها الربح ضئيلا والمخاطرة كبيرا مما يؤدي الى عدم جذب المشروعات الخاصة ومنها ان تحل الحكومة محل القطاع الخاص وتنفيذ المشروعات التي لو تركت لهذا القطاع لتم انجازها بدرجة غير مرضية كما ان الوجبة الحكومي مطلوب للتمويل بالاقتراضات التضخمية والتنمية المتوازنة .

وهناك رأيان فيما يختص بتدخل الحكومة في التنمية الاقتصادية الرأي الاول يعيد قيام الحكومة بالتخطيط ووضع برامج التنمية الشاملة ولو تولى التخطيط فنيون رئيسيون لان تحقيق ذلك يتطلب سرعة وبنسبة عالية ويجب ان تضمن خطة التنمية الاهداف المحددة للانتاج مع ايضاح الزيادة في انتاج السلع الضرورية وميزانية مالية تشمل مشروعات الاستثمار العامة وتضمن بهذا ميزانية الاستثمار القومي المقترحة تمويل النفقات الحكومية على التعليم وتعريب القوى العاملة والعناية بالصحة العامة كما تتضمن الاجراءات النقدية التي تتحكم في

نشاط الأفراد الخاص وفي المشروعات بل المنظمات التي تضمن حسن الادارة وترشيد أوجه النشاط المختلفة في تحقيق الأهداف الموضوعة في الخطة أما الرأي الثاني فيعتقد أن يكون دور الحكومة بالنسبة للقطاع الخاص دورا ايجابيا وان تعتمد على الطريقة التي يعمل بها السوق الحر وعلى المغريات الخاصة وان تقتصر عملها على خلق البيئة المشجعة وتقدين برامج التنمية التوجيهية حتى وأيهم انه لكي يتحقق برنامج التنمية فورا فانه يتزم ان نحدد نوجب التحقيق بسرعة وفق معدل واضح لان التطور البطيء لا يمكن ان يتبع ان وجهة الطلبات التي تصادفه وما لم يتضمن برنامج التنمية تغييرات واسعة على تكوين عملية التنمية من أن تصبح شاملة وذات قوة دافعة وذلك يستلزم ان يكون الاستثمار الكلي واحدا أهمية العامة على مدى كبير ويرجاى استمرار هذا المبلغ أن يكون تدخل الحكومة تدخلا مباشرا وان تدول جميع مشروعات التصنيع وضع خطط التنمية الاقتصادية بعيدا التنمية الفكرية عن رأيهم أن سير وتقدم العمامة يجب أن يكون نتيجة التوسع في نطاقات النظام الاقتصادي الاخرى بدلا من أن تكون نتيجة التغييرات الحكومية في القطاع العمامي ليجب أن تبدأ زيادة الدخل من القطاع الزراعي عن طريق وسائل الانتاج المختصة والاكثر كفاءة وعن طريق بعض الاستثمارات الكفيلة العزلات ووسائل اخرى وتنام الطرق من مواطن الانتاج الى الاسواق ويجب أن تكون التنمية الصناعية من بطيء، الامر متكيلة للزراعة كالانتباه الصناعات الريفية والصناعات الزراعية وتشجع ذلك النشاط الصناعي والمتعادة من الزراعة الى القطاع الصناعي ذاته . وفي المناطق الصناعية الحضرية يجب أن تحتفظ الحكومة على تنشيط الاطار العام وخلق الجو الملائم للنشاط التنظيمي الخاص وفي الواقع عمل كل دولة أن نظر كيف ترسم الخط الفاصل بين نطاقها العام ونطاقها الخاص من الناحية على اساس أهدافها الخاصة مع مراعاة نتائج التجربة وحسب قابليتها الزمني وظروفها الاقتصادية العينة وامكاناتها والقدرة الادارية لحكوماتها .

٢ ـ التعليم والصحة :

في التوسع في الخدمات التعليمية والاجراءات الصحية في الدول المتخلفة جزء من المشكلات التي تقوم في سبيل التنمية الاقتال من المختلف والتأخر في السكان وزيادة درجة حركة المهن وزيادة المشروعات الاجتماعية وتسهيل الابتكارات وكل برنامج التنمية يعترف بالحاجة الى توسع في التعليم العام ويجب أن تعطي الجهود التعليمية بجزء مبادئا وزيادة درجة التعلم إن التعلم ما هو الا وسيلة من وسائل التربية والتعليم في كل مستويات الحياة والتحصيل بالتنمية يجب أن يكون الهدف الهام للتعليم هو احداث تغيير في كل افراد المجتمع ويجب أن يكون التعليم على صلة بالتعديلات في البيئة الثقافية الاجتماعية حتى يعم الانسان في الجهات الجديدة والمتطلبات سبعة الرغبة في التغيير وتنشيط الناضج الى الاخذ بالطرق الحديثة .

ويزداد التحمس في رأي المال البشري والذي قد تكون الموارد المخصصة للتعليم على حساب الاستثمار الآخر. ومن رأي فريق آخر أن الدول المتحدة أن الدول النامية في مراحل معين الاستثمار في القوى البشرية منذا حتى الاستثمار في المواد المادية وفي كثير من الأحوال يؤدي الاستثمار في القوة البشرية الى زيادة أكبر في تدفق السلع والخدمات مما له يؤدي اليه الاستثمار في رأس المال المادي وهناك ثلاثة مجالات يجب ان يكون لها الأسبقية من حيث النفقات على التعليم وهي التوسع في التعليم الزراعي عن طريق البحوث وتعليم الكبار عن طريق التدريب على المهارات الصناعية والتدريب على مهارات الاشراف والادارة .

ومن الواضح ان رفع مستوى التعليم العام والتوسع في التربية الأساسية لهما أثر كبير في تسهيل عملية تدريب العمال الفنيين كما ان مسير الأمية وارتفاع مستوى التعليم الابتدائي العام يجب ان يكون من الأهداف البعيدة المدى التي تطلبها التنمية الاقتصادية العاجلة ويجب ان توجه جهود كبيرة للتعليم المهني والتدريب المتخصص من أجل انشاء الأساسية الفرعية وبعد التوقف على الطبقات اعدادها العامة بقلة العاملين في الطبقات. الرئيسية الهامة يجب ان يوضع نظام للتعليم يصل للتكلفة العامة وهي العمل على ايجاد علاقة صحيحة بين التعليم العام وبين مرحلة الاعداد للتعليم المهني وبين التعليم المهني والتدريب الفنيين في مختلف انواع الوظائف - ومن الضروريات التعليمية الكبرى زيادة عدد قوى القوة والمعرفة الادارية حاذا اريد لبرامج وسياسات التنمية ان توضع بدقة وان تنفذ بصفة وكفاءة يجب ان يكون هناك مرتفعون متكونون دور مهارات ادارية وان يكون هناك رجال العمال دور مهارات في التنظيم والاشراف .

لا يقل مجال التربية الهامة أهمية عن مجال التعليم اذ يجب الاهتمام من جهة الاعراض وتحسين الصحة الوقاية القوة الانتاجية وكفاءة العمال ويستلزم ذلك زيادة عدد المساعدين في الارياف وتدريب القابلات وتنظيم حيثما من الاهتمام بالصحة والقضاء على مواطن البطالة الرقابة والمراقبة وتزويد الأماكن الكثيرة بالمياه النقية والمجاري والازالة الاحياء القمامة الصحية وتحسين وسائل الاسكان .

ومن ربحية زيادة التدخل الفردي الصحي تعتبر الاعراض الصحية عملا ما عديم فهي تجعل عملية الصحية سهلة بتحسين انكوة العاملة عن جهة توفيها وصحتها وتكلفتها من الوقت حاله تجعل الحاجة الى التنمية اقوا عادا وعلما بسبب السو في عدد السكان اذ يتبع التحسينات الصحية نقص في نسبة الوفيات وما لم تقل نسبة الوالد بنفس المعدل تحدث زيادة سريعة في عدد السكان . حاذا امكن الحد من نمو السكان فان معدلا مرتفا من مجالات التنمية سيرفع مرتفع مستوى التدخل الفردي مما يسهل عملية التنمية وعلى ذلك فالتحكم في عدد السكان يتطلب مجهودات سنيعة على الدراسة للقضاء عن القدرة التناسلية ويجب على الهيئات الصحية العامة

ان تتوافر فيهم الميلم بالأبحاث العلمية اللازمة لايجاد الوسائل البسيطة والفعالة للتحكم في السيل عن طريق جعل الطرق الفنية لمنع السيل من متناول الجميع وكذلك الحصول من جانب الحكومة على تغيير وجهة مقر السكان من خلال هذا الوضع وخلق البواعث القوية التي تحفز التأثير على الأفراد بصدد تطبيق الأخيرة وغير ذلك بين السكان من الوجهة على الأخص كما تعلمت حكومتنا فيما التي استعانت بالهيئة الصحية الفاشية في مدة السيل .

٣ ـ المنافع العامة :

يجب أن تعطي الحكومة أسبقية كبرى إلى التوسع في طرق النقل والمواصلات ووسائل توليد القوى ومواردة المياه وأعمال الصيانة والطرق والسكك الحديدية والموانئ ووسائل الاتصال ضرورية لإيجاد شبكة أساسية من النقل والمواصلات كمكن النسبة الاقتصادية المستقبلة من الأمر عندما كما أن للمشروعات الفردية الخاصة تنظر من الدولة تدبير رأس مال التشغيل العام وطالما أن الاستثمار في رأس مال التشغيل يوجه الأهمية للتوسع في النظام الاقتصادي العام فإن تدبير هذا المال لا يعني المستثمر الفرد بل يجب على الحكومة أن تدبره وإني ذلك لا يستلزم أن تتوسط الحكومة في القيام بالاشغال العامة التي ليست ضرورية أو التي تكلف نفقات باهظة لا تتناسب مع الفائدة التي تعود منها كما يجب على الحكومة ألا تعهن في توجيه رأس المال الموجود في الأشغال العامة إذا استطاع أن يكون أكثر انتاجاً إذا استخدم في الزراعة أو الصناعة أو لأي نشاط آخر .

الباب الثامن عشر

تابع لتاج شريحة اقتصادية

يختص هذا الباب بدراسة بعض الاعداد والطرق التي لتحسين المقومة من تطلعات نمو لطاقة التعليم واهميته والتعليم الجامعة -

١ ـ التقدم الزراعي :

يستلزم نمو الانتاج الزراعي زيادة مادة الاقدان ويتطلب زيادة الاقتصاد في استعمال التحسينات الفنية في طرق الزراعة ونوعي عنصري الكفاية للعمال الزراعيين ويمكن ان يتم ذلك عن طريق التعليم العلمي وتعميمه للمعدات والآلات الحديثة والاصلاح الزراعي ، والتوسع في مساحة الارض المزروعة يجب القيام باستصلاح الاراضي وتحسينها ، ويرمي التعليم الفني الى تعويد الناس بما يمكن انجازه بواسطة الفنون فالزراعة الحسنة والى توريد العمال بالمهارات اللازمة لاستخدام الطرق الزراعية الحديثة كما يشمل التعليم الفني البحث العلمي لتحسين انواع النباتات والبذور وسلالات الماشية والحصاد على الآلات الزراعية ومكافحة الحرية والحافظة عليها ويترتب نتائج هذه الابحاث في متناول جميع المشتغلين بالزراعة ويمكن زيادة غلة محاصيل عن طريق استعمال الآلات الزراعية الحديثة وطريقة بشرط ان تناسب مع قدرة الزارعين المالية على شراء الآلات وصيانتها ومع مساحة الارض والطبيعة فكرية التربة والا تكون الارض التي تستخدم عليها الآلات صغيرة عن مراكز صيانة الآلات او الحصول على الوقود اللازم لتشغيلها -

ويمكن زيادة الغلة الانتاجية الزراعية عن طريق اصلاح نظم تملك الارض وحيازتها ويقتضي ذلك الاقرارات الخاصة بالملكية ـ الزراعية وشروط الاستثمار ومراقبة والاشراف على ايجار وسعر اجور عامة جدا في الدول التي تعتبر الزراعة المهنة الاساسية ويجب ان يعد الاصلاح الزراعي لاستغلال الارض الزراعية بصورة كبيرة من المشاريع بحيث توضعات الزراعية تقترب بقدر الامكان من الحجم الملائم للحصول على اعلى مستوى انتاجي ويجب التوسع في عدد الزارعين لرفع مستوى الانتاج -

ويجب لضمان حسن ادارة الارض لانه بدون ذلك لا تكون لدى الزارع الدوافع الى المحافظة على موارد الارض الزراعية او الى تحسين الارض عن طريق الاستثمار الطويل الاجل او الى زيادة الغلة الانتاجية كما ان نظام الزراعة قد يقلل الحافز عند الفلاح الى ادخال تحسينات عن طريق زراعته وفي كثير من الدول المتخلفة يزرع الملاك معهم الى جميع الايجارات دون ان يشيروا او يقوموا بتحسين الارض الانتاجية وقد ادت هذه الاوضاع الى ايجار نوع واحد من الاصلاح الزراعي وبمقتضاه تستولي الحكومة على

للأبنية الزراعية الكبيرة ثم بعد توزيعها في عمليات منفصلة إلى المهاجرين الأوربيين الذين ليصبحوا ملاكا أحرارا في أراضيهم وفي عصر منخفض الإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ الذي حدد بمقدار الملكية التي يمكن لفرد امتلاكها وأعطى الحكومة الحق في الاستيلاء وإعادة توزيع الأراضي الزراعية كما طور وضع حد أعلى لقيمة الإيجارية وكانت الهند وجوابيلا من بين الدول التي أنجزت نظام الإصلاح الزراعي .

وبالرغم من انتشار الأفراد فيما يخص بعض المزارع الصغيرة والمزارع الكبيرة وتفضيل البعض على البعض الآخر فهناك ظروف سيئة تجعل المزارع الصغيرة أكثر كفاءة وفدرة من المزارع الكبيرة فالمزارعون الصغار يزرعون الأرض بصورة مركزة أكثر من كبار المزارع ويؤدي هذا إلى زيادة الناتج عن الفدان في المزارع الصغيرة كما أن المزارع الصغيرة يعمل بها عدد وكثافة أكثر من العامل الزراعي الأجير كما أن المزارع الصغيرة لا تتطلب استثمارا هيئا من الأموال والمشروعات كالتي تلزم المزارع الصغيرة بتوفير عدد كبير من الحيوانات أو الآلات كما توفر هذه المزارع فرص عمل الأجانب والسياسي مما يحد من هجرة الريفيين إلى المدن .

وبالرغم من أن الإصلاح الزراعي من وجهة نظر يحتوي على التركيب السياسي والاجتماعي لكن بينها وحسب نظرة ملكية الأرض الزراعية من حيث كبر المساحات أو تقليلها كما توقف عدد السياسة على النتائج التي يحدثها الإصلاح الزراعي على المستوى العام للإنتاج الزراعي وعلى توزيع الناتج في الزراعة .

وبالإضافة إلى الإجراءات السابقة المطلوبة بزيادة الفدرة الإنتاجية الزراعية يمكن للحكومة أن تزيد من مساحة الرقعة المزروعة بواسطة مشروعات ري والصرف التي لا تزيد من فدرة الإنتاجية الزراعية فحسب بل توسع مجالا لتشغيل العمال للتطلع نتيجة وصول الآلات الحديثة التي تقتصد في العمل ولا سيما عند استغلال الأراضي الزراعية البعيدة واستصلاحها ويمكن أن يكون استصلاح الأراضي مصدر إضافي للضروريات الاستهلاكية الكبرى التي تقلل الرق والتحكم في التضخم وتوليد القوى الكهربائية المائية وبصاحبه توسيع الرقعة الزراعية في تنظيم ضغط السكان من المجتمعات الريفية المزدحمة ويجب ألا تدفع إلى حلة المجال أهمية ادخال التحسينات على عملية تسويق المحاصيل الزراعية حتى يمكن للفلاحين الحصول على الفوائد المتنوعة والمادية وتتضمن تلك التحسين وسائل التخزين ووسائل نقل المحاصيل وتقديم الخدمات الحكومية العامة عن طريق نشر المعلومات عن حالة السوق والأسعار وتتضمن وسائل النقل الفعالة لعملية التسويق ولا يمكن أن تؤدي عملية التحسينات في الزراعة بمعزل عن بقية قطاعات النظام الاقتصادي العام فلا يجب أن يتخذ التحسين في قطاع الحلة والاختيار وقطاع تخصصاتي التكاوية حتى يؤمن الزراع فيه الجديدة كما يجب تحسين وسائل النقل والخدمات العامة وفتح المجال الصناعي لاستيعاب العمال الزائدين عن حاجة القطاع الزراعي .

٢ ـ السياسة المالية :

٢ ـ حتى عن التوسع في السياسة المالية واستخدامها بدرجة معقولة للتمويل والتوجيه في التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة يمكن أن نميز السياسة المتبعة بمعرفة الحكومة وتلقائيا أربع سمات تامة فهي تؤثر في تخصيص الموارد للانتاج وتقلل من توزيع الدخل وتنهض بتجميع رأس المال وتحد من التضخم وبسائر النظم الخاصة بالدخل والديون الحكومية على مرونة حركة عوامل الانتاج مالها تؤثر على تخصيص الموارد ومن جهة ثانية فان ضريبة الأرض وضريبة الملكية يمكن أن تؤثر على نظام تملك الأراضي أما عن الاعفاءات من الضريبة والتسديد فيها يمكن أن تؤثر على توجيه الاستثمار في قطاعات معينة كالاضرابات يمكن أن تحد من بعض السلع فان الضرائب الاعلانية تميل إلى الاعلان المبالغ فيه وضريبة مبلغ أو تشجع الصفقات ذات الفوائد الاجتماعية وتعدل الاحتراعات الخاصة من توزيع الدخل وذلك أن الانفاق الحكومي على التعليم والصحة يزيد من مرونة حركة العمل المهاجرة ويسمح برفع درجات المهارة وتؤثر ضريبة الأراضي على توزيع ملكية الأراضي كما أن نظام الضرائب والاعانات يمكن أن يغير من درجة المنافسة في قطاعات اقتصادية مختلفة .

وتحدد السياسة المالية العامة بالتعويض بتجميع رأس المال والحد من التضخم أهم أهمية في السياسة العامة بالتالي على تخصيص الموارد وتوزيع الدخل فمشكلة التنمية الحقيقية ليست مشكلة عدم استخدام الموارد المتاحة بدرجة مالية من الكفاءة والمقدرة بقدر ما هي مشكلة نقص الموارد وخصوصا نقص رأس المال وتعتبر الحكومة مسئولة عن تجميع معظم رأس المال القومي اللازم للتنمية عن الفترة السابقة على الأقل لانجاز ذلك عليها أن تزيد من المدخل القومي أو تقلل من الفرق بين ايراداتها وانفاقها عن طريق زيادة الدين الضريبي وبخاصة زيادة الضرائب على الاستهلاك ويكون هناك ادخار اجباري ويمكن للحكومة أن تحرر بعض الموارد من قطاع الاستهلاك وتحويلها إلى الاستثمار المنتج ويمكن للحكومة أن تقوم هي بالاستثمار أو تترك المشروعات الخاصة وعلى أية حال فالفصل الفاصل لسياسة الحكومة المالية يجب أن يوجه إلى رفع الصرائب إلى الحد الأقصى وتعبئتها للاستثمار المنتج وتوجيهها بما يتفق مع تحقيق أهداف برنامج التنمية المتوازن وتوقف آثار العمال للسياسة المالية على الكمية على التعيينات في نظام الضرائب وعلى تنظيم التوسع في سوق الأوراق المالية خصوصا الحكومية منها ولا شك أن درجة كفاءة نظام جمع الضرائب يعمل على زيادة قدرة الحكومة على تحصيل الايراد الضريبة وعند وضع نظام الضرائب يجب على الحكومة أن تدخل في حسابها الاعتبارات الآتية

١ ـ أي قدر لمعدلات زيادة الضرائب غير الضرائب السلعي المرتبة ؟
٢ ـ أي التعديلات الحكومية تقوم بعرض الضرائب الحديثة .
٣ ـ كيف تؤثر الضرائب الجديدة على عدالة

٦ ـ هل من الممكن ادارياً جمع الضرائب حسب المعطيات الجديدة؟

ومن الضرائب التي تلائم ظروف الدول النامية ضريبة على الدخول الكبيرة المستمدة من ايجارات الاراضي ومن ارباح الفوائد عن طريق الربا كما يجب وضع نظام ضريبي تصاعدي على الميراث او عملاً موازياً مع تحديد معفاة تبدأ بمبلغ معين على التركات الصغيرة وتتزايد بسرعة على التركات الكبيرة. ويجب ان تكون الضريبة على الارباح من الاعمال التجارية عالية حتى ٧٠ بالمائة من الدوائح بعد الاستثمار ويجب فرض ضرائب على ارباح الشركات الاجنبية والشركات الاستثمارية بحيث تحصل الحكومة على نصيب مناسب من صافي الارباح ومن الضرائب الناتجة الضريبة على ايرادات التي الشركة ويمكن للحكومات ان تعتمد الى حد كبير على ضرائب الاستهلاك على كبار ومتوسطي الملاك وتفضيلي صغار الزراع والمستأجرين من مزايا الضرائب غير المباشرة ان منها يقع على القطاع الاستهلاكي بدلاً من القطاع الانتاجي ولكن هذه الضرائب يجب الا تفرض على السلع الضرورية بل على السلع الكمالية وهنا يجب ملاحظة انه لكي تصبح الحكومة في نهاية المطاف يجب التوسع في سحب الايرادات الحكومية وتعبئته وان كل دخل للحكومة من الضرائب أقل من النفقات اللازمة حتماً ان تفرض من الاعمال عن طريق بيع سنداتها واوراقها بواسطة البنك المركزي.

٣ ـ السياسة النقدية:

تلعب السياسة النقدية دوراً هاماً في التمويل بالعجز عن طريق تأثيرها على كمية واستخدام الائتمان ومحاربة التضخم والانحطاط. يجب ان تكون سياسة النقد والائتمان مرنة بحيث تستفيد الدول الفقيرة من سياستها النقدية يجب عليها اولاً ان تحسن قدرتها ونظم انتمائها وتصبح حساسة جداً لحاجات السوق والنشاطات الخاصة التي تزيد عن التسهيلات الائتمانية وتوجه للاستيراد في التوسعي الائتماني ولجعل التسهيلات الائتمانية في متناول صغار الزراع ومقدار انتمار واعتمادات المصرف يلزم التوسع في البنوك التجارية واعضاء بنوك الادخار وجمعيات الادخار المحلية.

والاشراف الدقيق على عرض النقود واستخداماتها لابد من وجود النظام المصرفي المركزي لدان يجب انشاء البنوك المركزية في الدول النامية وتوسيع استخداماتها لكي تقوم بعمليات السوق المفتوحة وتشرف على انهار التضخم وازالة التضخم وتزرع في مكاتب الاحتياطي للبنوك التجارية. وبما ان البنوك التجارية في الدول الفقيرة لا ترغب في منح القروض الطويلة الاجل او المتوسطة الاجل وهذا يعد من اهم دور الائتمان للسلطات النقدية او لتمويل المواد العام او الانتاج الصناعي فان الحكومات تقوم بتحويل البنوك فالمهام يهملا الدوع من الائتمان في الصفة الانمائية فتقوم الحكومة بانشاء المصارف المتخصصة للتنمية وتدير وسائل التسهيلات اعادة التخصيص. والتسوية بين موقف الائتماني وموقف الذي في التطلق الرسمية التي يتعرض فيها صغار الزراع الى ضغوط الرابين يجب على الحكومة ان تعمل من نظام الائتمان في تلك المجالات وذلك بانشاء جمعيات الائتمان

التعاونية التي تمول من طريق التبرعات أو الحكومة ويمكن عن طريق الاقراض على الائتمان احداث تغيير في نظام الاستثمار والانتاج .

ويجب عن تمويل ان التطبيقات المالية والنقدية من حد ذاتها ليست هي الضرائب الاساسية للتنمية طريق مباشر على ان الاقتراحات التنظيمية والمشروعات من الاساسي لي اعطاء الصبغة الفورية الباعثة ويجب ان يستجيب الحكام للمال والنقدي لمعالجتهم والقروض من النقود يجب أن يزيد بالنسبة الى نمو عدد السكان وذلك بالنسبة الى معدل انتقال الموارد الانتاجية من القطاع غير النقدي الى القطاع النقدي فبدون القدرة التنظيمية التي تعتبر العامل الحيوي في التنمية سيبقى حلق الاقتصاد في فشل .

٤ ـ عوائق القدرة التنظيمية :

يجب على الحكومة ان تتخذ الاجراءات التي تزيد من عدد المنظمين الوطنيين وان تجتنب عددا من المنظمين الاجانب ولا يجب على الحكومة ان تتولى بنفسها مزاولة التنظيم وتعمل عمل المنظمين من اهل البلاد ومن المتعين ان يقتصر دور الحكومة على تدبير رأس مال التشغيل الضياع واستصلاح الاراضي وعمل التحسينات والاحتفاظ بعملية التنمية وتطلقها قوة دافعة ويجب ان يزيد عدد المنظمين من اهل البلاد وتنظيم والارض مما تقوم به هيئات فنية تعاونية من تخطيط وتنفيذ وتوجيه للمشاريع الفنية على مستوى حكومي وبالرغم من تمتع الموارد الطبيعية بانها يجب التغلب على تنمية عدد المنظمين في القطاع الخاص حتى يمكن تنفيذ المشروعات الفردية ويجب ان تتحمل الحكومة الاعباءات التي تكون الدوافع وتزيد من قدرات المنظمين وتعمل بيئة العمل بصفة البعض ومن الاهمية بمكان الموارد عدد اكبر من الناس ليصبحوا منظمين ويقومون بمشروعات طويلة الاجل بدلا من ان يكونوا مجازفين يهتمون فقط بالارباح العالية من المشروعات القصيرة الاجل ويمكن للحكومة ان تشرع بعض المشروعات الكبيرة ، لكن ما يمكن ان يتم بواسطة بعض الاختبارات الفنية وتفك تعطي الفرصة للفنيين والاداريين من اهل البلاد لتعليم المهارة والفن لاستخدام وسائل الانتاج الحديثة كما يمكن للحكومة ان تخطط وتشجع القدرة التنظيمية عن طريق انشاء مخرج ملكية خصوصية وتجنب التعويضات التحكمية في تخطيط القوانين واللوائح وتكوين الاطار اللازم لرأس مال التشغيل العام والاحتفاظ بالاستقرار الاقتصادي وانهاء سياسة مالية ومصرفية متماسكة ويمكن وضع أساس لتوسيع في النشاط التنظيمي لقدرة فنية الاجل عن طريق تشجيع التعاونيات والاهتمام بالمستأجرات فريضة فتحولوا وتيلم الحكومة بالمشروعات العامة الكبرى التي تزول فيما بعد للمنظمين الخاصين بطرق البيع او الايجار وفي الفترة الطويلة الاجل يمكن للنشاط الحكومي أن يسهل التحسينات على الترتيب المالي والتمويل والتي الذي من خلاله يمكن للقطاع للمشروعات الخاص أن ينهض بالصناعات الثالثة للنظام الاقتصادي ومن الضروري توجيه النشاط التنظيمي الى أوجه النشاط الاقتصادي التعبئة فعلا من الضروريات الضعيفة والضارية وطريا .

الباب التاسع عشر

نتائج السياسة الدولية

يمكن الاجراءات الدولية المختلفة ان تساعد ان التعجيل بالتنمية في الدول الفقيرة ، فبعضها يمكن الدول المختلفة من الزود بالعملة الصعبة والانتفاع برأس المال من الدول الغنية ، كما ان بعض هذه الاجراءات يعد الدول الفقيرة بنصيب كبير من الارباح التجارية ، ونستعرض موجزا الاجراءات الدولية في هذا الباب والذي يليه .

١ ـ السياسة التجارية :

يعارض كثير من الدول المختلفة التحكم في التجارة الخارجية كوسيلة للتوزيع بالنسبة الاقتصادية ، وتصفه هذه الدول ان الخروج على مبدأ التجارة الحرة امر مشروع بالنسبة لتشجيعات التنمية ، ومن الصحيح ان لنوعها هذه الدول لحماية الانتاج المحلي ان رأس المال والعمل الذي انتاجا في الصناعة منها في الزراعة ، لذا يجب فرض الحماية الصناعات الناشئة حتى يمكن زيادة الدخل الفردي ، كما ان التصنيع يمكن ان ينهض بالتطور الاجتماعي والاقتصادي ويحدث اثارا عامة في مستوى التعليم العام والمهارة وطريقة المعيشة والعادات وفتح الصناعة والقدرة على الاختراع وخلق الحاجات الجديدة ، وعلى ذلك فالحماية الجمركية تساعد على تحقيق الاقتصاديات الخارجية فتحويل العوائد من الزراعة الى الشروعات الانتاجية في الظاهرات الاخرى ، ولكن ليس معنى هذا ان تظل الدولة من اهمية الزراعة وتوجه كل همها للصناعة لان اكثر الدول لدول متخلفة يتطلب الاحتفاظ برأس المال فيها ، كما ان التاريخ قد اثبت ان الثورة الزراعية شرط اساسي يسبق قيام الثورة الصناعية ، وهناك حجة اخرى وهي ترفض الرسوم الجمركية لحماية الصناعات الناشئة من الناحية العملية حتى يمكن لهذه الصناعات ان تنمو وتتسع في المستقبل وتصبح اكثر انتاجيا منخفضة وبذلك تكتسب الدولة ميزة في انتاجها مستقبلا ، ولكن حماية الصناعات الناشئة في الدول المختلفة لا يؤثر الا قليلا جدا في حل مشكلة رأس المال اللازم لتوسيع الجديد في الصناعة .

ويقول مؤيدو الحماية الاقتصاد الحديث ان حجة السياسة تصبح الجدل لتشكيل الكامل الحديث ، كما انها تساعد على سيولة حركة عوامل الانتاج من قطاع الى اخر ، ولكن المعارضين يقولون انه يمكن التجارة

ذلك من طريق السياسة الداخلية بدلا من السياسة التجارية التي تنقص من الارباح التي تعود من التجارة الخارجية ، فمع اطالة استدامة ناقشة البد بكثير من حمايتها جمركيا ، كما انه يمكن تنشيط حركة انتقال المال من القطاع الزراعي عن طريق الاستثمارات المباشرة في القطاع العام او عن طريق الاصلاح في نظام الايجارات الزراعية ونظام الملكية وبدلا من محاولة جعل الاقتصاد الداخلي ، او القومي ، حجم التجارة الخارجية فمن الافضل الحصول على اكبر قدر من الربح من طريق الاستيراد بمقابل التصدير وعن طريق الاستثمار الاجنبي الوجه لمقارنة التنبيهية ، ومن المتحمس ازالة هوة السوق الداخلية والمناخ للتجارة الخارجية ان تساعد في القضاء على الدوائر الاحتكارية السيئة .

ويمكن للدولة المتطلعة ان تتبع سياسة تجارية تؤدي الى زيادة نسبة مدخراتها وذلك بتشجيع تجميع رأس المال وذلك عن طريق تحسين شروط التجارة وبالتالي زيادة معدل الاستثمار الاجنبي المباشر وبزيادة معدل الاستثمار الاجنبي وتحسين شروط التجارة يمكن للدولة ان تحرر من نسبة جمركية يؤدي الى زيادة مستوى الاستثمار التصديري وخفض مستوى الاستيراد وتوفير موارد اضافية لتمويل الانفاق وتمويل رسوم جمركية اخرى دون استيراد السلع الجاهزة وتسمح باستيراد الآلات والمواد الخام وهي بالتالي وعلاوة نسبة الادخارات من طريق الاشراف على الاستيراد الحد من استهلاك سلع معينة تحتوي على السلع المنافسة ويمكن استخدام نظام تعدد معدلات المبادلة التجارية لتكميل برنامج التنمية فإذا كانت معدلات المبادل مختلفة ، حينئذ يمكن للحصولات السلع ويمكن للحكومة ان تشجع انتاج السلع المتنوعة وتحقق مخصصات اقتصادية من النقد الاجنبي لانواع المختلفة من الواردات ويمكن اتباع هذا النظام فيما يختص بالمدخلات الانتاجية والمواد الاولية الضرورية والسلع الاستهلاكية اللازمة .

ويمكن استخدام السياسة التجارية القيمة لايجاد التوازن في ميزان المدفوعات الذي يمكن ان يختل في الدولة النامية نتيجة الاستثمار الاجنبي او الصورة التجارية الدولية او زيادة التضخم المصاحب لتمويل الدولة لنفقاتها المتزايدة من الاستثمار الاجنبي يميل ان يؤدي الى التضخم المباشر وان يساهم في زيادة الصادرات والاقلال من الواردات فإن هذه الحالة تمهل دفع الموائد وتعقيد الامر .

ويضعف من مركز الدولة بالنسبة للنقد الاجنبي امتداد موجة الكساد في التجارة الدولية اذا تلقى الدولة نقصا كبيرا في قيمة صادرات المواد الاولية ومن ثم اتجاه عجزا في ميزان مدفوعاتها ويمكن في هذه الحالة استخدام القيود التجارية لتحد من الواردات وتشجيع الصادرات

والانتباه الى اتفاقيات السلع الدولية وقد عقدت اتفاقيات متعددة الجوانب فتحت اتجارة في سلع معينة مثل السكر والقمح وغيرها من المواد الاولية والاتفاق على اتفاقات متداولة وعادلة بين اسعار المواد الخام واسعار السلع المصنوعة وتعهد بعض الدول التي تكون هيئات التسويق لحماية المنتجين من الاسعار وتثبيت الاسعار الداخلية ويمكن القضاء عن طريق الاشراف على القطن أي منتج عرضي وأي الخلل في طريق النقد الاجنبي . هذا وقد تنجح السياسة التجارية في ازالة بعض الاثار السيئة للتضخم النقدي خلال ذلك ان التضخم يؤدي الى تحول الدخل من جانب الذين يشتغلون بالاجر الى جانب الذين يحصلون على ارباح المشروعات وبذلك يحدث تغير في الطلب على السلع وعندئذ يمكن للسياسة التجارية ان تستخدم للاشراف على استيراد السلع التي تحول اليها الطلب ويجب ان يكون خروج الدولة الناشئة عن سياسة حرية التجارة في اخل الحدود الممكنة ولا مانعا لحرم بعضها من كرام التجارة الدولية اذ يجب ان تستفيد من الاموال العالمية لاوسع منها التمويل والتنمية الاقتصادية .

٢ ـ السياسة النقدية :

يمكن للدول النامية ان تساهم في تنمية الدول المتخلفة من طريق المعونة الفنية والاستثمار الاجنبي فالى جانب ذروة الدول المتطورة براس المال يجب على الدول الغنية ان تبذل المعرفة والخبرة الفنية في متناول سكان الدول الفقيرة ولتحقيق ذلك اتخذ عدة برامج للمساعدات الفنية في الدول المتخلفة وبعض هذه البرامج لنظم من طريق تنسيق بين دولتين وبعضها بنظم دولية ويتم تمويل تلك البرامج من طريق هيئة فنية المتخصصات في بريطانيا والمنظمة الرابعة في الولايات المتحدة وامم معظمات هذه البرامج هي الصحة والتعليم والزراعة وتتضمن هذه البرامج ادارة الهندسي والفنيين وغيرهم من الخبراء وتمويلها بتضمن منح تمويلات للتدريب في الولايات المتحدة والبعض الاخر يتضمن تمويل مشروعات لبناية الانهار وعرض وسائل الانتاج المتقدمة .

وتعتبر برامج المعونة الفنية التي تنظم على اساس دولي هي برنامج ادارة المساعدة الفنية للامم المتحدة وتشترك فيه جميع الوكالات المتخصصة للامم المتحدة ويمول من طريق التعاهدات الاختيارية للمعونات الاعضاء في المنظمة او احدى وكالاتها وتمثل المعونة الفنية ان تقوم الخبراء الاتراد او جماعات منهم او بعثات مشتركة لتقديم النصح الفني والمساعدة العملية كما تشتمل في المنح الدراسية التي تقدمها الامم المتحدة ووكالاتها الى الطلبة الذين لتحاضرهم حكومات البلاد المتخلفة بتدريبا تزايد القوى والاستخدام الباه والتحكم فيها والعمليات

الصناعية ومن الخبراء والوسائل الفنية الحديثة ومن الفصل والمواصلات ومن مظاهر المساعدات الفنية لتمثيل الشروط الارتجالية أو التجارية تشير الحرية بين الشكل فيما يخص طبيعة واستخدام الطرق الفنية المتاحة كما يساهم البرنامج بالتعاون مع الدول النامية في تأسيس معاهد الادارة العليا لتعليم مبادئ الادارة العامة والتنظيم وطرقه والاشراف على الموظفين والعاملين وعمل الميزانيات وتوس المشروعات القومية الأخرى مشروع توليو ويضم معظم دول جنوب شرقي آسيا ونيوزيلند واستراليا وتضم والولايات المتحدة واليابان ويستهدف تقديم هذه المساعدات الفنية من طريق هيئة الأمم المتحدة جملة من تقديمها من طريق دولة واحدة حتى يمكن القضاء على روح عدم الثقة المتبادلة في الماضي في الدول الفقيرة وحتى يمكن اجتناب تدخل من دول معينة لتنفيذ البرنامج لقلوب كما يمكن تجنب تقديم القروض المشروطة كما يجب اختيار برنامج المساعدة الفنية لكل دولة بما يتفق واختيار الأحوال الفنية والعلاقات الاقتصادية والخواص الثقافية والاجتماعية ويجب اختيار الطرق الفنية التي تتناسب أول مالها اجتماعي بالنسبة للوحدة من ناحية الأقل ولكي يحقق برنامج المساعدة الفنية الرد الفعال لعصر من مناصر الخبرة يجب أن يكون مصحوبا بالتغيرات المقابلة له في بنية مجتمع الدولة المتلقية وتتطلب هذه التغييرات من التعديلات في نظام التعليم ونظام الادارة العامة من طريقها يمكن للمتخصين أن يتعلموا الذي العملي الحديث ويختبروا التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي تطرأ باستخدام الوسائل الفنية الجديدة .

الباب العشرون

(تابع) نتائج السياسة الدولية

١ ـ الاستثمار الأجنبي الخاص :

يجب على الدولة المبتغاة أن تعتمد على رأس المال الأجنبي لأنا نميز بالاقتراض مع الضرائب من توفير الاستثمار العام لإيجاد مصادر للتنمية بالعكس لو أن تدفق رأس المال الأجنبي يعد الدولة بوسائل مباشرة لتمويل الطلبة الاستثمار الداخلي كما يعدها بالنقد الأجنبي لاستيراد المواد والمعدات المطلوبة لمشروعات التنمية ويصبح في استيراد السلع الأخرى التي تحتاجها منذ مباشرة التنمية فيما يتعلق الدخل القومي .

وبالتالي رأس المال الخارجي أما عن طريق المصادر العامة أو المصادر الخاصة وقد يكون الاستثمار الأجنبي الخاص في شكل استثمار مباشر وهو يمثل المستثمر الأجنبي أصولا طبيعية في الخارج أو يكون في شكل استثمار محفظي «نقدي» يشمل شراء سندات حكومية لدول الأخرى أما الاستثمار الأجنبي ، الحكومي ، العام يمثل القروض العامة أو المنح من الحكومات الأجنبية أو من وكالات الدولية .

ومن مزايا الاستثمار الأجنبي الخاص أنه يخفف العبء عن كاهل واضع القرارات في الدولة المقترضة كما أنه يستخدم في الأغراض الإنتاجية بغية الحصول على أرباح وعند ما يفشل مشروع استثمار مباشر في المشروعات الاقتصادية فانه يجلب معه شيئا من الخبرة الإدارية جديدة وجديرة بالتقدير والتقدم جديدا يمكن أن تستفيد منها الدولة التي يستخدم فيها وبذلك يتبدد . زيادة حقيقية في القدرة الإنتاجية للدولة المقترضة لرأس المال وقد أصبح الاستثمار الأجنبي الخاص محدودا جدا في الآونة الأخيرة نتيجة للحربين العالميين اللذين هبط رأس المال الخاص من كل من بريطانيا وفرنسا بالنسبة .

وإذا أردنا تمويل التنمية الخاص أن يصبح مأمولا عاما في تجميع رأس المال فيجب على الدول المقترضة والدول المقترضة على السواء أن تحاول إزالة العوائق التي تقف في سبيل الاستثمار الأجنبي الخاص كما يجب عليها اتخاذ الوسائل التي تكفل زيادة رأس المال الأجنبي الخاص والتشجيع في مناخه وجعل الاستثمار في الدول المتخلفة أكثر اجتذابا للمال الأجنبي والعمل على تنشيط تدفق رأس المال .

وتلخص العوامل التي تحد من الاستثمار الأجنبي الخاص في عدم وجود التوازن والتكامل في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية المتخلفة ومدى رسوخ الوطنية الاقتصادية التي تؤدي الى التشديد وزيادة الرقابة على دخول واستخدام الاستثمار الأجنبي وعدم استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية التي تولد عدم الثقة عند المستثمرين ويعمل على ضعف مستوى التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة مما يقلل من وجود التسهيلات الأساسية المناسبة وخصوصا النقل الجيد وعدم وجود الصناعات المتكاملة ، ويمكن اتخاذ الاحتياطات التي تقلل الأقلل من المخاطر بالنسبة للاستثمار الأجنبي عن طريق عقد معاهدات الاستثمار وخفض الضمانات الحكومية والتخفيف من القيود في الدول المضيفة ومنح امتيازات معينة من جانب الدول المقترضة

٢ ـ الاستثمار الأجنبي العام :

نظرا لقلة رأس المال الأجنبي الخاص ونظرا لضرورة قيام الحكومات بجزء كبير من الاستثمار في برامج التنمية يجب ان تعتمد الدول المتخلفة الى حد كبير على الاستثمار الأجنبي العام وقد قدر جماعتين خبراء الأمم المتحدة انه لكي يزيد الدخل القومي للفرد بمقدار ٢٪ سنويا في الدول المتخلفة يجب استثمار لزيادة عشر ملايين من الدولارات سنويا وهذا يستلزم احتياط عشرة ملايين دولار سنويا .

ومن مزايا الاستثمار الأجنبي العام ان حكومات الدولة المقترضة التي يتم التي في التعاون بالاقتصاد القومي ومن البرامج العامة للتنمية واذا ان يراعي المال من طريق احدى الوكالات الدولية المالية الى الدولة المقترضة لا تنشأ في او مجتمي من التدخل في سياستها الداخلية او الخارجية كما ان الاستثمار في رأس مال التمويل العام يعطي مبالغ ضخمة من المال وتضمن مخاطر كثيرة مما لا يؤدي الى اجتذاب الاستثمار الخاص كذلك يجب الاعتماد على القروض الخاصة وتوجد في العالم مؤسسات حكومية للاقراض الاجنبي في عدة دول على رأسها انشئت هيئة تنمية التصديرات وشركة الكومنولث الثانية للتنمية وفي الولايات المتحدة انشئت بنك التصدير والاستيراد ومن المصادر الكبرى للتمويل رأس المال الأجنبي العام البنك الدولي للانشاء والتعمير الذي بلغت سنة ١٩٥٦ بلغ مجموع القروض الممنوحة بواسطة البنك خلال عشر سنوات ٩٧٤ مليونا من الدولارات لاثنتي وأربعين دولة والتمويل العام كذلك هو أحيانا الشروحات التي تصاغ الى أقصى حد في حدود النظام الاقتصادي للدولة المقترضة وتقبل منح القروض بقوم الهيئة بدراسة الأهداف العامة لبرنامج الاستثمار ومقدمة المشاريع الانتاجية المشروع وقدرة الحكومة على تحمل الالتزامات المالية ما يتعلق

التدفق ونظرا لان قدرة البنك على تمويل المشروعات الخاصة محدودة فقد انشئت هيئة التمويل الدولية لتخرج من عروض البنك لقيام بهذا الغرض وتشترك فيها الدول الاعضاء في البنك الدولي وتقوم هذه السلعة الاستثمار الاجنبي في التنمية الاقتصادية على ما اذا كان تدفق رأس المال داخل الدولة مصحوبا بالتخفيف في مجهودات الادخار القومي ام لا فاذا كانت الاستثمارات الاجنبية تستعمل كبديل للادخار القومي فمعنى ذلك ان الاستهلاك يزداد دون زيادة في مجموع معدل الدخل القومي وعلى ذلك فالاثر الفعلي للاستثمار الدولي يتوقف اساسا على السياسات الداخلية للدولة التي يتحدد بها حجم الموارد بين الاستهلاك وتوجيهها الى تكوين رأس المال .

الباب الواحد والعشرون

الاهمال الرئيسية للتنمية

سنحاول البحث في هذا الباب عن الاهمال الرئيسية للتنمية الاقتصادية في الدول المختلفة .

١ ـ الكمية الكافية للتنمية :

هل اختلاف معدلات التنمية في الدول على أن تكون التنمية ملائمة في بعض الدول وغير ملائمة في الاخرى وقد ظلت الفيزيوقراط غير ملائمة في الدول المتخلفة اذ أن التنمية تتجه دوما الى حاجات وحروب السوق والموارد البشرية وود العمل الاجنبي ولكن استعمار العنصر لا يمنع أن هذه الدول لا تمتلك القوة الكافية للتنمية ولا يمكن القول بأنه لا يوجد اساس للتنمية من حيث الموارد الطبيعية اذن كمية الموارد الطبيعية عامل ثانوي من وجهة القوة الكافية للتنمية ولا يمكن القول بأنه لا يوجد اساس للتنمية من حيث الموارد الطبيعية اذن كمية الموارد الطبيعية عامل ثانوي من وجهة القوة الكافية للتنمية وتتوقف على سبيل المثال أبادان لتمثل رائع للتنمية بالرغم من قلة الموارد الطبيعية كما في الموارد الموجودة في الدول المتخلفة لاستغلال بنفس المعدل في الدول المتقدمة ويمكن تحسين نوع الجهاز العام وترتيبه وجه لزيادة معدل الانتاج وتحقيق تحقيقات نقل وتوزيع الناتج وزيادة على ذلك فهناك موارد كامنة لم تكتشف أو تستغل بعد وممكن التصرف في الفن الصناعي زيادة العرض الفعال للموارد باستخدامات استعمالات جديدة للموارد الموجودة وانه ممكن التغلب على قلة رأس المال والمهارات اصبح من الممكن ما تخراج الموارد واستخدامها طريقة الفعال وتوسيع هناك نمو عدد السكان بصفة لا يمكن التغلب عليها في طريق التنمية اذن كل الدول المتخلفة ليست مختلفة بالمعكس مثال ذلك لن يعني اجراء من أوربا وامريكا اللاتينية من الفعال أن يرتفع معدل التنمية فيها الا زاد عدد سكانها كما انه يمكن أن نشير الى زيادة السكان على انها في صالح التنمية اذا امكن نقل العاطلين المتزايد من القطاع الذي يسودون فيه الى قطاع اخر اكثر انتاجا مما ذلك تصبح الزيادة في عدد العمال وسيلة لتكوين رأس المال .

واذا امكن التغلب على نقص الموارد وزيادة عدد السكان فان معدل التنمية في الدول المتخلفة يتوقف قبل كل شيء على القضاء على النقص في رأس المال والمهارات والقدرة التنظيمية والنقد الاجنبي كما انه من الاهمية بمكان التغلب على العوائق الاجتماعية والمؤسسية التي تقف

في التعليم والخدمات الصحية وتعبير رأس مال التشغيل العام وادخال التحسينات في الزراعة وتوفير سياسة مالية وتقدية مكيفة وتشجيع الادخار التطوعية ومن عوامل زيادة الامل يستقبل التنمية العملات الحرة لتوفير الموارد الخارجية لرأس المال وتخفيض العوبة الخفية وتقوية مصارف ميزان المدفوعات .

ومن الامور الهامة هنا يتعلق بمستقبل التنمية في الدول المتخلفة رغبة الدولة في تحميل ابناء التنمية وقدرتها على تعبئة المدخرات المحلية لتمويل الفوائض اللازمة لتنمية اموالها الخاصة ومن الاعباء الاخرى الخاصة بالتنمية مبدأ ضرورة زيادة معدل تكوين رأس المال اذ يجب على الدولة ان تمتنع عن استخدام الزيادة في الدخل في الاغراض الاستهلاكية فبالرغم كانت هي دائمة على تنظيم الموارد المحلية لتدخل في عملية تكوين رأس المال ولذا كانت غير راغبة في تعطيل تجميع رأس المال على الاستهلاك العاجل على معدل التنمية لا يمكن ان نتوقع له السير والسرعة لزيادة الاستثمار دون الاستخدام بالتضخم يجب تعبئة وزيادة القوة المحلية لتكوين رأس المال او زيادة الادخار الاختياري او زيادة الضرائب او الاقتراض من الخارج ويجب على الدولة ان تقضي على اسراف التضخم وتنسق برامج التنمية عن طريق الاشراف المباشر على البرنامج وتحميل اعباء التخطيط كما يجب تحميل التكوين الطبقي لاتجاهات مصالح طبقة خاصة تحصل تدريجي مصدوق الطبقات الاخرى على العوائد الاقتصادية وقد تشمل التغيرات المتعلقة بالتنمية اعباء غير مالية في شكل تغيير الاوضاع الاجتماعية والاخلاقية والدينية وما لم تكن الدولة راغبة في تحميل التعديلات في الطالب الاجتماعية والتنظيمات الاجتماعية والعادات والمعتقدات التي قد تشكل اعباء الفلاق والتدمير فان معدل التنمية سير ببطء كما قد تتطلب التنمية تغيرا في أوضاع الثبات والتوازن التي تتم عن طريق التغيير والتعديل في المجتمعات الريفية كالاسرة والعشيرة والقرية اذا كانت هذه قد ازداد اتساع التغير المتتابعة التي تصاحب التقدم والابتكار .

ويجب على الدول المتخلفة ان تقوم بالعمل الواعي من حيث حكوماتها التي يجب بدورها ان تقوم بالعبء في عملية التنمية وتقرر ما اذا كانت تتولى هي العملية ام تتركها للقطاع الخاص ويجب ان تقوم المنشآت بالقطاع الخاص بدورها في التنمية ويجب على الدولة ان تقرر التقدم الذي قبل التعجيل بالتنمية فالتطور السياسي والتقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية تتوقف على بعضها البعض .

الجزء الرابع

الاختلاف بالتنمية في الدول النامية

بالرغم من وجود فوارق اجتماعية وسياسية واقتصادية كثيرة بين الدول النامية والمتقدمة بل القوى الاقتصادية والعمليات التي تحكمها التنمية متشابه اساسا في الحالتين ولا يوجد حد فاصل بين نظريات التنمية التي تطبق في الدول المتقدمة والدول النامية .

الباب الثاني والعشرون

التنمية الاقتصادية كهدف للسياسة الاقتصادية

الى جانب هدف التنمية الاقتصادية المستمرة توجد اهداف اخرى لسياسة الاقتصادية في الدول النامية وهي ايجاد مستوى مستقر للتوظف ثبات في مستوى الاسعار وتوزيع عادل للدخل والاستقرار الاجتماعية وتخصيص كفء للموارد الانتاجية وادارة علاقات اقتصادية دولية مرضية .

١ ـ التنمية الاقتصادية والاهداف الاقتصادية الاخرى :

ولو ان الاطلاع على مدى واسع الاثر معارضة من كل انسان الا انه لا يمكن اعتماد الرئيسي حد يمكن اتباع سياسة التوظيف الكامل القوة العاملة . اذ هناك من يقول ان هذا سيطلق البطالة امر مرغوب فيه الا انها تعطي النظام الاقتصادي بعض المرونة التي تسمح على سبيل الزمن بمعدل التنمية اسرع مما تسمح به سياسة التوظيف الكامل ، كما انه الا كان عارون العمال ليست خسارة بطبيعة كبيرة لان رجال الاعمال تزداد عادتهم الربحية ويصبحون اكثر رغبة في توسيع اعمالهم مما يزيد في معدل التنمية .

اما من جهة معدل الاسعار فان معدل الاسعار الذي يرتفع تدريجيا يكون اكثر كل مرغوبة التنمية من معدل الاسعار الثابت ، ولكن من جهة اخرى فان ارتفاع الاسعار يشجع على القيام بالمشروعات القصيرة الاجل الغنية على المجازفة مما يضر بالتنمية الامد طويل ، وعلى ذلك نجد ان الاسعار الثابت يصبح اكثر ملائمة للتنمية المرغوبة .

وتؤثر التنمية بدورها على تحقيق هدف التوظيف الكامل ومستوى الاسعار باستقرار ، فما لم يكن معدل التنمية مرتفعا بدرجة كافية فان النظام الاقتصادي يصبح عرضة لزيادة البطالة الدورية ، وعلاقات

متبادلة بين هذه الناحية والرغبة في التوزيع العادل للدخل والاقتصاد الاجتماعي ، فبعض الاقتصاديين يعارضون الاجراءات الضريبية للوصول الى توزيع عادل للدخل الى حد الضرائب بمنع على مداخل الارباح ومن ثم يظل معدل جميع رأس المال يساوي أو يزيد بمضمون هذا الاجراء لا أن اعادة توزيع الدخل توسع من السوق الاستهلاكية وتزيد الطلب على السلع مما يؤدي الى سرعة النمو .

ومن جهة الامن الاجتماعي يقول الاقتصاديون ان زيادة معدل التنمية وسرعته توسع هوة الدخل بين العمال ، واصحاب رؤوس الاموال مما يؤدي الى الصراع الطبقي ، بينما يذهب شومبتر وأتباعه الى ان زيادة الدخل الحقيقي لجميع الطبقات الى سرعة وزيادة التنمية يظل من التوتر بين الطبقات ومن ثم تحسين مستوى المعيشة لكن طبقة أو بتعبير تخفيض مستوى الدخل لطبقات .

ومن ثم يتضح بن هناك علاقات متناقضة ومتكاملة بين اهداف النظام الاقتصادي للدولة ، فما جنب اتباع حل وسط ، وهذا العمل الوسيط يختلف من دولة لأخرى .

٢ ـ هدف التنمية والسياسة الاقتصادية القرن التاسع عشر :

لقد حدث التقدم الصناعي في انجلترا اثناء القرن التاسع عشر داخل اطار من التدخل الحكومي ضئيل جدا ، حيث لم تقم الحكومة المركزية مباشرة بالانتاج بدرجة ذات اهمية ، وعادة قامت الهيئات المحلية بالمستشفيات وبالمرافق العامة الاساسية واشتد الحكومة والشعب الراسخ في مراد المنافسة حيثما تكون الى الثروة ، الاحتكاريه سواء للدولة أو الهيئات على انها امر مكروه والجهت الاجراءات الحكومية خلال القرن التاسع عشر الى ازالة اثار التدخل الحكومي السابق في الحياة الاقتصادية وفي مجال الشوارع العامة منحت الحكومة اختصاص في قضايا الاسعار والصور الخدمة العامة وقانون البرلمان تشجيع المنافسة ورفض الاتحاد بين فروع الانتاج المتشابهة التي من نوع واحد ، والمجال الوحيد الذي سمح القانون بقيام المحاذات فيه ولكن بدرجة محدودة هو مجال العمل كما وضع قيودا على تشغيل النساء والاطفال وعدد ساعات العمل وتحسين حال العمال من حيث سلامتهم ومستواهم الصحي ، وفي مجال المال صدر قانون يقصر اصدار اوراق النقد على بنك انجلترا ، لم شجعت الحكومة قيام الشركات المساهمة .

وقد حدت الحكومة الانجليزية لتزايدات المتحدة حقوق بريطانيا في عدم تدخلها المباشر في المجال الاقتصادي في القرن التاسع عشر وقد سيطرت الشبكة الداخلية للتمويل الجوي في بناء الطرق والقنوات كما منحت الشركات مساحات من الاراضي لانشاء طرق السكك الحديدية ،

وقد منحت حكومة الإقليات لجوام من لراضيها لإقامة كنيسة عليها وقد سجنت الحكومة الاسبطان الداخلي للإقامة فيها وذلك وقد ابعت الحكومة سياسة العمالة الجمركية لحماية الصناعات الناشئة وقد سمح القانون بقيام نقابات العمال وتحديد ساعات العمل وتحريم تشغيل الأطفال ، ووضع التشريعات لمحافظة على صحة العمال وسلامتهم وحرم القانون المعاملات غير المشروعة لرفع الأسعار وقيام الاحتكار الداخلي ثم صدر قانون لتسجيل الاختراعات وحماية حقوق المخترعين وقد دافعت الحكومة الائتلافية برئاستها على الذهب وتحسرت اسعار الاوراق النقدية على الذهب الوطنية وفي الحال المستقبل لم تقم الحكومة بتقديم أية مساعدة من طريق التمويل المباشر وكل ما فعلته هو منح الاعتمادات والمكافآت لتأسيس صناعات معينة .

وفي كل من فرنسا وايطاليا كانت الجمهورات المباشرة للحكومات للتمرض بالصناعات لخوف منطقتها في بريطانيا والولايات المتحدة اذ قامت كل من الحكومتين الفرنسية والايطالية بشق الطرق وانشاء الطرق البرية والحديدية ، كما حاولت كل منهما انشاء نظام مصرفي سليم وقد عينت كل من الحكومتين تيراً مستقراً اكبر مما قامت به بريطانيا والولايات المتحدة فيما يختص بالميزانية كانت الحكومة الفرنسية ولم تعارض الثورة ايطاليا نظام الاحتكار كما طورته بريطانيا والولايات المتحدة ، ولم تسمح فرنسا وايطاليا بقيام نقابات العمال فيهما الا في الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، أما فيما يختص بالتجارة الدولية ، فقد أيدت كل من الدولتين نظام الحماية الجمركية خصوصاً فيما يتعلق بالمصنوعات .

٣ ـ سياسة القرن العشرين فيما يختص بالتنمية الاقتصادية :

من التغيرات الهامة في النظام الاقتصادي خلال القرن العشرين زيادة اهتمام الدول الغربية بهدف الأمن الاجتماعي وزيادة الثروة في الدخل لا يبحث فيه فتوزيع الدخل اقتصادية والتغيرات على الحد التغيرات عن الامور الداخلية فالوضع حصيلة تغيرات الدخل في انجلترا والولايات المتحدة وكذلك في اليابان . وقد صدرت تشريعات الامن الاجتماعي في هذا القرن أيضاً فاصدرت بريطانيا وايطاليا القوانين الخاصة بالتأمين للضمان القومي وبعدالمات التعويضة قبل الحرب العالمية الاولى ، وفي سنة ١٩٢٥ اتخذت الولايات المتحدة التأمين ضد البطالة وعلمت بعض الولايات المختلفة لمعاونة المتأمنين ، واعدت الحكومة الفدرالية مشروع الاستفادة الذي لدخل الصدود من البطالة ، وقامت الاتحادات التي ساعدها الكساد بتقارير أكثر من الولايات الحكومية خصوصاً القطاع الزراعي ، وقد حققت كل من ألمانيا وفرنسا حساد بريطانيا والولايات المتحدة في هذا الخصوص .

وفي ميدان العمل اتخذت اجراءات تشريعية لتحقيق هذه الأغراض في توزيع الدخل بعد سنة ١٩٠٠ فقد سنت الحكومة البريطانية العديد من القوانين لتحديد ساعات العمل وأجور العمال وتحسين ظروف العمل ، كما اعترفت النقابات العمالية في جانب العمال أحرارا لا يعاقب عليه القانون كما كان سابقا ، وقد أصبح حق التوظيف الكامل ضمن الأهداف القومية الهامة في القرن العشرين فأدخلت بريطانيا والدانمرك والولايات المتحدة ما بين سنة ١٩٨١ ، ١٩٣٥ نظام التأمين ضد البطالة كما اتبعت هذه الدول الى جانب ذلك سياسات مالية ونقدية تستهدي هذا الهدف .

ومعلوم من قيام الحكومات بمشروع التوظيف الكامل فقد ساعدها دور تدخل الاحتفاظ باستقرار الأسعار وذلك عن طريق استخدام الوسائل المالية وعن طريق الاشراف على البنوك المركزية وعن طريق الجمهوريات التي تركتها الحكومة واصحاب الأعمال والنقابات العمالية .

وخلال هذا القرن زاد تدخل الحكومات في مجال تخصيص الموارد فأدت الحكومات تمثيل المشاريع العامة أو أشخصتها أشراعيا أو تبني فيما أصبح يعرف بالقطاعات الخصوصية الهامة كالقمح والمعادن والفحم البترول البريطانية ، كما زاد الاشراف الحكومي على مشروعات الأعمال خارج نطاق المشاريع العامة .

وفي مجال التجارة الدولية زاد التدخل الحكومي في هذا القرن بدرجة أكبر بكثير مما كان عليه في القرن الماضي ، فبعد سنة ١٩١٤ بدأت بريطانيا بالكثير الدول التي اتبعت سياسة حرية التجارة فتخلي عن هذه السياسة وبدأت تتجه نحو سياسة الحماية الجمركية ودخلت بعض العصور سنة ١٩٣٠ وتبع فرنسا سياسة نوعي جمارك عالية وتوسعت في نظام التخصص وعرفت حكومة الثابا نظاما دقيقا للاشراف على التجارة الخارجية ، وبعد الحرب العالمية الأولى عادت الولايات المتحدة لأخذ بنظام الحماية الجمركية وتمثل الاتحاد السوفيتي نظام التصنيع تحت الاشراف الدقيق للدولة وقد اتبع النظام الشيوعي معظم النظام الاشتراكي فأصبحت البنوك والتجارة الخارجية والصناعة والتجارة الداخلية والنقل تخضعان لرقابة صارمة سنة ١٩٢٩ ، كما أصبحت جميع الأراضي الزراعية ، وفي نفس الوقت بدأت الحكومة تنظيما الزراعي الجماعي وفي سنة ١٩٣٦ أصبح ٩٠٪ من الزارعين يعملون في المزارع الجماعية وتتركز خطط التنمية في الاستثمار واعطاء الأسبقية لانتاج الصناعات الثقيلة وأهم الأهداف التنمية هي سرعة التصنيع وخلق قوة عسكرية جبارة .

ويعتبر إجراءات زيادة الرفاهية الاجتماعية وتدخل الحكومة في

الأعمال الاقتصادية ماثلة في دائرة التنمية الاقتصادية ، فالأولى تزيد من كفاءة القوة العاملة والملكات البشرية للمشاريع العامة بجعل عدم ممارسة الاختيار بواسطة المؤسسات العامة كما يزيد من رأس مال التشغيل العام .

وتبعا لهذا الكساد العام سنة ١٩٢٠ وتفاقمت البطالة تغيرت نظرة الحكومات الاقتصادية ولم تعد تسمح التنمية من التدخل الشامل بقدر ما تسمح بتحقيق التوظف الكامل والأمن الاجتماعي من طريق مساواة توزيع الدخل وتسمح الاتجاه العام يشارك في تحقيق التوظيف الكامل لأنه قصر دورها مشروعات العمد الطويل نسبي لنفسها وبذلك ترك تحقيق هدف التوسع بالنسبة للنظامات الخاصة وباعتماد سلطة الطلبة الجماعية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الدول ترجمة اهتمامها لزيادة الاعتمادات الاقتصادية الأجلة فالمعنى الرئيسي الأمريكي إن الهدف الاقتصادي هو زيادة الدخل القومي يقدم بالمساواة بين الذين ساهموا أن نتمتعه ، ويمكن تحقيق الزيادة من طريق الاستثمارات ذات القوة الشرائية الكافية ، فمن واجب الحكومة في المجتمع الحديث في مختلف بيئة تمكن المشروعات الفردية أن تعمل طريقة كفاية لخدمة أغراض الاقتصاد القومي والحكومة لن تتخذ بعض الإجراءات التي تسهل هذه المهمة .

وبعد الحرب العالمية الثانية اتسع الهدف الاقتصادي في مرحلتها الجديدة من الحصول على أعلى إنتاج ممكن بالنسبة للعدد العامل لزيادة من تأثير رفع مستوى المعيشة ، فأعلنت الحكومة تسع خطة طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية وأصبحت معظم الصناعات الأساسية وأنشأت مجالس التنمية لعدة مقاطعات لزيادة الكفاية الإنتاجية واتخذت عدة إجراءات حكومية لمراقبة الاستثمار في القطاع الخاص وأنشئ مجلس التخطيط الاقتصادي سنة ١٩٤٦ لتقديم النصح إلى الحكومة فيما يختص بالكشف على الصعاب واستخدام الموارد الاقتصادية على خير وجه ممكن وزادت الحكومة من نفقاتها على التعليم والصحة والإسكان ، ولما كانت حكومة العاملين تعهدت بتنشيط المشروعات الحرة بأعطائها نصيبا أوفر في النشاط الاقتصادي رفضت الحكومة من إجراءات أغراضها المباشر على الإنتاج وخصصت الضرائب والقيود لتسهيل عمليات التعدين والصلب والنقل البري .

وتركزت جهود فرنسا بعد الحرب في تنفيذ مشروع مونيه الذي يهدف إلى رفع مستوى المعيشة وزيادة القدرة الإنتاجية للعمال وتحقيق التوظف الكامل والنهوض بمشروعات الإسكان وحفظ الدولار في التجارة الخارجية والقضاء على طريق الاعتراف على الائتمان والقيود التي تعوق الاستيراد

توجيه الاستثمار في الخطوط الرئيسية ، كما أن الحكومة تحول جزءا كبيرا من الاستثمار .

وأتبعت حكومة الثورة سياسة التنمية السريعة واسطة الاقتصاد الاجتماعي الحر لمساوئ الحكومة خلق البيئة المثالية للقطاع الخاص في اقطاع الخاص واتخذت سياسة مالية ونقدية ناجحة ، وقد ساعد نظام الضرائب بتشجيع على التنمية فتمتعت الحكومة جزءا من الاستهلاكات الضريبية لتشجيع الاستثمار وعفت أرباح كسب العمل في غير الأوقات الرسمية من الضريبة وكان معظم الدخل الضريبي من الضرائب على المبيعات وزودة رأس المال مما خلف العبء عن كاهل الشركات التي تقوم بأجور والأكبر من الادخار في النظام الاقتصادي .

٤ ـ العوامل الأخرى المعينة :

ترجع أهمية السياسة التي تبنيها الدول عند الحرب العالمية الثانية لتنشيط التنمية الاقتصادية الى عوامل كثيرة مختلفة ، فالاستفادة الكاملة من الوسائل الانتاجية المتاحة في زيادة عدد العمال وبغيرة رأس المال تتطلب استمرار النمو الاقتصادي كما أن تحقيق أهداف الأمن الاجتماعي والمساواة في توزيع الدخل تستلزم معدلا سريعا من التنمية وقد أتاحت الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية أن الاقتصاد المتطور يمكن الحكومات من القيام ببرنامج دعائي واسع أسرع وأيسر مما يتطلبه القيام به في الأحوال الاقتصادية العادية ، ومن الواضح أن كل الحكومات تحاول أن تتجنب انخفاض مستوى الدخل القومي حتى لا ينخفض مستوى المعيشة ، كما تحاول أن تتجنب الكساد النسبي الذي ساد دول العالم فيما بين الحربين العالميتين ، فقد زاد الدخل الفردي في هذه الفترة بمعدل أقل بكثير مما كان عليه في نهاية القرن التاسع عشر ـ وتعد الحرب العالمية الثانية المثال الأبرز للزيادة المفرطة في الدخل القومي والدخل الفردي من معدلات الزيادة العادية .

الباب الثالث والعشرون

الخصائص الاقتصادية والاجتماعية العامة في الدول المتخلفة والنامية

هذا الباب يحتوي دراسة الخصائص الاقتصادية العامة التي تصاحب انخفاض مستوى الدخل الفردي .

١ ـ خصائص عملية التنمية وتوزيع الدخل والانتاج الفردي :

من الخصائص الاقتصادية المميزة للدول المتقدمة هي زيادة النشاط الصناعي فيها عنه في الدول المتخلفة فتستخدم الاعمال الصناعية حوالي ٣٠ ٪ من السكان ذوي النشاط الاقتصادي بينما تقل هذه النسبة عن ١٥ ٪ في الدول المتخلفة وفي سنة ١٩٥٤ كان ٢٥ ٪ من الدخل القومي ناتجا من هذه النشاطات في الدول الغنية بينما كان اقل من ١٠ ٪ في الدول المتخلفة ، ويلاحظ أن في الدول ذات الدخل الفردي المرتفع قد زاد الاهتمام في أهمية للصناعات المباشرة فارتفعت نسبة المشتغلين فيها من ٢٤ ٪ سنة ١٨٧٠ الى ٥٨ ٪ سنة ١٩٥٥ بينما قلت نسبة المشتغلين في قطاع الصناعة والتعدين والبناء قليلا وقد هبطت أهمية بالنسبة لنشاط الزراعي في هذه الدول خلال الخمسة والعشرين سنة الاخيرة . اذ هبطت نسبة المشتغلين بها في الدول الامريكية من ٣٢ ٪ سنة ١٩٢٠ الى ١٢ ٪ سنة ١٩٥٠ وفي دول اوربا الصناعية هبطت خلال هذه المدة من ١٤ ٪ الى ٧ ٪ .

وتختلف الكفاية الانتاجية للعمل في الدول المتقدمة عنها في الدول المتخلفة فالانتاج الزراعي الفردي في الدول الغنية يزيد عنه في الدول الفقيرة بما يقرب من مئتي مرة من متوسط ضعفا وكذلك يختلف الانتاج الصناعي الفرد بين الدول المتقدمة وبينها وبين الدول المتخلفة فبلغ انتاج الفرد في الولايات المتحدة لوحدة اشارة الانتاج الفردي في دول غرب اوربا وكانت انتاجه في بريطانيا ، وبلغ انتاجية انتاجه في فرنسا الايطالية وخمسة عشر مثلا مما هو في اثيوبيا .

٢ ـ نفقات الاستهلاك :

ان التنوع الكبير في انتاج الدول الغنية المتقدمة يساعد على الارتفاع الاستهلاكية فيها ، ففي الدول ذات الدخل الفردي المنخفض يبلغ الانفاق على الطعام ٧٠ ٪ من مجموع النفقات الاستهلاكية بينما يبلغ ٣٥ ٪ في الولايات المتحدة و ٤٥ ٪ في المملكة المتحدة و ٤٠ ٪ في ألمانيا ، بينما يبلغ الانفاق على الملبس والمسكن والمفروشات نسبة أكبر في النسبة الاولى منها في الدول الفقيرة ، وقد زاد الطلب الاستهلاكي للمنتجات

والخدمات الترفيه والسياحة العلمية ، والتأمين والترويج التفسي في دول أمريكا ما بين سنة ١٩٦٤ و ١٩٧٢ بينما ظل الانفاق على الطعام والشراب والتدخين نحو ١٠٠ سنة ١٩ وهذا هو الحال بالنسبة لبريطانيا وخلال النصف الاول من هذا القرن لم يزد الانفاق على الخدمات في الفلسفة المتحدة بنسبة زائد في أمريكا وذلك لان حكومة بريطانية توفر للكثير كثيرا من الخدمات العامة .

٢ ـ التجارة الدولية :

هناك عرض واضح بين البيان الاقتصادي في الدول المتقدمة والدول المتخلفة مربما يخاص بالتجارة الدولية ، وفي سنة ١٩٥٥ ساهمت الدول الصناعية بنحو ٦٢٪ من مجموع الصادرات العالمية منها ٢٥٪ صادرات الى الدول الصناعية الاخرى و ٢٥٪ الى الدول غير الصناعية وساهم الدول النامية الموارد الاولية بمقدار ٢٦٪ من الصادرات العالمية منها ٢٥٪ الى الدول الصناعية و ١٠٪ الى دول اخرى منتجة للمواد الاولية . وعلى ذلك فالتجارة بين الدول الصناعية وفي الصناعية بلغ ٥٠٪ من الصادرات العالمية وتعتبر الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا اكبر الدول الصناعية واول الدول المصدرة وتساهم بما يبلغ ٤٢٪ من الصادرات العالمية وقد ترجع مركز الولايات المتحدة كدولة مصدرة من ١٩٦٢ ـ ١٩٥٤ بينما ظل نصيب بريطانيا وفرنسا والمانيا .

وقد حدث تغير كبير في تركيب الصادرات المصنوعة فزادت نسبة الآلات والمعدات من ١٩٪ ـ ٢٠٠٠ الى ٤١٪ سنة ١٩٥٣ وهبطت نسبة المنسوجات من ٢٦٪ الى ١٩٪ في هذه المدة ، بينما ظلت نسبة المنتوجات الغذائية والكماوية ثابتة . وبلغت نسبة المنتوجات المصدرة الى المواد الاولية المصدرة في الولايات المتحدة واليابان ودول غرب اوروبا ٧٢٪ الى ٢٨٪ سنة ١٩٥٩ بينما كانت ٤٠٪ الى ٤٦٪ سنة ١٩٠٠ . وبينما يقتضي ازدياد في نسبة الواد الاولية المنسوجة كانت ٧٣٪ والمنسوجات ٧٢ سنة ١٩٠٠ وعدت الى ٧٤٪ و ٢٦٪ سنة ١٩٥٣ .

وفي سنة ١٩٦٨ كان هناك نواتين في البرلمان التجاري الاوربي الدول الاوربية . وفي سنة ١٩٥٧ بلغ العجز في البرلمان التجاري سبعة ونصف مليون دولار ويرجع الفضل الى متانة الدول الناشئة الدول القديمة الغنية في الصناعة والى التغير في تركيب التجارة الدولية .

٣ ـ الايرادات والمصروفات الحكومية :

لقد زادت الاهمية النسبية للمصروفات الحكومية باطراد في معظم الدول المتقدمة بعد الحرب العالمية الاولى ، ففي الولايات المتحدة زادت

نسبة المصروفات الحكومية الى مجموع الانتاج القومي من ٧٫٨٪ سنة ١٩١٣ الى ٢٠٫٧٪ سنة ١٩٥٤ وبلغت ترتيبات في بريطانيا من ١٥٪ سنة ١٩١٣ الى ٤٠٪ بعد الحرب العالمية الثانية .

وفي سنة ١٩١٣ كانت المجموعات الكبرى للمصروفات الحكومية عائشة الفرد هي النقل والتعليم والصحة والبريد والدفاع العمومي في الولايات المتحدة ، وفي سنة ١٩٣٩ أضيف اليها معاشات المحاربين القدماء وقد زادت مصروفات الدفاع القومي بعد الحرب العالمية الثانية زيادة مرتفعة كما زادت مصروفات التأمين الاجتماعي والرفاهية في أوربا الوسطى ، وفي بريطانيا زادت المصروفات بسبب التوسع في الخدمات الاجتماعية وهي التعليم والخدمات الطبية المجانية والاعتماد الاجتماعي والمعاشات ومعونة الفقراء ، كما زادت النفقات الحكومية على القطاع الاقتصادي بسبب تأميم بعض الصناعات وزيادة النشاط التجاري الحكومي والمشروعات الحكومية لاقامة والصناعة والمقابلة زيادة في الاجور والمرتبات الحكومية تعتمد هذه الدول على ضريبة الدخل التي زادت نصيبها بالنسبة للدخل الضريبي من ٢٪ الى ٦٤٪ في الولايات المتحدة بين سنة ١٩١٣ ، ١٩٥٢ ومن ١٩٪ الى ١٣٪ في بريطانيا .

د ـ وحدات الانتاج الكبيرة :

يقوم جزء هام من النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة بالمشروعات الفردي الرابح على اساس التاجر كبير ، ويعتمد على الاعضاء الانتاجي في بريطانيا سنة ١٩٣٥ على أن ٢٠٪ من المشتغلين في الصناعات التصنيع مؤسسات يبلغ متوسط عدد موظفيها خمسمائة موظف ، كما ان الاعضاء في الولايات المتحدة سنة ١٩٥١ على أن ٤٤٪ من المشتغلين في الصناعات التصنيع مؤسسات يبلغ متوسط عدد موظفيها خمسمائة موظف على الاقل وتدل البيانات في الولايات المتحدة على الزيادة السريعة في حجم وحدات الانتاج ، ففي القطاع الصناعي تضم الاربع شركات الكبرى ٤٠٪ على الاقل من المشتغلين في هذا القطاع ، والى جانب بريطانيا والولايات المتحدة توجد تسويات عالية لتركيز الصناعي في ألمانيا وكندا واليابان وأيطاليا ومن الاسباب الهامة لتركيز الصناعي تقدم الفنون الصناعية وزيادة الارباح التي تنتج عن انتاج الكميات الصناعية ومن مظاهر وحدات الاعمال الكبرى في الدول الصناعية الكبرى انتزال الادارة عن ملكية الاسهم فلا يزيد عدد الذين يملكون اسهما لو عليهم النصوت عن ٣٪ من اصحاب الاسهم .

٦ ـ توزيع الدخل :

تدل البيانات في الولايات المتحدة على اتجاه تدريجي صعودي نحو مساواة اكبر في توزيع الدخل بين سنتي ١٩٣٥ و ١٩٤٨ والعوامل التي سببت هذا التحول هي فيما نسبة البطالة سنة ١٩٤٥ متدنية في سنة ١٩٤٨ ووجود زيادة نسبية في معدلات الاجور في الهيئة الدنيا الاجر اكبر منها في معدلات اجور الهيئة العالية الاجر وارتفاع الريفات في دخل الاسر المشتغلة بالزراعة وزيادة عدد الذين يتقاضون اجورا بالنسبة للاسر ذوي الدخل المتوسط ، وليس للاحصاءات في ألمانيا أن تدل على اتجاه نحو المساواة في الدخل كما بين ١٩٤٢ و ١٩٦٦ وفي فرنسا مثل الولايات المتحدة اصبح الاتجاه السير الى المساواة بين ١٩٣٨ و ١٩٤٦ ، وتدل الخبرات الطويلة الامد في توزيع الدخل على ضوء مجموع المداخيل او حصص الارباح والعوائد والايرادات في الولايات المتحدة ، وتشير الى نصيب أصحاب حصص الارباح بين ١٩٠٦ و ١٩٤٨ نتيجة التحول من الايرادات العربية الى الشركات المتحدة ، وقد حدثت هذه الظاهرة في الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا وفرنسا ، وترجع الزيادة في نواتج رأس المال ما بين سنة ١٩٩٦ و ١٩٤٨ في الولايات المتحدة الى زيادة تسعير العاملات الرياضية ، وفي نفس هذه المدة حدث هبوط في قيمة الاسهم .

٧ ـ تجميع رأس المال :

يفسر لنا تحليل عوامل الانتاج وطبيعة التقدم الفني الفوارق الهامة الاختلاف في الخصائص الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، ومن الصعوبة بمكان ان نحدد مقدرة كمية رأس المال ، فيدخل فيه الاستثمار في تعليم وتدريب السكان لم تقتصر على الآلات والالات والمباني ورأس المال الكامل ، ومن الصعب ايضا تباعي كمية رأس المال لانه من الامور المستحيلة عمليا ان نعد السلع الفريدة التي تكون كمية رأس المال .

وتقدر كميات رأس المال بحسب الوحدات الدولية ، اي براتع الفرد العامل ، بما يبلغ ٨٨٢٠ في الولايات المتحدة و ٢٦٦٠ في بريطانيا و ٢٣٩٠ في الاراضي المنخفضة و ٥٠٠٠ في كندا ، بينما يبلغ في الدول المتخلفة حوالي ٢٠٠ من مثيلاته في بريطانيا والولايات المتحدة .

وقد بلغ نصيب الفرد في الولايات المتحدة من الثروة القومية سنة ١٩٥٠ ـ ٢٤٧٠ دولارا ، وقد بلغ معدل الزيادة السنوية من سنة ١٩٠٠ الى ١٩٥٠ ـ ٢٤ر١ ، اما في انجلترا فقد زادت فيه الاصول الثابتة للفرد بمعدل ٢٠ر٠ ما بين سنة ١٩٤٧ و ١٩٥٣ .

ويرجع الفرق بين كمية رأس المال في الدول المتقدمة الغنية والدول المتخلفة الفقيرة الى اختلاف مقادير الادخار في كل منهما ، فنسبة الادخارات في الدول الغنية اعلى بكثير منها في الدول الفقيرة ، كما ان النسبة بين كمية رأس المال في دولتين غنية وفقيرة قد تزداد اتساعا. وفي الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا والدانمرك هبط متوسط الدخل هبوطا طفيفا من سنة ١٩٣٨ الى سنة ١٩٥٠ وخلال هذه الفترة زاد الادخار الحكومي على حساب الادخار الفردي الذي يكون الجزء الاكبر من الادخار القومي في الولايات المتحدة وبريطانيا ، وفضلا عن هبوط الادخار الفردي فانه قد انخفض ايضا الدخل الذي لا يتوفر منه قدر من الادخار مثل الخصم من الكاسب والماشي .

٨ ـ الفوائد الطبيعية :

نظرا لارتفاع مستويات استهلاك الفرد القائم تواجه الدول الصناعية الغنية مشكلة توفير الكميات الكافية من المواد الخام لتغطي لانتهاء الصناعية بدون زيادة معدودة في الاثمان العقبية لهذه المواد ، ففي الولايات المتحدة زاد استهلاك المواد المعدنية بما فيها البترول خمسة امثال بين ١٩٠٠ و ١٩٥٠ ، كما زاد استهلاك المنتجات الزراعية ٢٠ ٪ في حين زاد استهلاك القوة الكهربائية ٣٥٠ ٪ بين ١٩٢٩ و ١٩٥٠ ، لقد ساعدت تصانيع انتاج السلع والخدمات بين ١٩٥٠ و ١٩٧٥ على ذلك بمعدل زيادة كميات كل هذه المواد جميعها ما بين ٥٠ ٪ و ٦٠ ٪ ، وقد حدثت مثل هذه الزيادة تقريبا في استهلاك المعادن في غرب اوربا وكندا واستراليا واليابان ونتج عن ذلك زيادة اعتماد الدول الصناعية على الاستيراد من المواد الاولية ، والمشكلة التي تواجهها الدول الغنية والفقيرة هي ما اذا كانت هي الدول الصناعية الغنية يمكنها ان تحتفظ بمقدار صادراتها من السلع المصنوعة بالدرجة التي تكفي لدفع ثمن وارداتها من المواد الاولية وما اذا كانت الدول المتخلفة قادرة عليها وعاجزة عن تطوير استغلالها من الموارد الطبيعية .

٩ ـ عدد السكان والقوة العاملة :

فيمنحة العلاقة بين دخل الفرد وكثافة السكان ببساطة سواء والدول الغنية او الدول الفقيرة ، وفي سنة ١٩٥٤ اختلف عدد السكان في الكيلو متر المربع من ٢٠٠ في استراليا وكندا على الترتيب الى ٢٩٨ و ٢٥٨ في بلجيكا وبريطانيا على التوالي ، اما الصحة الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا فكانت ٥٠ و ٧٨ و ١٥٦ . ويختلف المعدل السنوي لزيادة عدد السكان اختلافا بينا من دولة غنية الى اخرى ، فبينما زاد عدد السكان في الولايات المتحدة وكندا ١٫٥ ٪ و ٢٫١ ٪ بين سنة ١٩٤٠ و ١٩٥٠ زاد عدد

سكان بريطانيا هم وحدد سكان توسط ٢٠ عاما والتضخم سبه الولايد والوفيات في الدول المتبنية نسبيا منها في الدول الفقيرة . وقد نما عدد السكان بسرعة في أوروبا في القرن التاسع عشر ولكن معدل النمو هبط في النصف الأول من القرن العشرين ، فبينما كان متوسط معدل الزيادة في سكان بريطانيا كل عشر سنوات ١٢,٥ ٪ ما بين سنة ١٨٠١ و ١٨٤١ أصبح ٨,٧ ٪ ما بين سنة ١٩٤١ و ١٩٥١ وفي الولايات المتحدة كان متوسط معدل الزيادة كل عشر سنوات ٣٥ ٪ بين سنة ١٨١٠ و ١٨٩٠ فأصبح ١٧,٢ ٪ بين سنة ١٩٤٠ و ١٩٥٠ وقد ذهب الوفد في عدد السكان في أوربا موجه كبيرة من الهجرة الى الخارج خصوصا الى أمريكا الشمالية ، وقد بلغت ذروتها قبل الحرب العالمية الأولى ثم هبطت هبوطا حادا بعد ذلك ، وبعد سنة ١٩٣٠ أصبحت حركات الهجرة الدولية من والى الدول الآن قليلة جدا نسبيا .

وفي الاحصائيات الدالة بما يخص السكان بين الدول الغنية والدول الفقيرة عن متوسط العمر في الولايات المتحدة سنة ١٩٥٢ ثلاثين عاما بينما بلغ في بريطانيا سنة ١٩٤٧ خمسة وثلاثين عاما ، كما أن لارتفاع مستوى الصحة والتعليم بعبر سكان الدول الغنية وبعكس ارتفاع المستوى الصحي في الزيادة الملحوظة في متوسط عمر الانسان على قيد الحياة ، فنجد ذلك في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بالنسبة المذكور من ٤٨ عاما سنة ١٩٠٠ الى ٦٥ عاما سنة ١٩٥٢ .

والتوقف سنة الفرد الى حد التطار على عدة عوامل مركبة اهمها العمر والتركيب الجنسي للسكان والبنيان الاقتصادي للدولة والبناء الطبقي للمجتمع فيما يخص بتشغيل المرأة والسن الذي يترك فيه الشباب المدرسة وسن احتمال العمل ومستوى السكان الصحي ومستوى التوعية والتوسع الاحصائي الذي يمكن بواسطته تقدير القوة العاملة وفي الولايات المتحدة زادت نسبة العاملين الى عدد السكان من ٣٢,٢ ٪ سنة ١٨٧٠ الى ٤٣,٢ ٪ سنة ١٩٥٠ ويرجع ارتفاع هذه النسبة الى الزيادة الكثيرة في متوسط العمر او بعبارة أخرى الى زيادة عدد الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ سنة و ٦٥ سنة ، وكذلك الى زيادة دخول المرأة في مجال العمل . وقد زادت نسبة العاملين الى عدد السكان في بريطانيا العظمى بين سنة ١٩٠١ و ١٩٥١ .

وقد صاحب الاتجاه السعودي تقدما هاما في الفرد في السنة تقاس ساعات العمل ، ففي الولايات المتحدة نقصت ساعات العمل الاسبوعي من ٧٢ ساعة سنة ١٨٥٠ الى ٤٠ ساعة سنة ١٩٥٢ ، وفي فصل الاوروبية نقصت ساعات العمل الاسبوعي من ٨٤ ساعة سنة ١٨٨٠ الى ٤٨ ساعة

سنة ١٩٥٠ ومن العوامل الهامة التي أثرت في معدل التنمية هو المدى الذي يصل اليه استخدام القوة البخارية ، ففي بريطانيا ظلت نسبة البطالة بين سنة ١٨٨٦ و ١٩٢٠ بين ٢ ٪ الى ٨ ٪ وبعد زادت عدد النسبة الى ١٠ ٪ بين الحربين العالميتين ، لكن هذا هو الحال في بقية الدول الاوروبية الكبرى وفي الولايات المتحدة كانت النسبة تتراوح بين ٣ ٪ و ٦ ٪ من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٢٠ ثم زادت الى ١٩ ٪ بين سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٤٠ . وفي الهند ما بين سنة ١٩٤٨ و ١٩٥٥ صنفت نسبة البطالة هبوطا ملحوظا وكادت تقترب من التوظيف الكامل في حين كان الدول التي تليه واختلفت هذه النسبة من ٥ ٪ في الولايات المتحدة ومن ٢ ٪ في بريطانيا .

وفي مدة الخمسين سنة الاخيرة حدث تقدم عام في حالة القوة العاملة الاجتماعية والاقتصادية في الدول المتقدمة ، فمع ارتفاع الدخل الفردي هبطت اهمية العمال غير المهرة وزادت اهمية العمال المهرة وأصحاب الوظائف الكتابية وأصحاب المهن ، ويمكن ان نسمي الدول المتقدمة التي حققت التقدمات الاجتماعية العالية ، ان القوى الاجتماعية والقاعدة التي واجهت العامل منذ بيع سلعه جعلت من الضروري تنظيم أعمال الانسان حتى يكتسب حماية التعليم فانضمت النقابات العمالية وكونت الاتحادات النقابات فاصبحت القوة العاملة ذات اثر فعال في النظام الاقتصادي للدولة .

١٠ ـ القوى الصناعي :

من اهم خصائص الدول الغنية المتقدمة خلاف الدول الغنية انها تابعة للحركة والتقدم من الوجهة الفنية الصناعية وقد استمر التقدم الفني الصناعي بسرعة كبيرة خلال القرن العشرين ، ففيها كان القرن التاسع عشر عصر الفحم والآلة البخارية تميز النصف الاول من القرن العشرين باستخدام الكهرباء وآلة الاحتراق الداخلي وتقدم الصناعات الكيماوية وفي النصف الثاني للقرن العشرين من المتوقع ان يسيطر الى حدث كبير في هذا القرن الا وهو اكتشاف الطاقة الذرية ، وقد زادت تعدية توليد الكهرباء وزيادة مطردة في النصف الاول من هذا القرن واستخدمت على معدل واسع خاصة في بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة المصدر الرئيسي لقوة الحركة فاصبحت نسبة المركبات الكهربائية المستخدمة في الصناعة تمثل ٨٥ ٪ من القوة المحركة سنة ١٩٥٠ وتحسن انتاج الكهربائي واستخدم في انتاج الصلب والالمنيوم وغيرهما من المركبات الهامة واختير استخدام الكهرباء في الاضاءة والتبريد وتكييف الهواء بدرجة متزايدة كما حدث تقدم عظيم في الراديو والتليفزيون والآلات الكهربائية الحاسبية وغيرها من الآلات الاوتوماتيكية ، كما ان اختراع

آلة الاحتراق الداخلي احدث انقلابا هائلا في وسائل النقل بواسطة السيارات والطائرات وقاطرات الديزل ، كما استخدمت في الآلات الزراعية والآلات بيد الطرق ورفع الاثقال ، واصبحت الكيمياء معتمدا هاما للتقدم الانساني ، فصناعة البلاستيك والخيوط الصناعية والمطاط الصناعي والاصباغ الصناعية والادوية والمبيدات الحشرية وما الى ذلك قبل من كثير من المواد الهامة الداخلة في استخداماتها الكيميائية ـ كمعادن استخدامات وتعتبر استخدام المعادن هو من الآثار الملموسة للتقدم العلمي الصناعي . والى جانب كل هذا التقدم فقد شهد القرن العشرون ادخال قرن جديدة من الاذاعة وطرق توزيع الاذاع والمنشآت الطبية الحديثة ومع اكتساب القوة الذرية بمنظر المنتظر تقدما عاديا اعظم بكثير من التقدم الذي حدث خلال الخمسين سنة الماضية .

ومن مظاهر التقدم الكبرى ايضا القرن عظم البحث العلمي النظري ، وحقا مبالغ طائلة للتعرض له وبذلك فقد اصبح البحث العلمي والصناعة والتقدم الفني من ابرز خصائص الدول الحديثة المتقدمة .

الباب الرابع والعشرون

المستلزمات العامة للإسراع بالتنمية الاقتصادية

من أهم العوامل المساعدة على التنمية الاقتصادية التقدم الفني السريع [illegible] وتجميع رأس المال والموارد الطبيعية والسكان ومرونة الهيكل .

١ — التقدم الفني السريع وتجميع رأس المال :

يرتبط تكوين رأس المال في الدول المتقدمة بسرعة أكبر من نمو السكان [illegible] استثمار [illegible] رأس المال بالنسبة للفرد تؤدي إلى زيادة الدخل [illegible] . [illegible] إلى تناقص العائد بالنسبة لرأس المال من [illegible] حدث إلا لم [illegible] التقدم الفني [illegible] سريع وتناقص [illegible] رأس المال [illegible] عملية تجميع رأس المال . والتي تمنع [illegible] [illegible] الدخل [illegible] ولكن تجب [illegible] على [illegible] لزوم استمرار التقدم الفني [illegible] [illegible] [illegible] رأس المال [illegible] [illegible] [illegible] الناتج بالنسبة لوحدة من الاستثمار الصافي ثابتة [illegible] [illegible] الاستثمار [illegible] في [illegible] [illegible] رأس المال [illegible] [illegible] من المرونة [illegible] [illegible] في حالة [illegible] الكامل بدون استمرار التقدم الفني [illegible] [illegible] التقدم الفني [illegible] أمر ضروري للاحتفاظ بتنمية اقتصادية مطردة وسريعة .

ولا يزال الأمر من حل مشكلة ما [illegible] التقدم الفني [illegible] في [illegible] [illegible] والجواب على السؤال [illegible] إذا كانت البيئة الصناعية [illegible] [illegible] مستمرة [illegible] التقدم الفني [illegible] لا يكون [illegible] [illegible] [illegible] من الاختصاصيين ذوي الخبرة والرأي [illegible] [illegible] . لكن إنها لا [illegible] لن تجني [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] والمخاطر [illegible] [illegible] يمكنها [illegible] التقدم الفني [illegible] السريع [illegible] [illegible] [illegible] الأرباح والمخاطر [illegible] [illegible] من [illegible] هذا الرأي [illegible] [illegible] [illegible] في [illegible] [illegible] من [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] على [illegible] في طريق [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] في [illegible] من العوامل [illegible] [illegible] على التقدم الفني [illegible] زيادة [illegible] [illegible] من [illegible] الأسواق [illegible] على [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] تؤدي إلى التقدم الفني .

ومن الواضح أن التحسينات في التقدم الفني المستمر في الاختراع في العمل أو في غيره في رأس المال بدرجة زائدة حتى لا تؤدي الى البطالة أو الى خفض الارباح بحيث تجعل رأس المال والطريقة التي تم بها التحسينات الفنية تميل الى أن تتلاءم مع مستلزمات الانتاج على مر الزمن (١). فالعوامل المحددة للانتاجية البشرية على المنشأة هي المشكلة لدخل العمال في حسابها الربحية التي لا يعادل التعديلات والتحسينات فيها والخسارة الناجمة باستعمال عوامل الانتاج من المحتمل أن توجه مشتري العوامل الانسانية الى البحث عن أنواع المعدة من التحسينات .

وبالطبع ، فإن زيادة الثروة يؤدي دائما كثير من الاحيان وتزيد جدا جدا العمل على شغل حيازة الشيء لتقدم الفني المستمر والزيادة في حجم وكفاءة القوة العاملة وبين المحتمل ان تضيف قيمة الاختراع الحاصل طول اذا ظلت قوى الاستثمار وذلك لان المخترعات الداخلة يجب ان تتناسب مع الاعمال المرتقبة للاستثمار .

واذا ضعفت قوة الاختراع بعض الشيء أن الفن العمل غير ذلك لا يستدعي تغيير معدل التنمية العام لان انتاج الزيادة يواجه الزيادة من جميع رأس المال الجديد اعلى الان متفاوتة الاوسعة السابقة .

٢ ـ الموارد الطبيعية :

تشاءم بعض الاقتصاديين من أن النقص الشديد في الموارد الطبيعية يهدد توقعات التنمية ويؤدي الى انتشار الفقر بسرعة لم يالفها الانسان وبالرغم من تقدم الانسان دائما يرى البعض الآخر انه ليست هناك دلائل على ان هذا ما حاصل لاي مواد اولية رئيسية او اقترنا الحالي وحدة واحدة وذلك لان مخزون أمتنا الارض مثلي، سيتسع بدرجة اكبر كثيرا مما كان واذا استمر التقدم في استخدام المعرفة العلمية بدرجة كافية والاكتشاف لمصادر صناعية جديدة، فان الانسانية لن يعوقها نقص الموارد الطبيعية في المستقبل ، وعلى الدول الصناعة التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الاستيرادات الاجنبية من الطعام والمواد الخام ان تتوقع اضمحلالا خطيرا على الاجل الطويل في شروطها ، ولكنها لن تجد لها .

٣ ـ عدم السكان :

تتأثر الدول الفقيرة عند مشكلة زيادة السكان التي تصاحب مجهوداتها للتحرر بالنسبة للدرجة أن الدخل الفردي يأخذ في الهبوط تماما عما هو عليه ، بينما في بعض الدول التي القليلة السكان تؤدي حالة نمو عدد السكان وضع القيود على الهجرة الى الانخفاض من معدل زيادة الدخل الفردي ، كما انه في بعض الدول التي الاخرى تميل زيادة عدد السكان في ظل الظروف الكامل الى خفض الدخل الفردي ، ومن المعقول أن نفترض ان معدل زيادة السكان الامثل من الامور

المزدوج فيها أن معظم الدول الغنية لأن من مزاياه تشجيع الاستثمار وتعظم فرص التشغيل والانتاج الكبير وزيادة درجة المرونة في النظام الاقتصادي .

وهناك من المنطق ما يدل على أن القدرة على القيام بالتعديلات تزداد بقدر ما يكون الاقتصاد أكثر تقدما لأن وحدات الاعمال الكبيرة بما فيها من هيئات مدربة بطبيعتها أن تكتشف فرص الارباح وانتهازها كما أنها تقوم بدراسة تدريجية لزيادة القدرة الانتاجية كما أن اشراف الحكومة لتثبيت الاوضاع الاقتصادية والحد من حالات عدم التأكد الناشئة بسبب رد فعل الافعال في اتخاذ بعض قرارات التنمية . ومن المواقف التي يجب توفرها في البيئات الاقتصادية الكبرى الاحتفاظ بالقدرة الاقتصادية الزائدة في توزيع السلع الاستهلاكية وفي التعبير والاستعداد للقيام بالمخاطر والحض من أجل تحسين مستوى أداء عملية والرئيسية و كل ذلك يرجع على مستوى الدولة وجانب ذلك الوقت الكافية للاستثمار في السنة يجب على الدول المتقدمة أن تحسن في مستويات كفاءة العمل من طرق زيادة التعدية المتوازنة وتحسين الخدمات الطبية ورفع مستوى التعليم والمهارات .

ويتضارب الاراء حيال مختلف مدى امكانيات الصناعة على تحمل العمل بمعنى هل ان التقدم تظل من كفاءة العمل الاقتصادي بمشروعات تعمى العمال دون غيرها والبعض الآخر يقول انها توحي الى العمال بشعور الملل و الضروريات الاقتصادية وبي لم ترفع روح العمال المعنوية وتزيد من كفاءتهم .

أ ـ مرونة الموارد :

ان منطقة التنمية ليست مجرد مسألة زيادة كمية رأس المال وقد عدد وضعها السكان ومقدار الموارد الطبيعية ومخزون المعرفة الفنية السائدة ، بل هي ايضا مسألة استخدام الموارد القائمة بكفاءة ، ومن عليه دناميكية من التكيف والتعديل بالتغير في الطلب والعدد التي استخدام . تتغير استعمال معدات رأس المال الحديثة بأنواع مختلفة ايضا كما يتضمن زيادة كمية رأس المال في أحد القطاعات واقتصاد في الآخر وزيادة تدريب القوة العاملة وتحويل العمل من صناعة الى أخرى . وتماثل قلة الانتاج في الدول الصناعية الحديثة بعمل مرونة الموارد الطبيعية امرا ضروريا للتنمية ، فعدم تدرة ضناع على تكييف نفسه حسب الظروف المتغيرة قد تؤخر التنمية لانه يعوق التغير في اتجاهات الاسعار المؤقتة عليها ، فالصين في استخدام الموارد القائمة لا تؤدي الى حفض الدخل المخرص دون مستوى قوته الكافية محسب في بطئ نمو عوامل الانتاج ، كما أن زيادة كميات الموارد الطبيعية يمكن ان يحسن من درجة المرونة داخل النظام الاقتصادي ويسهل استخدام هذه الموارد

بسرعة اعلى من انتاجه ويزيد الوقت اللازم على المنافسة الحرة من حرية تنقل الموارد الطبيعية وتحول من حرية الموارد في الدول النامية قيام النظام الاحتكاري في الجماعة لانه حتى اعادة تخصيص الموارد الكفاية اذا ما اثرت لاجهزا تعالجها على الاستثمار او القدرة التنظيمية وربما ينقص من حرية الموارد في الدول المتقدمة قيام عقبات مالية مصطنعة (اذ ان قوة الاحتكار له اثرا غير من طبيعة الخط البياني لعرض العمل وبذلك تحول دون تحريك الموارد لتعادل بين التضحيات .

والمرونة في عرض رأس المال من حرية وهي التنمية الضريبة اذ ان مساعدة تجميع الاستثمار احد من حرص رأس المال وتحول التنمية الضريبة ومن جهة اخرى يجب تجنب الاجراءات المالية التي تسبح بعدوث تضخم حقيقي سريع لاجل طويل لما له من اضرار اجتماعية . كما ان اصدار اصدارات العملة على زيادة الاجور يؤدي الى زيادة نفقات الانتاج مما يؤدي حدوده الى رفع الاسعار مما يضر بالمستهلك واصحاب الدخل الثابت وقد يحفز الدين وكثير من صغار رجال الاعمال مما ينتج عنه حدوث تخصيص الاستثمار وخروج معظم الاقتصاديين حدوث الاسعار الذين تقريبا اثر البوادل طالبة لاستمرار التنمية الاقتصادية وتتطلب التنمية الضريبة ايضا حرية حركة المنافع المختلفة (الاستثمار ، العمل) من قطاع الاقتصادي الى قطاعات التي تحقق اعلى عائد من الموارد المتاحة في الاستخدامات البديلة المختلفة تعاد من العوائق التي تعوق هذا التخصيص السليم لمنافع الاستثمار التي يمكن الحصول عليها من الاسواق الحالية .

ومن العوائل التي تحول دون حرية الموارد الضريبة وعليه ما يلي الاوضاع القائمة فرض الحواجز الجمركية في وجه الاستيراد اعوقة ، وقد اعتمد جميع الدول نهجه السياسة على التنمية الاجتماعية من الاعلى من معدل الفوة الفعلية للتنمية الاقتصادية في اغلب الدول وعلى ذلك يجب على الدول النامية ان تزيد نظام الحواجز الدولية الذي يمنع الى حد ما من عوائق الحركة الحرة للسلع بين دول العالم .

وحركة رأس المال والعمل الدولية من الامور الهامة للاقتصاد العالمي بالنسبة ، وبالنسبة رأس المال في الدول المتخلفة ذو اهمية خاصة لاستمرار التنمية في الدول النامية المتخلفة ، وبما ان الدول المتقدمة تتميز كميات وفيرة نسبيا من الموارد الاولية فيجب ان تزيد اقتصادها بتنمية القوى الكامنة للموارد الاولية والموارد البشرية في الدول النامية ، كما يجب ان تدر المنافع اللازمة للاستثمار والعمل الضريبي لاستغلال هذه الموارد الطبيعية والى جانب ذلك فان اتساع الاسواق الحالية لتهيئة التنمية الواسعة في الدول المتخلفة من اقوى العوامل المشجعة للتنمية في الدول النامية .

الباب الخامس والعشرون

الادوات الوقتية والسياسات الخاصة بالاحتفاظ بالتنمية

يتناول هذا الباب بالدراسة السياسة الخاصة بالسياسات الاقتصادية العامة لتنمية المجتمع الاقتصادي .

١ ـ السياسة الخاصة بمعالجة مسألة الاحتفاظ بالتنمية :

من بين المشروعات العامة لتحقيق التنمية درجة مرغوبة تبرر تنمية مواهب معينين بالعمر العالي ويشترطون الاشراف العام الكامل على وسائل الانتاج وعلى الانتاج نفسه ان اتخاذ الاجراءات لتقدير مسألة الاحتفاظ بالتنمية يحتاج الى الاسراع بملاءمة .

والاشتراكية احدى السياسات المطروحة من علاج مشكلة الاحتفاظ بالتنمية وهي مزاياها انها تحل مشكلة الاحتكار في النظام الاقتصادي الحديث الذي يقوم على المشروعات الحرة حاذا تركت المؤسسات الاحتكارية تعوق عمل الابتكار والاختراع ويرتفع ذلك هبوط معدل التنمية وزيادة عدم الاستقرار مما امتلكت الدولة في ـــات الامـــ ـــل يمكنها من ان تستغل مزايا الاقتصاديات الكبيرة دون تعرض معدل الابتكار الذي للخطر وما ان الدولة هي التي تحدد معدلات الاستثمار في ظل النظام الاشتراكي يصبح اسرع وأيسر تيارا وتستطيع توزيعه على ظل النظام اوأسرع وطرا ان الدولة يمكنها استخدام عوامل الانتاج استخداما كاملا فان معدل التنمية لا يتعرض للهبوط الحاد الذي يصاحب هروب الكساد في ظل النظام الرأسمالي وبذلك يصبح معدل الاستثمار اكثر ثباتا لاجل طويل كما ان التقدم الفني يجر تعطر توسع سبب تشجيع الحكومة وتمويلها واشرافها على البحوث العلمي الابتكار وتحول الاشتراكيون ان حجم الشيء يعتمد بدرجة أكبر عما حددت بها في ظل نظام المشروعات الحرة وذلك لزيادة درجة الموارد الطبيعية ودون تكتيم التخطيط المركزي يقضي على الاتساع في الصناعة التي تحدث في حالة الاستثمار في النظام الاقتصادي الحر القائم على التخطيط وبدرجة اخرى يمكن تحقيق ٣٠ ٪ من التنمية بين كل التقديرات في النظام الاقتصادي الاشتراكي .

وفي الطرف الآخر من سلم السياسات التي تعالج مسألة التنمية نجد أصحاب النظرية القائلة بان التنمية يمكن ان تهيئ على أكمل وجه باتباع السياسة التي تجعل الادخار فعالة حقا وذلك عن طريق اتخاذ الاجراءات التي تقضي على الاحتكار الخاص في كل مظاهره وذلك عن طريق

حل الاضطراب الكبرى للاعمال وكذلك التقلبات العالمية وحالة كل البورصات التي تقف في سبيل التجارة والعمل. نظام التجارة الحرة هو الذي يقود اعادة النظر، قوانين تسهيل الاشتراكات وتشجيع جديد، حر لتصدير السلع والسماح بحد النظرية يعارضون هذا نظام الشائعة الحرة حيث وأحسن اجراء للتحرر بالاوضاع السريعة داخل اطار من الاسبقية البلدية كما لن هذا النظام لا يعارض هم الوسيع في الصعدات الاجتماعية واحداث النظرية منتهين بان نظام الحالة الحرة يعمل بصفة متكاملة الحالة والتصحيح الذاتي ان العمليات الاستكارية هي الاساس الرئيسي في حريتها ولكنهم لا يساعدون في ان تقوم الحكومة التركيبة بالاصلاحات من الوقت التقدي والتقلل من طريق اشرافها عن كثب الاوضاع الحالة وتبينها وان تسهيل تبعيد الدعاة عن طرق الساعدات المالية وتزويدهم بالمعلومات عن فرص العمل وهم هون ان تتولى لحكومة برامج الابحاث حتى تقضي فيها من الجزء الذي يعد كما تتولى قطاع التابع الخاصة وهم يعارضون ان تقوم بالتخطيط المركزي لانه يعوق استقام الاسواق الحالية كما انه من الصعب اختيار الاجراء الذي اللائمة لمشاركة والتخلص من ما يتبع الاعباء والاستغلال بالمرتفع والباعثة الحرة في مثل هذا النظام وتجنب الاعباء ومع هذه الحرية من حيثية ارباح الفرادات .

وعلاوة اضطراب نظرية و الشاملة اقتصاديا و الذين لا يعارضون في قيام وبدات الاعمال الكبيرة في تكوين الاسواق الخاصة ويؤكدون ان تجمعات الحكومة لاعادة توزيع الدخل وسبب مجرح الطلب أيها رد فعل ضار والصفة الاقتصادية لهم ترى ان من الضياء على وحدات الاعمال الكبرى ورحدات العمل الكبرى (العمل بالعالم الحالي) تصحية بالقدرات المنتجة من تجديد الاعمال من جهة والقضاء على السلامة من جانب عمل من جهة اخرى وهم يؤيدون الحالات الصارمة عرض نجده على العمل والاعمال صوته في السوق الداخلية أو الاسواق الدولية .

ويعتقدون ان عدالة الدخل الاجتماعية صارة بالنسبة الرئيسية لانها تخصص من برامج القيام بالتجارة ينظل من مستوى الاستثمار وزيادة بحث الاعمال عن فرص بعض الموارد الغريبة التي لا تشجع الاستثمار الخاص وهم يرون انه يجب على الحكومة ان تلعب دورا قد الا في تثبيت مجموع الطلب عن طريق السيطرة على معدلات الضريبة وفي الحصص العامي للحصول على الاستثمار الخاصة لزيادة برنامج الرعاية هو الاقلال بقدر الامكان من الضرائب التي تعوق الانتاج حتى يمكن تحقيق زيادة سريعة في الدخل القومي وتوسيع القاعدة الضريبية .

وهناك اقتصاد نظرية وتأتي لذلك للوجه الذين لا يعيرون انتباها خاصة خوفه ضد تكتلات وحدات الاعمال الكبرى ويرون ان الاقلال من ضريبة الدخل التصاعدية لا يكفي وحده لكي يبدأ تشجيعه على القيام بالمخاطرة والابتكار الخاص بل يجب على الحكومة ان تعدل برامج الانفاق، يعيدون قيام الحكومة ببرامج لتحسين رسائل النقل وتوفير القوة الكهربائية الكافية والتوسع بمشروع للاستخدام الدولة من الاغراض السلبية والمحافظة على

الموارد المتاحة وبتشجيعها لعوامل الامن الاجتماعي الصارم وتخفيض الرسوم الجمركية وزيادة الاستثمار العام من الخارج .

وبالاضافة الى الجوانب غير المباشرة للسياسة الاقتصادية الخاصة بالتنمية يأتي موقف السلطات العليا بتخطيط رأس المال الذي يرجع الى تقوية الدولة بتحديد حجم القطاع العام والاشراف العام للتنمية الاقتصادية فتقوم الحكومة بإعداد الخطط القومية لتقرير حجم وتركيب الاستهلاك العام وتقرير الاستثمار الخاص والنفقات العامة كما تتمتع الحكومات بالجانب الرائع الدائم والصلاحيات الادارية والتي تستخدم السياسات المالية والنقدية التي تمكنها من الاشراف على حجم الادخار والاستهلاك .

والسياسات العملية الرئيسية التي اتبعتها الدول المتقدمة بعد الحرب تتمثل في الوقت الذي ذكرناها تستغل روسيا السوفييتية بحالة التخطيط المركزي التي على الاشتراكية وتتلو فرنسا وبريطانيا ان حد ما سياسة تخطيط رأس المال وقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة بعيدة عن التخطيط الديناميكي وعلى الرغم من كل الوسائل كما تتبع تلك بعض مظاهر جانبي الوقت .

وتختلف هذه الدول من حيث الطريقة التي استخدمت الحكومي المختلفة في مجالات التنمية وادارتها وعن حيث مشاركة الحكومة في مجال الاستثمار الخاص والاعلان الضريبية وزيادة مهمتها في تسهيل حركة اسواق المال والجاذ اجراءات اتخذ موجبا سعة الاتساع وسعيدات الاعمال الخيرية حتى لا يقوم نظام اجتماعي يعمل دون دخل خاص ويمثل الاعمال في الصناعة وسع تسهيلات الصناعة الموسسات الصغيرة كما تتفق هذه الدول في ضرورة زيادة حجم التجارة الدولية كشرط أساسي للتنمية السريعة واخيرا استخدام سياسة مالية ونقدية لضمان استمرار التوظيف الكامل دون احداث التضخم غير طبيعي .

٢ ـ الاتفاق الرئيسية الاقتصادية بالتنمية :

ان تحديات الاقتصادي دائما الاتفاق الرئيسية التي تتناول تحليل الدول الفقيرة اول الى انها تزال تتقدمها لجنة سنة الموارد في الولايات المتحدة ان معدل النمو في الناتج القومي فيما يتعلق في الفترة ما بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٨٠ لن يتعدى ما كان عليه سنة ١٩٥٠ .

وفي بريطانيا تضاعف الدخل زيادة الانتاج بالنسبة للعامل بمعدل ٢٪ في خمسة سنوات كما قدر ان القدرة الانتاجية في بريطانيا وفرنسا ودول اوروبا عن الغربية زيادة بمعدل ٣٪ سنويا ايضا .

٣ ـ تدخل التنمية الاقتصادية في التنظيم القانوني :

يفترض كثير من الاقتصاديين ان مستلزمات التنمية الاقتصادية في الدول النامية تتدخل في التنظيم القانوني للنظام الاجتماعي وهذا لا يعني

انهم لا يؤيدون التغيرات في السياسة الاقتصادية للتعجيل بالتنمية او انهم هم اقل بالنسبة حوافز للتجربة .

وفي تعليقهم لتنظيمة التنمية في الدول المتخلفة يؤكد الاقتصاديون اهمية اجراءات السياسة الاقتصادية الداخلية لرفع مستوى التعليم والصحة وضمان الاستقرار السياسي وانشاء التسهيلات الاقتصادية وتشجيع الروح التنظيمية وزيادة معدل الادخار ويجب ان تدخل هذه العوامل في الحسبان عند دراسة السياسة في الدول المتخلفة ايضا وهذه المتطلبات وغيرها يمكن الاستعداد لها في اطار النظام الرأسمالي لقد اثبت القرن والعشرين سنة الذي وصل الانسان الى درجة تتيح الفن اعماقه ملايين من الناس العاديين انه اصبح ممكنا كذلك وظيفة الاساسي تتيح الاستراحات والاجازات فهل سيأتي يوم يصبح فيه الانسان الى العمل اكثر من الراحة في الدول المتقدمة قد اصبح الادخار مطلبا ضروريا اهل من ذي قبل .

ولا تعتبر الاجابات المرضية بالنسبة لهذه المشكلة وزيادة معدل الوارد للمجتمع من الامور التي يمكن الاحتفاظ بمعدل التشغيل الحالي اكثر من سنة واحدة ومن هو في مقابل الاقتصاديين يواجه السياسة اخرى يفرضون في مشكلة الاحتفاظ بالتوظيف الكامل للموارد المتاحة دون مظهر التضخم النقدي يمكن عليها عن طريق السياسات المكونية الثانية وهذه الطريق مضادة الى عدم لجوء حرب كبرى معظمهم يرجعون استمرار الزيادة في الادخار وخلق معدل مرتفع للتنمية وعلى فرض ان الدول من الاقتصاد من يفرون الى آجل الطويل السياسة الاقتصادية خلال العشرين او ثلاثين سنة المقبلة فانهم لا يميلون الى التنبؤ لاحل طويل . وعلى من الاسباب الاقوى ما يحمل الاقتصاديين الحديثين يحاولون من التنوع الذي ساد منذ آمال وكارثة وهاتين وعلى طي الاجيال السائدة الآن يمكن للانسان ان يتوقع استمرار النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة الغنية .

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

١٥١ شارع عبد العزيز - روض الفرج
تليفون: ٥٨٢١٦٥٤ - ٥٨١٤٠٥٠ - ٥٨١٤٠٥٦